

الناطقة



مجلة فصلية، تُعنى بقضايا الفكر والثقافة

عندما قامت الحرب
عبد العزيز المقالح

كم الطعنة الآن
عباس الزامكي

حرب وماتلاها
وضاح اليمن خالد حريبي

جذور الصراعات العنيفة
والحرب الراهنة في اليمن
عادل الشرجبي

قراءة في حرب اللاعنف
عبد الباري طاهر

المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق



الناصية

مجلة فصلية، تُعنى بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد: (الأول) - ابريل 2022م _ السنة الأولى

رئيس التحرير/

أ.د. يحيى قاسم سهل

مدير التحرير/

محمد عبد الرحمن سيف

سكرتير التحرير/

ماجد الشعبي

المراجعة اللغوية/

أ. سالم الفراص

الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

مجلة الفكر والثقافة

تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر

هاتف رقم :00967777808724

واتس أب: 00967714367122

المطبعة :

الإشتراكات: يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني

رقم الإيداع: لدى المكتبة الوطنية عدن: "1201/2022"

الطبعة الثانية «أغسطس ٢٠٢٢م»

المواد المنشورة في المجلة، لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة والمؤسسة التي تصدر عنها.

ملف العدد:

”قضايا السلام في اليمن“

- 06 ◀ جذور الصراعات العنيفة والحرب
الراهنة في اليمن عادل الشرجبي
- 16 ◀ قراءة في حرب اللاعنف
عبدالباري طاهر
- 23 ◀ العدالة الانتقالية وأهميتها لعملية
السلام في اليمن. عفرأ خالد حريري
- 29 ◀ دور سيادة القانون في إرساء
الإستقرار والسلام. يحيى قاسم سهل
- 33 ◀ دور منظمات المجتمع المدني في بناء
السلام والشراكة المجتمعية في اليمن.
قاسم عبده المحبشي
- 48 ◀ من حفظ السلم عن طريق النصوص
القانونية إلى ثقافة السلم. محمد بو سلطان
- 58 ◀ مفهوم ثقافة السلام. محمد مروان

مجتمع مدني

”دورالمجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني“

90

102 محددات وضوابط
النشر في المجلة

103 تعريف مؤجز
بالمؤسسة

03 ”تنويه“

04 الافتتاحية



المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق

82

سمية احمد

ادب ونقد

60 ”عندما قامت الحرب“
عبد العزيز المقالح

61 ”حرب وماتلاها“
وضاح اليمن حريري

62 ”حديقة الحواس“
مازن توفيق

63 ”هي الحرب“
عمر محمد

66 ”أفغوان أعزب“
عمرو الارياي

68 ”فقر وطني“
مازن رفعت

70 ”كم الطعنة الآن“
عباس الزامكي

تنويه

سبعين يوماً وأكثر والتي بذلتها شخصيات فكرية وأدبية وسياسية وحقوقية كبيرة ومرموقة، والتواصل المستمر مع قيادات أنصار الله - الحوثي، وصدور بيان تضامني مع المجلة من قبل أكثر من ثمانين شخصية ثقافية وسياسية وحقوقية وبرلمانية، ودبلوماسية، وعدم وجود ما يبرر احتجازها، عرفاً وقانوناً وأخلاقاً، والوعود المتكررة بإطلاقها، ماتزال محتجزة لدى وزارة الثقافة بصنعاء حتى تاريخ صدور هذه الطبعة.. إن المجلة في محتوياتها مكرسة في المجمل لقضايا السلام في اليمن، وهذا ما أزعج جماعة الحوثي كما يبدو...!!؟؟ ولأن السلام هو الحياة، وهو مطلب حياتي ووجودي لكل اليمنيين، فإن المجلة ستظل تكرر صفحاتها وأعدادها القادمة لكل ما يتصل بقضايا السلام في اليمن - فكراً، ونهجاً وثقافة... ولن تثبتنا أي عقبات او عراقيل عن استمرار اصدارها.

”هيئة التحرير“

هذه.. الطبعة الثانية للعدد الأول من مجلة الناصية..

لقد اضطررنا إلى إصدارها بعد مصادرة جماعة الحوثي - أنصار الله - للكمية بعد طباعتها في صنعاء في 23 مايو الماضي.

لقد فضلنا الإنتظار على أمل حصول وفاء بالوعود التي تلقيناها من قبل قيادات أنصار الله - الحوثي بإطلاقها.

خاصة وان صدور العدد - المصادر - تزامن صدوره مع حلول الذكرى الخامسة لأستشهاد الناشط المدني والتويري- الطالب الجامعي أمجد عبد الرحمن في جريمة ارهابية بشعة في آل 14 من مايو 2017 بعدن، وكأن الاغتيال الجسدي لأمجد بعدن لا يكتمل إلا بإحتجاز المجلة - الناصية، الصادرة عن المؤسسة التي تحمل اسمه بصنعاء ؟

لقد كان العدد الأول - المصادر - مكرس لقضايا السلام في اليمن وهو مطلب حياة ووجود لليمنيين،

ومع ذلك - ورغم المتابعة المستمرة والحثيثة للأفراج عن المجلة وعلى مدى

«الافتتاحية» على ناصية الحلم والانتظار

- هل تريد قليلا من الصبر؟
- لا

فالجنوبي يا سيدي يشتهي أن يكون الذي لم يكنه
يشتهي ان يلاقي اثنتين
الحقيقة والأوجه الغائبة.

أمل رنقل

مفردات لم يكن بحسبانه أنه سيدفع
حياته ثمنا له.
ولكنه حصل.

قتل امجد على يد متطرفين في مدينته
عدن. هددوه ونفذوا تهديدهم ثم ارتكبوا
سلسلة من الجرائم اللاحقة بحق أصدقائه
وبحق أسرته وصلت لمنع الصلاة عليه
ودفنه في مسقط راسه في مدينة كريتر.
والأدهى أن قضيته ماتزال قيد المماطلة في
ادراج السلطات المتعاقبة (أمنية وقضائية)
ولم تتقدم خطوة واحدة.
لذا نجدنا في الوقت الذي علينا فيه
الاستمرار في المطالبة بحقه من قتلته إحقاقا
للحق.

أن نواصل مشواره في حمل حلمه الذي
هو حلم كل إنسان حي يطمح ويتطلع
إلى حياة الحرية والأمن والاستقرار ودولة
القانون والنظام، وذلك من خلال المضي

هيئة التحرير

هنا نضع بين يدي القارئ المحتمل،
خلاصة تعب كان لا بد منه. فقط لنؤكد
أن الأعلام لا تموت. فعنوان المجلة كان
عبارة عن مشروع ثقافي لشباب لم يكن
قد بلغ الثالثة والعشرين من عمره. كان
أمجد عبدالرحمن صاحب مشروع منتدى
”الناصرية“ وثلة من رفاقه يعملون في بيئة
شديدة التعقيد. حيث التطرف يصول
ويجول وحيث الثقافة والتنوير أصبحت
مبعثا للتكفير، وحيث الأصوات الحرة
أصبحت خافتة أو تلاشت.

في هذه البيئة ووسط هذا الواقع نهض
أمجد. كان لديه حلما ذهب لتحقيقه من
خلال أدوات ناعمة وبسيطة تنتمي للحياة
والخير والجمال.

بقى ان نشير الى أن مجلة الناصية تبدأ حرفيا من الصفر. وأنها حتى الآن قائمة على جهد فردي شحيح بالامكانات.

لهذا رأينا حاليا أن نجعل إصدارها نصف سنوي. مع تمسكنا بطموحنا في أن يأتي الوقت الذي تصدر فيه المجلة مطلع كل شهر ، والذي نعول كثيرا في بلوغه على كل ذي هم ثقافي معرفي في مختلف المجالات الابداعية الثقافية التنويرية في التفاعل مع هذا الاصدار بما يرفع من مستوى فعله ودوره كمنشط ثقافي واسع وثرى بموضوعاته. وبما يضمن استمرار إصداره المنتظم .

اذن هي دعوة لإشهار الحلم وإعلان حقه في التحقق من خلال التفكير بصوت عالي، واجتراح تجربة لعمل مشترك وقائم على فائض جهودنا المبعثرة هنا وهناك.
لنراكم الجهد أيها الأعزاء..
فهنا حلم حاولوا اغتياله لكنه عاد ليتجدد ويتحول إلى فرصة ثانية كما يجدر بأي حلم حقيقي..

قدما لمواصلة واحياء نهج الشهيد عبر مشروع اصدار مجلة الناصية التي تنطلق في عددها صفر عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية، لتكون منبرا واسعا هدفه الأساس، ”نشر ثقافة المواطنة والمدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان“. وهي مهمة غايتها جعل الأحلام والتضحيات الفردية ملكية عمومية. وهي دعوة للتفكير بصوت عالي.

منبر نسعى به ومن عليه ”رشد أنشطة الحركة التنويرية، وتعزيز أنشطة الخدمة المعرفية لنشر ثقافة التنوير والتسامح والعقلانية، وكذا ”نشر النتاجات الفكرية والثقافية والأدبية للمثقفين والباحثين والأكاديميين والأدباء اليمنيين وغير اليمنيين. طامعين في ان تساعدنا الظروف على انجاز مسودات نظرية لأهم القضايا الفكرية والسياسية التي تقع في صدارة المشروع النضالي اليمني وفي مقدمتها قضيتي المواطنة والدولة المدنية. ليس بالانطلاق من التجريد ولكن من خلال دراسة الواقع في تحولاته العميقة.

جذور الصراعات العنيفة والحرب الراهنة في اليمن وممكّنات ومتطلبات وقف الحرب وتحقيق السلام

منذ ستينات القرن الفارط لم تشهد اليمن (شمالاً وجنوباً) فترة استقرار طويلة، بل شهدت عدداً من الانقلابات والحروب الأهلية، فضلاً عن النزاعات المسلحة والحروب بين القبائل، وحالياً تشهد اليمن حرباً أهلية منذ سبع سنوات، وهي أوضاع لا تشبهها فيها سوى عدد من دول القرن الأفريقي، الأمر الذي يتطلب تحليل هذه الحروب والصراعات المسلحة وغير المسلحة، والبحث عن أسبابها البنيوية، من خلال تحليل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المولدة للصراعات والنزاعات المسلحة.

سأحاول في هذه الورقة البحثية الابتعاد قدر الإمكان عن المنهج الوصفي، الذي بات يشكل منهجاً وحيداً لدى الباحثين اليمنيين، وسوف أتمد مقاربة تحليلية تفسيرية، مستفيداً من أدوات تحليل الاقتصاد السياسي، وسأقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أقسام رئيسة، القسم الأول سوف أحلل فيه الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية للصراعات في اليمن، وفي القسم الثاني سوف أحلل طبيعة الحرب القائمة في اليمن، وفي القسم الثالث سوف أصف وأحلل متطلبات وقف الحرب وبناء السلام، وفي القسم الرابع والأخير سوف أحلل إمكانية إنهاء الحرب القائمة.

الشرعي للقوة المادية، دولة لا تطبق القانون على الجميع ولا تفرض هيبتها على الجماعات الاجتماعية الريفية(1)، والدولة المُضعفة "على الرغم من امتلاكها القوة التي قد تصل إلى حد الاستبداد، إلا أنها تظل غير قادرة على السيطرة على العنف الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات

د. عادل مجاهد الشرجبي *

أولاً: الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية للصراع في المجتمع اليمني:

بنى الرئيس علي عبد الله صالح دولة عاجزة، غير قادرة على احتكار الاستخدام

يتراجع التواصل والتفاهم والحوار أمام العنف، ليدخل المجتمع في دوامة من الحروب والتسلط والإرهاب⁽⁵⁾.

2: تعزيز الانقسامات الرأسية:

اعتمد الرئيس علي عبد الله صالح قاعدة قسم واحكم "divide and rule"، لذلك شجع الانقسامات الرأسية، وبذر الصراعات بين حاشد وبكيل، وبين الجنوب والشمال، بين الزيدية والشافعية، بما يحقق له عدداً من الأهداف بما فيها إبعاد النزاعات عن مركز السلطة في العاصمة صنعاء، وإلهاء مكونات المجتمع بحروب محلية فيما بينها، وابتزاز المملكة العربية السعودية، والحصول على دعم مالي منها بذريعة مواجهة الحوثيين والجماعات الإرهابية التي تشكل قلقاً لها، لاسيما في ظل تواجد العنف والإرهاب بالقرب من حدودها، فضلاً عن استخدام فزاعة الإرهاب للضغط على المملكة العربية السعودية للصفح عن مواقفه المؤيدة للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين أثناء غزو الكويت، والتي أدت إلى تخفيض المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى دعمها المالي الذي كانت تقدمه له، وابتزاز الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً للحصول على دعم مالي وعسكري بذريعة مواجهة الإرهاب، وتسخيره لبناء أجهزة أمنية وعسكرية عائلية لتوطيد سلطته العائلية، فأسس بدعم أمريكي جهاز الأمن القومي، كجهاز أمن عائلي للحفاظ على استمرار عائلة عفاش في السلطة، وتشكيل الحرس الجمهوري كجيش عائلي مواز للجيش الوطني، لعلمه بأن جهاز الأمن السياسي والجيش كانا مخترقان من جماعة

الاجتماعية بعضها ضد البعض الآخر، كالشار والحروب القبلية وقطع الطريق⁽²⁾. فضلاً عن تبنى النظام سياسات وتوجهات من شأنها تشكيل بنى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مولدة للنزاعات المسلحة والحروب. نحللها وناقشها في ما يلي:

1: إعاقة بناء الأمة والهوية الوطنية:

ترى الطبقات الحاكمة التي لا تؤمن بالديمقراطية في الوطن العربي أن وجود أمة موحدة تربطها هوية وطنية جامعة ومجتمع مدني تعددي حديث، باعتبارها مهددات لبقاءها في السلطة⁽³⁾، وعلى الرغم من ان اليمن قد شهدت خلال النصف الأول من تسعينات القرن العشرين تحولاً ديمقراطياً، إلا أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح تراجع عن هذا التحول ابتداء من عام 1994، وتحديداً منذ شن الحرب على الجنوب في صيف 1994، وأبقى على قشور ديمقراطية شكلية، فعمل على إضعاف التنظيمات المدنية الحديثة العابرة للهويات الأولية، وفي المقابل تعزيز قوة التنظيمات التقليدية عموماً، والتنظيمات القبلية والطائفية بشكل خاص، وتحويل المجتمع اليمني إلى مجتمع طائفي نخبوي، يهمل الفرد لصالح الجماعة، ما ولد ظروفًا ملائمة للفوضى والتطرف والعنف والإرهاب، الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه عبدالرحمن ابن خلدون، بقوله: "إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها دولة"⁽⁴⁾، ففي المجتمعات التي "تقوى فيها العصبية القبلية والإثنية والطائفية، وتنعدم فيها الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر،

الإخوان المسلمين وآل الأحمر (شيوخ اتحاد قبائل حاشد)، منذ عام 1979، عند تأسيس الجبهة الإسلامية لدعم الجيش والأجهزة الأمنية في حربها ضد الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كانت تقود تمرداً مسلحاً على سلطة صالح. فضلاً عن خوفه من مراكز النفوذ في الجيش، وخاصة نفوذ حليفه اللدود علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.

3: نشر حالة من الفوضى المنظمة:

مثلما وظف الرئيس السابق علي عبدالله صالح حالة الفوضى المنظمة للبقاء في السلطة مدة 33 عاماً، حاول توظيفها لاستعادة السلطة بعد أن أطاحت به من السلطة ثورة 11 فبراير 2011 الشعبية، وأجبرته على تسليم السلطة في فبراير 2012، حيث تحالف مع حركة أنصار الله ونفذاً معاً ما أسمي بـ "ثورة 21 سبتمبر 2014"، وكان هدفه من هذا التحالف هو إسقاط نظام خلفه الرئيس عبد ربه منصور هادي، ثم الانقلاب على حلفائه الجدد واستعادة السلطة، إلا أن خطته هذه فشلت، وتلقى هزيمة سريعة بعد معركة بين القوات الموالية له ومسلحي أنصار الله في العاصمة صنعاء لم تستمر سوى يومين (2 - 4 ديسمبر 2017)، وانتهت بمقتله.

4: عدم تغلغل الدولة في المجتمع وتعزيز قوة التنظيمات والهويات القبلية:

اقتصر وجود الدولة خلال العقود الماضية على عواصم المحافظات، أما على مستوى المديرية، فإن الدولة متواجدة شكلياً في بعض المديرية لاسيما الحضرية، وغائبة تماماً في بعض

لم يحقق نظام الرئيس علي عبد الله صالح منجزات تنموية تؤهله لاكتساب شرعية الإنجاز، لذلك سعى إلى خلق حالة من الفوضى المنظمة، أو الفوضى التي يسيطر عليها النظام، بهدف إخافة المواطنين من أي محاولة للتغيير السياسي والاجتماعي، فدعم القاعدة في أبين، ودعم مختلف جماعات الإسلام السياسي لتتصارع فيما بينها، بهدف توليد فناعة لدى المواطنين اليمنيين والنخب اليمنية والمجتمعين الإقليمي والدولي، بأنه هو الرجل القوي الذي يحافظ على السلام _الهش_ في اليمن، وهو الذي يحول دون تحول الفوضى إلى فوضى منفلتة، فكان يردد دائماً مصطلح "الفوضى الخلاقة" لوصف أي أنشطة وممارسات مطالبة بالتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي الحقيقي والتداول السلمي للسلطة، دون إدراك للدلالات الحقيقية لهذا المصطلح.

منذ وصوله للسلطة في أواخر سبعينات القرن العشرين، دعم الرئيس صالح جماعة الإخوان المسلمين، ثم دعم التجمع اليمني للإصلاح (الوريث الإيديولوجي والتنظيمي لجماعة

كانت الدولة فيها قبل الوحدة قد استطاعت إضعاف البنى والهويات القبلية، واحتكار تملك السلاح والاستخدام الشرعي للقوة(6).

باتت الدولة دولة مشلولة منزوعة الإرادة، مجبرة على التخلي عن دورها في إنفاذ القانون بشكل قسري على أطراف النزاعات القبلية، ومعاينة الجماعات التي تمارس العنف المسلح، وباتت عوضاً عن ذلك مجرد جهاز لإدارة النزاعات "conflicts manager"، بما يحقق مصالح النظام في البقاء، فيعمل على إيقاف الحروب القبلية التي لا يرغب في استمرارها، عبر التوسط بين شيوخ القبائل المتحاربة، وإدارة تسويات بينهم، أو عبر التهديد باستخدام القوة ضدهم(7)، وفي المقابل يذكي الحروب القبلية التي يرغب في استمرارها، ويدعم أطرافها(8)، فعلى سبيل المثال، دعم طرفي النزاع بين قبيلتي همدان والشولان في محافظة الجوف، وعمل على تأجيج التنافس والصراع بين الشيخ صغير عزيز والشيخ بن حيدر والشيخ الصباري في قبيلة سفيان، وفي قبيلة أرحب دعم الصراع بين الشيخ الحنق والشيخ الحباري.

عدم تغلغل الدولة في المناطق الريفية وغياب مؤسساتها وأجهزتها في أجزاء واسعة من اليمن، لم تقتصر آثاره السلبية على انتشار الحروب والنزاعات القبلية المسلحة فقط، بل أدى إلى خلق بيئة مواتية للشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية وجهات فاعلة إجرامية أخرى(9)، وعلى المستوى الوطني أدى إلى تحول الأمن من خدمة اجتماعية إلى شأن عشائري أو عائلي، وتحول النزاعات الفردية إلى نزاعات

المديرية لاسيما في مديريات المحافظات القبلية، لاسيما محافظات الجوف ومأرب والبيضاء، ففي بعض مديريات هذه المحافظات لا توجد أقسام شرطة ولا محاكم ولا سجون، وفوضت المنظومة التشريعية مهام الدولة في المناطق القبلية لشيخ القبائل، وعلى المستوى الواقعي فإن كل قبيلة باتت تشكل دولة داخل الدولة. ولا ينفذ فيها القانون مهما كانت خطورة الجرائم التي ترتكب فيها. ولقد ترتب على غياب الدولة عن المناطق الريفية انتشار الحروب والصراعات القبلية.

لا يرجع انتشار الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق القبلية إلى ضعف الدولة وافتقارها للقدرة، بل يرجع إلى تبني النظام سياسة تقوية وتعزيز البنى والتنظيمات القبلية من جانب، وإضعاف الدولة وسلب إرادتها من جانب آخر، فقد كان نظام الرئيس علي عبد الله صالح قادر دائماً على ضبط النزاعات القبلية والعنف الذي تمارسه القبائل، بعضها تجاه البعض الآخر أو تجاه الدولة، لاسيما أن العنف القبلي عنف محدود وعلى مستوى محلي، ولا يتحول إلى عنف يهدد بقاء النظام، إلا أن علي عبد الله صالح سعى إلى تأجيج النزاعات والحروب القبلية لأهداف تتعلق باستمراره في منصب رئيس الجمهورية، ولم يقتصر تبنيه لهذه السياسة على محافظات ومناطق شمال الشمال، التي توصف بأنها ذات طابع قبلي، بل عمل، لأهداف سياسية وأمنية، بعد إعادة توحيد شطري اليمن عام 1990 على إحياء البنى القبلية في المحافظات والمناطق الجنوبية، التي

جماعية، ويات الأمن مسألة عائلية وعشائرية، الأمر الذي ترتب عليه ميل كل قبيلة لتكديس السلاح، وحرب القبائل الأخرى(10)، وانتشار ظاهرتي قطع الطريق والاختطافات، ففي حالات كثيرة تقوم القبائل بقطع طريق أو اختطاف مواطنين أو رعايا أجانب، على خلفية المطالبة بتوظيف بعض رجالها في شركات ومشروعات، أو للإفراج عن سجين (غالباً تم سجنه بسبب جريمة جنائية)، أو بسبب نزاع أحد شيوخها وشخص آخر على قطعة أرض في إحدى المدن.

5: بناء نظام ريعي وتعزيز ثقافة الغنيمة:
تشكل الأسواق والمجال الاقتصادي في المجتمعات الديمقراطية مجالاً بديلاً للخاسرين في المجال السياسي، وبالنظر إلى الأوضاع في اليمن، فإن النظام السياسي على مدى العقود الماضية، لم يسمح بتطور الأسواق، وأعاق نشاط القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الخارجية، بهدف الإبقاء على العلاقات الريفية بين النظام والمواطنين، واستمرار اعتماد المواطنين عموماً والنخب بشكل خاص على الدولة، فاعتماد المواطنين اقتصادياً على النظام يشكل واحدة من أهم آليات استمرار النظام، وعلى العكس من ذلك فإن استقلال المواطنين اقتصادياً يشكل أهم شرط من شروط استقلالهم السياسي.

6: اقتصاد الحرب:
كانت القبائل اليمنية تعيش حالة من الفوضى المنفلتة والشقاق الدائم(11)، "فالقبائل اليمنية كانت دائماً على استعداد للحرب مع أي كان ضد أي كان، وعلى مدى التاريخ اليمني كان شيوخ القبائل ينظرون إلى الحرب باعتبارها أسلوب إنتاج، فبعض القبائل التي كانت تدعم بقايا النظام الإمامي خلال ستينات القرن العشرين، تعاونت أواخر السبعينات مع الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تشكل امتداداً للقوى التي كانت تحاربها في الستينات، وهذا هو ما دفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر إلى وصف المجتمع القبلي بأنه مجتمع فوضوي مادي وغير ملتزم بمبدأ أو هدف"(12)، فرجال القبائل هم أشبه ما يكونوا بحاربين للإيجار، يقدمون خدماتهم القتالية لمن يدفع المال لهم، فقد شارك رجال القبائل في جل الحروب الداخلية والخارجية التي شهدتها اليمن خلال القرن الماضي(13)، وقد عبر سلطان الحواشب(*) عن ذلك بشكل صريح حينما قال لأمين الريحاني عام 1936: "من يملأ كفوفا قروشاً هو سلطاننا"(14).

في ظل إعاقة نشاط القطاع الخاص، باتت الدولة هي المشغل الرئيس للقوى العاملة، وهي المصدر الرئيس لوصول النخب للثروة، وباتت جميع النخب تسعى إلى الوصول إلى السلطة السياسية باعتبارها الطريق شبه الوحيد للوصول إلى الثروة، ما ولد صراعاً دائماً على

ثانياً: طبيعة الحرب الراهنة في اليمن:

سعى الرئيس علي عبد الله صالح إلى التحالف مع حركة أنصار الله، بهدف استعادة السلطة، ومجابهة ثورة 11 فبراير 2011 بثورة

الدولة هي المشغل الرئيس للقوى العاملة، وهي المصدر الرئيس لوصول النخب للثروة، وباتت جميع النخب تسعى إلى الوصول إلى السلطة السياسية باعتبارها الطريق شبه الوحيد للوصول إلى الثروة، ما ولد صراعاً دائماً على

أن كل الأطراف المحلية والإقليمية ستدعمه في مواجهة الحوثيين، مما يمكنه من استعادة السلطة، أو تولي نجله أحمد علي عبد الله صالح السلطة، وتحقيق هدفه القديم في توريث السلطة ولكن بشكل غير مباشر، عبر صناعة نجله أحمد باعتباره بطلاً وطنياً.

يبدو أن الحوثيين كانوا يفكرون بنفس طريقة علي عبد الله صالح، فاعتبروا تحالفهم معه تحالفاً تكتيكياً، بحيث يقضون عليه بعد تحقيق هدفهم في الإطاحة بنظام الرئيس هادي، وخلال السنوات الثلاث الأولى للحرب بين المقاومة الشعبية ووحدات الجيش الموالية للرئيس هادي المدعومة من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من جانب، وقوات الجيش والمليشيات الموالية لتحالف الحوثي/ صالح من جانب آخر، تمكن الحوثيون من إضعاف قوة علي عبد الله صالح، واستمالة جل أوية الحرس الجمهوري والأمن المركزي وكثير من شيوخ القبائل الذين كانوا مواليين لصالح، وهيمنوا على السلطة في صنعاء وفي المحافظات التي كانوا لازالوا محتفظين بالسيطرة عليها، وهمشوا علي عبد الله صالح وأقاربه وحزبه (المؤتمر الشعبي العام)، وعندما تحول الخلاف بين صالح والحوثيين إلى نزاع مسلح، لم يقف مع صالح سوى بضع مئات من الجنود والضباط الذين كانوا يحرسون منزله في صنعاء، واستطاع الحوثيون القضاء عليه وقتله في 4 ديسمبر 2017، بعد أسبوع واحد من الاشتباكات المسلحة فقط.

مضادة، لتهديد المجتمع الإقليمي، ورعاية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فساعد جماعة أنصار الله على اجتياح العاصمة صنعاء بقيادة ما سمي بثورة 21 سبتمبر 2014، لتهديد الداخل والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وإقناعهم بأنه هو القادر على مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة انطلاقاً من اليمن، وهناك ما يشير إلى أنه سعى عام 2016 إلى التفاوض مع المملكة العربية السعودية، لإقناعها بتفويضه للقضاء على جماعة أنصار الله واستعادة السلطة منها.

في ضوء ما تقدم يمكن وصف الحرب الراهنة بأنها مجرد انفلات الفوضى المنظمة وتحولها إلى فوضى منفلتة، فلم يعد علي عبد الله صالح بعد خلعه من السلطة قادراً على إدارة الفوضى المنظمة، وبالتالي فإن الحرب القائمة حالياً هي آخر حلقة من حلقات الفوضى المنظمة التي أدارها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، حيث دفع الحوثيين للانقلاب على سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي والتوافق الوطني الذي تشكل خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل (الذي انعقد خلال الفترة 18 مارس -25 يناير 2014)، ويبدو أن خطة علي عبد الله صالح في إدارة هذه الحلقة من حلقات الفوضى المنظمة، قامت على دفع قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي (الذين ظلا على ولائهما له حتى بعد تسليمه السلطة في فبراير 2012) لدعم حركة أنصار الله، مما يمكنها من إسقاط سلطة الرئيس هادي، لينقض هو عليها بعد تحقيق هذا الهدف، وربما كان يعتقد

ثالثاً: متطلبات بناء السلام:

واتفاق بين مكونات المجتمع، وكان المجتمع اليمني قد عقد مؤتمر الحوار الوطني، ووصل إلى إعداد مسودة العقد الاجتماعي، وتمثلت أهم موجّهات بناء العقد الاجتماعي وصياغة الدستور في بناء دولة اتحادية، والتحول إلى نظام الانتخابات النسبية، بناء جيش وطني، إصلاح السياسات التعليمية وتطوير المؤسسات الأكاديمية، إنهاء كل أشكال تفويض سلطة الدولة للجماعات الأولية (عقال الحارات والقرى)، وتعامل الدولة مع المواطنين مباشرة، دون وساطة النخب التقليدية، تجريد كل المليشيات من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وإصدار قانون حياة الأسلحة والاتجار بها، ووضع إستراتيجية واضحة وعملية لمحاربة التنظيمات الإرهابية بمساعدة دولية وإقليمية.

ويمكن مراجعة بعض القضايا التي لا توافق عليها بعض أطراف الحرب، وإعادة الحوار والنقاش حولها.

***3: إعادة بناء الدولة المدنية:**

يعرف ماكس فيبر "Max Weber" الدولة بأنها "جهاز يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها"⁽¹⁵⁾، ويتطلب بناء الدولة الفاعلة بناء جيش وجهاز شرطة قويين، يستطيعان فرض القانون بالقوة، وجهاز إداري بيروقراطي، يستطيع أن ينجز أهداف المجتمع⁽¹⁶⁾، والدولة بهذا المعنى هي الضامن الوحيد للسلام الاجتماعي.

في مقدمة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في سبيل بناء الدولة، هو إعادة صياغة العلاقة بين الدولة وشيوخ القبائل والنخب التقليدية

يعتبر توماس هوبز "Thomas Hobbes" (1679- 1588)) من أوائل المفكرين الذين كتبوا حول بناء الدولة وعلاقتها بالحرب والصراعات، حيث كتب كتابه التنين أو "الليفثان" -"Levia than"، الذي أصدر أول طبعة منه عام 1651، يرى هوبز أن المجتمعات التي لا تتأسس فيها دولة تعيش في ما أسماه حالة الطبيعة "Nature state"، وهي حالة تشبه الغابة، تسود فيها الفوضى أو ما أسماه بـ"حرب الكل ضد الكل"، ويؤكد على أن إنهاء الحرب والشقاق والصراعات الاجتماعية لا يتحقق إلا في ظل وجود سلطة سياسية قوية ودولة قوية، وقد شبه هوبز الدولة بالتنين أو الوحش الذي يسيطر على الغابة ويحولها من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، القائمة على النظام والقانون. في ضوء أفكار توماس هوبز ومفكري العقد الاجتماعي الآخرين، يمكن القول: أن متطلبات بناء السلام تتمثل في ما يلي: وقف إطلاق النار، تأسيس عقد اجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة..

***1: وقف إطلاق النار:**

يشكل وقف إطلاق النار واتفاق أطراف الحرب على العودة إلى مسار التحول السياسي، السلمي، الخطوة الأصعب في عملية بناء السلام، لكنها في ذات الوقت الخطوة التأسيسية والأكثر أهمية والتي تؤسس لبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، ومن ثم الحوار لتأسيس عقد اجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة..

***2: تأسيس عقد اجتماعي:**

يتم تأسيس العقد الاجتماعي عبر توافق

وفي مقدمة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإعادة صياغة علاقة الدولة بشيوخ القبائل، إلغاء مصلحة شؤون القبائل، وإيقاف صرف أي مبالغ من ميزانية الدولة لشيوخ القبائل، وتغلغل الدولة على كامل التراب الوطني، من خلال إنشاء مؤسسات قضائية وإدارية وأجهزة أمن وشرطة وسجون في المحافظات والمدريات التي لا توجد بها مثل هذه المؤسسات، وتعامل الدولة مع المواطنين بشكل مباشر، دون وساطة النخب القبلية، وإنفاذ القانون على جميع المواطنين دوناً تمييز، وتعديل القوانين والتشريعات التي تفوض بعض سلطات الدولة ومهام أجهزتها لشيوخ القبائل، أو تلك التي تمنحهم امتيازات مالية أو عينية أو إعفاء من التزامات من أي نوع، وبما يكفل المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتعديل قانون حيازة الأسلحة والذخائر وتصنيعها والاتجار بها، ومصادرة كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي يمتلكها شيوخ القبائل.

رابعاً: إمكانية إيقاف الحرب القائمة:

أشرت فيما سبق إلى أن متطلبات بناء السلام تتمثل في وقف إطلاق النار، تأسيس عقد اجتماعي، وبناء دولة مدنية حديثة، وهنا يبرز سؤال جوهري، هو: إلى أي مدى يمكن لأطراف الحرب الاتفاق على وقف إطلاق النار والشروع في تأسيس عقد اجتماعي يؤسس لبناء دولة مدنية حديثة؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة الحرب القائمة، وطبيعة الأطراف المنخرطة فيها، وهو ما قمت بتحليله في الفقرة

عموماً، فالظاهرة القبلية ليست ظاهرة أزلية سواء في اليمن أو في غيرها من الدول، فتنامي الدور السياسي للقبائل لا يرجع إلى قوتها، بل يرجع إلى ضعف الدولة، فعلاقة القبيلة بالدولة تحددت تاريخياً وفقاً لقوة الدولة أو ضعفها، فالقبائل تخضع للدولة إذا اقتنعت أنها قوية، وتتمرد عليها إذا شعرت أنها ضعيفة(17)، وقد اتسمت العلاقة بين الدولة والقبيلة في اليمن تاريخياً بطابع خراجي "tributary relation"، فكانت الدولة في حال ضعفها، أو في الحالات التي لا ترغب فيها في التصادم مع القبائل، تدفع أموالاً "tributes" لشيوخ القبائل، وتمنحهم امتيازات أخرى، وفي حال قوتها تفرض الخضوع على القبائل بأشكال مختلفة، فدفعت السلطات الاستعمارية في المحميات الشرقية والغربية في جنوب اليمن أموالاً لشيوخ القبائل، وكذلك فعل العثمانيون في المناطق الشمالية(18)، ولجأت الإدارة المصرية في اليمن بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 لهذا الأسلوب لاستمالة شيوخ القبائل، أما في حالة قوة الدولة فقد فرضت على القبائل الخضوع لسلطتها، حدث ذلك بعد ترسخ سلطة الإمام يحيى حميد الدين بعد جلاء العثمانيين عن شمال اليمن عام 1918، حيث فرض على شيوخ القبائل نظام الرهائن(19)، وجردت السلطة في الجنوب بعد الاستقلال زعماء الدويلات المشيخية من سلطاتهم، وفرضت عليهم الخضوع للسلطة المركزية، واستطاع الرئيس إبراهيم الحمدي خلال فترة حكمه القصيرة (13 يونيو -11 أكتوبر 1977) في الشمال أن يخضع زعماء القبائل لسلطة الدولة.

في الحقيقة بسبب تنصل بعض الأطراف من تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي يشكل أكمل توافق وطني بين النخب في اليمن، وبعد اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وقعت الأطراف السياسية في اليوم ذاته على اتفاق السلم والشراكة الوطنية برعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر، وتلكأت جماعة الحوثي في التوقيع على الملحق الأمني للاتفاق، الذي يؤكد على استعادة سيادة الدولة على كامل التراب الوطني، واحتكار الاستخدام الشرعي للقوة (20)، ولم توقع عليه إلا بعد أسبوع من التوقيع على الاتفاق، وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق، نفذت بالتعاون مع علي عبد الله صالح انقلاباً عسكرياً في فبراير 2015. وعلى الرغم من مرور أربع سنوات على بداية الحرب القائمة إلا أن الأمم المتحدة فشلت حتى الآن في دفع النخبين التين تقودان الحرب إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

بالرغم مما تقدم فإن الحرب القائمة ستنتهي بشكل أو آخر، سواء عبر انتصار أحد طرفيها، أو عبر تسوية بين النخب المتحاربة، إلا أن إيقاف الحرب لن يؤدي إلى سلام دائم، وستندلع حروب أخرى، فكل حرب من حروب صعدة الستة خلال الفترة (-2004 2010) تم إيقافها بناء على اتفاق بين جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلا أن الحرب تندلع مجدداً بعد عام واحد فقط. والحرب القائمة هي في الحقيقة الحرب السابعة، وذلك على الرغم من تغير أطرافها واتساع رقعتها.

السابقة، وخلصت إلى أن الحرب القائمة هي حرب على أساس الهوية، وأن الأطراف المنخرطة فيها هي أطراف مذهبية وقبلية.

إن النزاعات والحروب القائمة على أساس الهوية، هي بطبيعتها حروب صفرية "Zero-sum conflicts"، يسعى فيها كل طرف إلى تدمير الطرف الآخر تدميراً كلياً، وبالتالي فهذا النوع من النزاعات لا يمكن إيقافها إلا إذا استطاع أحد الأطراف تدمير الأطراف الأخرى، خلافاً للنزاعات القائمة على أساس المصالح السياسية، التي يمكن إيقافها عبر تسوية تقوم على تقاسم السلطة، كما حدث بعد ثورة 11 فبراير 2011. وعلى الرغم من ذلك فإني أرى أن هناك إمكانية لإيقاف الحرب القائمة في اليمن، عبر بعض الشروط التي إذا تحققت يمكن إيقاف الحرب.

يبدو أن إنهاء الحرب القائمة عبر تسوية بين النخب، أمر بعيد المنال، فالنزاع بين النخب التي تقود الحرب هو نزاع صفرى "zero sum conflict"، تسعى من خلاله كل منها إلى إلحاق هزيمة نهائية بالأخرى، والاستيلاء على السلطة كاملة، كما كان الأمر في الحروب السابقة، فوثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في 18 يناير 1994، لم تؤد إلى إنهاء النزاع الذي كان قائماً بين النخبين المتنازعتين آنذاك، بل تطور النزاع السياسي بينهما إلى نزاع مسلح، واندلعت حرب شاملة في صيف عام 1994، انتهت بانتصار التكتل الموالي لعلي عبد الله صالح، وإلحاق هزيمة بالحزب الاشتراكي اليمني بشكل خاص والجنوب بشكل عام، والحرب القائمة حالياً هي

وتشكيل مجتمع تعددي منقسم انقساماً أفقياً، يقوم على تعددية وتوازن وتنافس مصادر السلطة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، ومجتمع مدني يقوم على روابط المصلحة، عوضاً عن التنظيمات الأولية التي تقوم على روابط الهويات قبل الوطنية، وضمان حريات الأفراد واستقلالهم، والمساواة أمام القانون.

.....
* استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء

إن تحقيق السلام الدائم لن يتم إلا من خلال الشروع بعد إيقاف الحرب في بناء دولة قوية تحتكر الاستخدام الشرعي للعنف، وتأسيس جيش وطني قوي، يتجاوز خطوط الانقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية، تسلم له كل الميليشيات القائمة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، في إطار عملية تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي شامل، تؤدي إلى إعادة بناء الدولة الوطنية، وبناء الأمة وتحقيق الاندماج الاجتماعي،

الهوامش :

- (1) حول هذا النوع من الدول، انظر، جورج بوردو، "الدولة" ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985م، ص.126.
- (2) انطوني جيدز، "بعيدا عن اليسار واليمين. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 277.278.
- (3) انظر، سمير فرنجية، تأثيرات الانقسامات الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية، الإطار المفاهيمي في مجموعة مؤلفين: التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، شرقى للكتاب بيروت، 2016، ص.20.
- (4) عبد الرحمن أين خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار العقيدة، الإسكندرية، 2008، ص.172
- (5) إبراهيم الحيدري، سوسولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى بيروت.
- (6) انظر، عادل مجاهد الشرجبي، بناء الدولة العنصرية في اليمن : توحيد النخبة وتفكيك الأمة. في، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة بيروت. الطبعة الأولى، 2014، ص.604.
- (7) انظر، عبد الناصر المودع، العرف الحربي القبلي. دراسة وصفية تحليلية، برنامج دعم الحوار الوطني صنعاء، 2016، ص.48، 49.
- (8) انظر المرجع السابق، ص 14.
- (9) فيونا مانغانو، السجون في اليمن، معهد السلام الأمريكي، 2015، ص.6.
- (10) انظر، ابراهيم شرقية، السلام الدائم: رحلة اليمن للمصالحة الوطنية، مركز بروكتنز، الدوحة، 2013.
- (11) انظر، عادل الشرجبي: القصر والديوان، مرجع سابق، ص 120.
- (12) المرجع السابق، ص 84، 85.
- (13) انظر، عبد الناصر المودع، مرجع سابق، ص 58
- "سلطنة الحواشب، هي واحدة من الولايات المشيخية التي كانت سائدة في جنوب اليمن قبل الاستقلال، وتشكل حاليا.. مديرية المسيمير بمحافظة لحج.
- (14) نقلا عن السيد مصطفى سام: تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحيى (1904_1948)، دار القومية العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 1971، ص.291.
- (15) Max Weber... 1948, p78.
- (16) انظر، بر تران. وبيار، ص 19-22.
- (17) انظر، عادل مجاهد الشرجبي واخرون، القصر والديوان، مرجع سابق، ص 47، 48.
- (18) كان العثماني ن يدفعون لشيوخ القبائل ما اسموه، المعاشات السياسية أو "الجوامك" ومفردها "الجامية"، انظر سيد مصطفى سام، "وثائق مبنية: دراسة وثائقية تاريخية، المطبعة الفنية، القاهرة، الطبعة الثانية 1980، ص 290، 292، 298.
- (19) فرض الإمام يحيى بن حميد الدين، ومن بعده نجله الإمام أحمد بن حميد الدين نظام الرهائن على شيوخ القبائل، حيث الزم كل شيخ قبيلة ان يسلم اخذ أبنائه أو إخوته لتحفظ به الدولة كرهينة لضمان ولاءه وخضوعه لسلطة الدولة. حول نظام الرهائن، انظر، السيد مصطفى سام، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص 490، 495.
- (20) يمكن الاطلاع على نسخة pdf، لنص اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني، عبر الإنترنت..

قراءة في حرب اللاعنف

دعوة اللاعنف قديمة قدم التاريخ البشري، ولها نماذج كثيرة في الأمم والشعوب، ولكنها في عصرنا تعددت تجاربها، وأصبح لها رموز كثيرة، من أبرزها الزعيم الهندي غاندي، والمناضل الفذ نيسلون مانديلا.

كتاب "حرب اللاعنف" للأساتذة: وائل عادل، والدكتور هشام مرسي، وأحمد عادل عبد الحكيم من الإصدارات المهمة، ولعل تنظير وانشغالات جين شارب في هذا الجانب لها التأثير الكبير. كتاب "حرب اللاعنف" متوسط الحجم، يقع في 254 صفحة، ويشتمل على تمهيد، ومقدمة، وخمسة أبواب، وعدة فصول، وخاتمة.

تشير المقدمة إلى أن حرب اللاعنف (الخيار الثالث) ضروري للمهتمين بقضية التغيير للتححرر من الدكتاتورية، وتجنبًا للوقوع في ثنائيات: إما العنف، أو الاستسلام.



البناء، وأرضية الحركة التغييرية.
الثاني: مستوى السياسات، وهي إطار التصرف، أو موجهات وقيود الفعل، ولا بد أن تكون متسقة، ونابعة من الفلسفة.
الثالث: الاستراتيجيات، وهو أسلوب التفكير في الحلول، وتحديد أداة التغيير الرئيسية، وأداة الحسم.
الرابع: التكتيكات، وتعني استخدام الموارد

أ. عبد الباري طاهر *

يعود الكتاب بالتاريخ لحرب اللاعنف إلى القرن الخامس قبل الميلاد، ويفرق بين مستويات خمسة تشكل البناء التغييري الهرمي لتلك الحرب، وسوف أتناولها باختصار شديد:
الأول: مستوى الفلسفة، ويمثل قاعدة

واستخدمت النقابات العمالية في البلدان المختلفة الإضرابات، والمقاطعات الاقتصادية؛ فقد قاطع الصينيون المنتجات اليابانية 1908، و1915، و1919 في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، واستخدم المواطنون الهنود حرب اللاعنف ضد بريطانيا بقيادة غاندي، ونجح الكفاح في استقلال الهند عام 1947. لقد صام غاندي عدة أيام، لمنع الحرب بين المسلمين والهندوس، ودعا لوحدة شعوب القارة الهندية، واغتيل بسبب ذلك.

في سبعينيات القرن الماضي تخوض الثورة الإيرانية ملحمة من ملاحم اللاعنف انتهت بسقوط الدكتاتور عام 1979، ويشير إلى سقوط ماركوس في الفلبين بواسطة حرب اللاعنف عام 1986، وفي عام 1988 أجمع البورميون الديمقراطيون على مواجهة الدكتاتورية العسكرية باستخدام المسيرات والعصيان؛ ما أدى إلى إسقاط ثلاث حكومات. في 1989 قاد الطلاب الصينيون الاحتجاجات الرمزية ضد الفساد، والقمع الحكوميين في أكثر من ثلاثمائة مدينة شملت بكين (ساحة تيانانمن)، وهي الاحتجاجات التي انتهت بالتدخل العسكري، وقتل الكثير من المحتجين.

لم يشر الكتاب إلى الثورات السلمية الكبرى كثورة مصر (ثورة عرابي 1882)، والتي قال غاندي أنه تعلم ثورته من الشعب المصري، وثورة المشروطة في تركيا، وثورة الدستور في إيران عام 1906، وثورة التنبك في إيران عام 1890 كاستجابة لفتوى الملا محمد حسن

المتاحة البشرية والمادية، وتشمل الوسائل والخطط التنفيذية، وهناك تشابه كبير بين الخطط العسكرية، وخطط حرب اللاعنف. الخامس: التنفيذ: الإجراءات، وخطوات العمل.

الاستراتيجيات، والتكتيكات، والتنفيذ تجيب على سؤال "كيف تخاض الحرب"؟ أما الفلسفة والسياسات، فتمثل قاعدة البناء التغيير.

يفرق بين الواقعية السياسية، والواقع السياسي؛ بأن الواقع السياسي يعني الحالة القائمة، أما الواقعية السياسية، فهو أسلوب التعامل معها.

النشأة والجذور

يتناول تجربة غاندي، فالقوة التي اكتشفها غيرت القرن العشرين، كما يشير إلى لجوء ماركس إلى فكرة تنظيم حملة لإقناع أوروبا بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا خلال عام 1848، ويرجع الكتاب بفكرة حرب اللاعنف إلى العصر الروماني 494 قبل الميلاد. بذور اللاعنف تعود إلى ثورة الجماهير ضد ظلم القنصلية باللجوء إلى جبل سمي "الجبل المقدس"، رافضين المشاركة في الحياة السياسية.

يتناول الكتاب نماذج القارات الثلاث: الآسيوية، والإفريقية، والأمريكية.

القارة الآسيوية: استخدمت الثورة الروسية هذا الأسلوب أوائل القرن العشرين 1905،

الشيوعي، وتعد التجربة النازية من أكثر تلك التجارب نجاحًا. ويشيد بتمكن التشيك والسلوفاك من إيقاف سيطرة حلف وارسو على أراضيهم لمدة ثمانية أشهر عام 1968، و1969، ويشير إلى الفترة ما بين 1953، وحتى 1990 لاستخدام كفاح اللاعنّف؛ لانتزاع المزيد من الحريات في أوروبا الشرقية، وخاصةً في ألمانيا الشرقية، والمجر، ودول البلطيق.

القارة الإفريقية

في إبريل من عام 1961 رفض الجنود الفرنسيون التعاون مع سلطات الانقلاب العسكري في الجزائر- المستعمرة الفرنسية حينذاك، وما واكبه من مظاهرات حاشدة في باريس، ومن رفض لحكومة ديغول لهذا الانقلاب؛ مما أحبط الانقلاب العسكري في الجزائر، وكان له ارتباط بانقلاب آخر في باريس. وقد تناول المؤلفون الموضوع بتوسع في المحلق الخاص بنماذج حرب اللاعنّف.

ويرى الكتاب أن الاحتجاجات اللاعنفية، والمقاومة الجماهيرية هي من قوض سياسات التمييز العنصري، والهيمنة الأوروبية في جنوب أفريقيا، خاصةً في الفترة ما بين عامي 1950 و1990.

القارة الأوروبية

يتناول استخدام الألمان اللاعنّف في مواجهة العصيان المسلح عام 1920، وفي مواجهة الاحتلالين الفرنسي والبلغاري لحوض نهر الرور عام 1923.

ويشير إلى كفاح الزويج والدانمارك وهولندا ضد الاحتلال والحكم النازي في الأعوام 1940، وحتى العام 1945، وهو الكفاح السلمي الذي أضعف قبضة الحكم

بينوشيت عام 1987.

لمصطلح حرب اللاعنف الترويج. ويتناول التطورات التكنولوجية التي جاءت في إطار تطور تكنولوجيا الحرب، كذلك في حرب اللاعنف مضاعفة القدرات، وإحداث ثورة في نمط الفعل. ويرى أن حرب اللاعنف لا تترك العلم والتكنولوجيا حكراً على الحكومات، والطفرة القادمة هي تحويل المقاومة اللاعنفية من خلال امتلاك تكنولوجيا خاصة تتفوق على تلك التي تمتلكها الحكومات. (ص 50).

في ثلاثة فصول يتناول في الفصل الأول منها: طبيعة الصراع، وفي الثاني: أطراف الصراع، وفي الثالث: طبيعة القوة السياسية، وفي الفصل الرابع: طبيعة أسلحة حرب اللاعنف.

في فصل طبيعة الصراع يتحدث عن شن الصراع الحاسم على الخصوم المعاندين من خلال التحكم المقصود والمخطط في أدوات القوة السياسية؛ لتحطيم إرادة الخصم باستخدام أسلحة لاعنفية قوية التأثير.

يقراً حتمية الصراع، وظاهرة التنوع والاختلاف، وظاهرة الندرة، وشن الصراع، وتعريفه، وأنواعه، وخلل النتائج، وعدم القدرة على الحشد الجماهيري، وفقدان الاتجاه.

في الفصل الثاني طبيعة أطراف الصراع، ودوافع أطراف الصراع لشن الصراع، وأنواع الصراع الصغرى، وصراع النقاط، وتفاعل الأطراف مع فكرة الصراع، ونتائج الصراع، والتسوية، والتنازلات المتبادلة.

ويتناول حركات المقاومة، والتدخل الأجنبي، والاعتراض على اللجوء للأجنبي؛ مشيراً إلى:

- 1 - إن الأساس والسبب سياسة الحاكم.
- 2 - جل الحركات تتجنب أن توصم بالتبعية للأجنبي.
- 3 - حرب العنف تشبه الحرب العسكرية النظامية، وحرب العصابات في بنيتها؛ فهي محتاجة للدعم الفني والمتدربين، والبنية المالية، والخبراء، والاستشاريين في غرفة العمليات، وتحديد شكل الدعاية وغيرها.
- 4- مصالح الدول متشابكة متداخلة، وهناك الكثير من التقاطعات حتى في الأيديولوجيات المختلفة. ويتساءل: هل من سبيل لمنع التدخل الأجنبي؟ ويجيب: بناء المؤسسات القادرة على سد حاجات المقاومة؛ ليكون التعامل مع القوى الخارجية، وهو أمر لا مفر منه؛ نتيجة التقاطعات والتشابكات بين الدول من موقع الندية.

مفهوم حرب اللاعنف

يكرس الباب الثاني لمفهوم حرب اللاعنف، مورداً عدة مصطلحات: قوة الحقيقة، الاحتجاج السلمي، المقاومة السلمية، المقاومة المدنية السلمية، والمقاومة السلبية، والمقاومة غير العسكرية، والعصيان غير المسلح، والعصيان المدني، واللاتعاون، والمقاومة اللاعنفية، واللاعنف. ويقراً هذه المصطلحات ناقداً ومعطياً

وتطوير إمكانياته بما يحول ضد المتحول إلى الدكتاتورية، بل إنه يجب على قادة الحركة التغييرية أن يدركوا أن المقياس الحقيقي للقوة يكمن في الأثر المترتب عليها؛ أي أن مقياس القوة في نيتها، وليس في أدواتها، ويدل بالحرب الفيتنامية- الأمريكية، فالقوة الأمريكية الأكبر عقيمة غير منتجة، وهو ما ينطبق على القوة العسكرية السوفيتية في أفغانستان، فليس العبرة بمن يتحكم في أدوات القوة، وإنما في كيفية استخدامها للوصول إلى النتائج المرجوة، مؤكداً على أهمية عدم رهبة الحركات التغييرية لقوة الخصم. (ص 103 بتصرف).

يُميز بين حرب اللاعننف، والاستجابات السلمية للصراعات: الاسترضاء الشعبي، والتسوية، والمفاوضات؛ فهي تعني المقاومة، ولكن بأسلحة أخرى لا تعترف بتسول الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تعمله حالياً الانتفاضة السودانية. [الكاتب].

يؤكد على المقارنة بين حرب اللاعننف، والحرب العسكرية في رسم الخطط، والاستراتيجية، والتكتيكات المختلفة، وطبيع الكر والفر؛ إنها حرب، ولكن بأسلحة أخرى، كما يؤكد المؤلفون. [الكاتب].

كما يشدد على التمييز بين المقاومة، والاحتجاج؛ ليتمكن النشطاء من تحديد الدرجة التي يقفون عليها، ويختارون الوسائل الأنسب لتحقيق أهدافهم.

حرب اللاعننف لا يحسمها عادة أي

كما يدرس طبيعة القوة السياسية، ويعرفها بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، ويختار تعريف "القدرة على العقاب، والمكافأة، والإجبار، والمناورة؛ لإخضاع الآخرين". يقسم القوة إلى ذاتية، وأحادية، والأحادية قوة الحاكم الذاتية التي يطيعها الشعب، ويرجع إليها. أما القوة الذاتية؛ فمتعددة المصادر، وهي القوة الحقيقية؛ فالسلطة تحتكر العقاب، والثواب، والإجبار، والمناورة؛ فقوتها ذاتية. اتجاه القوة هابط من أعلى (الحكم)، إلى أسفل (الشعب).

إن القوة في جميع الحكومات تنبع من أقسام كثيرة للنظام، وهذا الهرم تحمله قوة اجتماعية هي التي تمنحه الحياة. (ص91). ويعتبر الانقلابات العسكرية تعبيراً عن الطبيعة الأحادية للسلطة، وكقلة سيمكنها من السيطرة على السلطة بواسطة عدد محدود من الضباط، وبضع مئات من الجنود.

أما القوة متعددة المصادر، فتقوم على العمل السياسي لازدياد وعي الشعوب، وانتشار حقوق الإنسان، ويدل بنماذج وتجارب انتصار العديد من الشعوب في القارات الثلاث والأمريكتين.

ويرى أن الطبيعة الجماعية للقوة هي نظرية البشرية المستقبلية المتطورة، ويرى أن التغيير بالقوة من قبل القوة سرعان ما يتحول إلى فساد، حتى لو كان موجهاً في البدء ضد الفساد، أما التغيير الجماعي، فإنه حريص على ثقة المجتمع بنفسه،

العالمي للاحتفال بيوم المرأة). ثم يسرد المظاهرات، واشترك الجنود مع المواطنين في احتلال الشوارع، وأدت إلى تكوين السوفيات المجالس الثورية، واضطر القيصر إلى التنازل، وأدى فشل الحكومة إلى الانتفاضة المسلحة، وقيام الثورة الاشتراكية في 24 أكتوبر 1917. ويورد المقاومة الصينية لليابان عام 1894؛ فقد وقعت الحكومة الصينية (أسرة شينغ) اتفاقية إذعان لتسليم تايوان لليابان، وعمت الاحتجاجات الصين، وصولاً إلى الحرب الوطنية لطرد اليابان.

كما يتناول التجربة الهندية، وهي أهم تجارب اللاعنف إن لم تكن أهمها على الإطلاق. شارك غاندي في الحرب اللاعنفية في جنوب أفريقيا، وزار مصر في طريقه إلى الهند، وعرف عن ثورة عرابي، ثم عاد إلى الهند، وهو يحمل هم قضية أمته.

في العام 1930 أعد غاندي برنامجاً يتضمن المطالب السياسية، وخطة واضحة للتمرد، مركزاً على قانون المملح المحتكر لبريطانيا. دعا شعبه للخروج معه إلى الساحل لاستخراج المملح. كانت مسيرة المملح الشرارة الأولى؛ فقد بدأت التجمعات الجماهيرية والاستعراضات الضخمة، وقاطع الهنود الملابس الأجنبية، وهجر الطلاب المدارس الحكومية، وبدأ رفع الأعلام الوطنية، والمقاطعة لموظفي الحكومة، والإضرابات العامة، والاستقلالات الجماعية، ومقاطعة المصالح الحكومية، وشركات التأمين الأجنبية لخدمات البريد والتلغراف، والامتناع عن

طرف من طرفي الصراع المباشرين: النظام، والمقاومة، بل إن عنصر الحسم هو قدرة أحد الطرفين على الفوز بالطرف الثالث، والتأثير فيه. هذا الطرف الثالث هو المجتمع، فلا سبيل أمام حركة المقاومين لعزل الحاكم عن مصادر قوته، وإصابته بالمجاعة السياسية إلا عبر التأثير في الجماهير، والمؤسسات والقوى الداعمة وإقناعها بسحب تعاونها مع الحكم. (ص 133).

كما يشدد على علنية حرب اللاعنف، فهو مبدأ أساسي في هذه الحرب، ويحدد تسعة أساسيات لحرب اللاعنف: الأول: حرب اللاعنف مقاومة، وليست احتجاجاً.

والثاني: الفوز بالطرف الثالث (المجتمع). والثالث: حرب اللاعنف والنضال فوق الدستوري.

والرابع: علنية لا تعرف السرية. والخامس: العمل المباشر. والسادس: الاقتراب غير المباشر. والسابع: الالتزام بمبدأ اللاعنف. والثامن: النظرة للممكن والصواب. والتاسع: الرمزية، وهو عمل مؤقت ومحدود.

في الباب الخامس: يتناول ملاحق تشتمل على التجارب التغييرية لحرب اللاعنف، يتناول الثورة الروسية، فيقرأ حكم القيصرية آل رومانوف، واستبدادهم، وفسادهم، وثورة فبراير 1917 التي أطاحت بالحكم القيصري؛ فقد بدأت بتظاهر نساء بتروغراد (اليوم

يتزامن، وإن كانت البداية في تركيا بحكم التأثير الأوروبي، وقوة المعارضة العصرية. ويدرس الطابع الديني للثورة، وخطابات الإمام الخميني، ومساندة البازار والآيات الإيرانية. والحقيقة أن الثورة الإيرانية رغم انتصارها بالمظاهرات إلا أن حركات ثورية كان لها حضور كبير كحزب توده الشيوعي، ومجاهدي خلق الإسلامية وزعمائها. مفكران إسلاميان إصلاحيان: على منتظري- نائب الإمام، ومحمود طلقاني، وهما من قادة الثورة الميديانيين، ويؤمنان بولاية الأمة بدلاً من ولاية الفقيه؛ ولذلك أفضيا؛ فقد اعتقل طلقاني، وفرضت الإقامة الجبرية على منتظري. [الكاتب]. وهناك تجارب الفلبين، والتجربة الفرنسية في الجزائر، وتجربة جنوب أفريقيا، وهي من أهم التجارب..

.....
* صحفي واديب، نقيب الصحفيين
اليمنيين الأسبق.

دفع الضرائب، واحتلال مصانع ومراكز إنتاج الملح. اعتقل غاندي ومئة ألف هندي بينهم سبعة عشر ألف امرأة، ترافق ذلك مع إطلاق النار، وفرض الرقابة، ومصادرة الممتلكات، وفرض الرقابة، ومصادرة الممتلكات، ومنع الاجتماعات، وقتل الكثير من المقاومين. بدأت مفاوضات لم يهتم بها غاندي، وكان همه الاستقلال، وحصلت الهند على استقلالها عام 1947. ويدرس التجربة الإيرانية، ويركز على ثورة الخميني. والواقع أن التجربة الإيرانية من أهم ثورات القرن العشرين؛ فقد تصدى الملايين بصدورهم العارية للرصاص، وعلى مدى أشهر، لسادس جيش في العالم، ولأخطر أمن ومخابرات في العالم. ما يعيب الكتاب أنه لا يتناول الثورة الدستورية عام 1906، وكانت من أوائل ثورات القرن العشرين، ولها علاقة وارتباط بثورة المشروطية في تركيا؛ فالدعتان للدسترة

العدالة الانتقالية وأهميتها لعملية السلام في اليمن

أ. عفران خالد حريبي *

الدولة ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدّم العدالة الإنتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية .

فعندما ينتهي نزاع عنيف تبدأ بعده مرحلة انتقالية يمكن القول إنّ استعادة السلام والأمن والاستقرار قد بدأت فيها ، وخلال تلك المرحلة لا بد من التصدي لعدد من التحديات التي يتصل بعضها ببعض ، ومن بين الجهود التي يجب بذلها من أجل التصدي لهذه التحديات استحداث آليات العدالة الانتقالية التي لا تتعامل فحسب مع العدالة القانونية بل تتخطاها إلى العدالة الأخلاقية والاجتماعية والسياسية .

وتتضمن التدابير التي يجب اتخاذها :

الملاحقات الجنائية .

بعثات كشف الحقائق .

برامج التعويضات .

مختلف أنواع الإصلاح المؤسسي بما فيه إصلاح قطاعي الأمن والقضاء .

ويضاف إلى ذلك تدابير العدالة التقليدية والتصالحية والحصانات وتخليد ذكرى الأحداث وبرامج إعادة الإعمار المادي.

قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان : إن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سواء في أوقات النزاعات أو بعدها لا بد أن تحظى بمساعدة المجتمع الدولي ومجلس الأمن في تجاوز المرحلة وإعادة بناء مؤسسات الدولة .

جاء ذلك خلال إحاطة السيدة ميشيل باشليت أمام مجلس الأمن صباح يوم الخميس في جلسة لمناقشة مسألة بناء السلام والحفاظ عليه بعنوان «العدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد النزاع ١٣ فبراير ٢٠٢٠».

فمفهوم العدالة الانتقالية : هو مفهوم يشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات.

وليست العدالة الإنتقالية نوعاً خاصاً من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الإنتقال من النزاع و/أو قمع

وقد تطور هدف العدالة الانتقالية في العقدين الماضيين مع تنامي الخبرات وتغيّر ديناميكية الصراعات ، وقد أشار مجلس الأمن إلى العدالة الانتقالية عبر تشكيل لجان تقصي الحقائق أو تكليف قوات حفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة مثل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي)، كما أن المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام يعززون العدالة الانتقالية من خلال اتفاقيات السلام .

ولا يجب للعدالة الانتقالية أن تتطور في «فراغ» بل ينبغي أن تتزامن مع إجراءات انتقالية أخرى مثل الإصلاح في القطاع الأمني ونزع السلاح وإعادة الإدماج ، ونجاحها يعتمد على مداها وسبل تصميمها وتنفيذها وإلى أي مدى تدعمها المجتمعات ، وقد حظيت العدالة الانتقالية باعترافٍ متزايد في القانون والسياسة الدوليين في السنوات الأخيرة .

وغالبا ما يفترض في مجال العدالة الانتقالية أن العمليات الانتقالية تتم من حكم سلطوي عنيف إلى حكم ليبرالي ديمقراطي ، إلا أنه في الحقيقة ، لا ينطبق هذا النوع من الأوضاع الانتقالية إلا على عدد قليل من بين العمليات الانتقالية الكثيرة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية .

وتعد اليمن خير مثال على ذلك ، لقد صار فريق العدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني كثيرا لتأمين حلولاً واقعية

وانتحاء منهج شمولي للعدالة الانتقالية يعني السعي لإتاحة الاعتراف بالضحايا وتقوية الثقة المدنية وتعزيز فرص السلام والمصالحة.

أن الهدف الأخير للعدالة الانتقالية هو إطلاق مصالحة مجتمعية شاملة ، لكي تتمتع الأجيال المقبلة ببيئة اجتماعية وأخلاقية سليمة وغير مشوهة بأحقاد أو مساعٍ للثأر، وأنها المدخل اللازم لتعزيز النظام الديمقراطي السليم والاعتراف بضحايا الفترة السابقة ، ولمنع تكرار ما حدث.

يتسبب النزاع العنيف بتقسيم السكان اجتماعياً وجغرافياً كما أنه يقود إلى تهجير الناس من بيوتهم ومجتمعاتهم وهذا التهجير يعد من أهم العوامل التي تسج السياقات التي تعمل ضمنها عادةً العدالة الانتقالية ، ومع ذلك، لم تحظ العدالة الانتقالية بالاهتمام التي تستحقه في أدبيات العدالة الانتقالية وممارساتها ، ولإعادة إنشاء الهوية الوطنية لا بد من عودة المواطنين الذين هجرتهم الأزمة، ولإعادة تأسيس المجتمعات التعددية لا بد من إعادة دمج الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح أيضاً .

أن مصطلح العدالة الانتقالية ظهر بعد موجة من الانتقالات السياسية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في أميركا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا وفيما بعد في جنوب أفريقيا، جرى بعد ذلك تبني إجراءاتها ، كما تنفذها بعض الدول وتتابع مسارها دول أخرى حول العالم .

نرى أن بعض العناصر ملحة جداً، في حين أن البعض الآخر قد يستغرق وقتاً أطول لتحقيقه.

لذلك نفرق بين عدالة قصيرة الأمد، وعدالة طويلة الأمد. وعلى المدى القصير، هناك إجراءات فورية لا بد من اتخاذها لوقف الانتهاكات المستمرة، والتخفيف من معاناة الناجين والناجيات والضحايا وعائلاتهم .

أما على المدى المتوسط إلى الطويل، فلدينا مطالب إضافية لضمان العدالة الشاملة ومنع تكرار الجرائم التي عاينها وما زلنا نعاني منها .

وبالنظر إلى وضع اليمن في الفترة الانتقالية هذه تستخدم مؤسسات الدولة العميقة لغة العدالة لترسيخ الحكم الاستبدادي فهذه المؤسسات، بما فيها السلطة القضائية والشرطة والاجهزة الامنية الاخرى وغيرها من الجهات الأمنية والمؤسسات السياسية ، التي ينبغي ان تشارك عادةً في السعي لإرساء العدالة الانتقالية نجدها لاتشكل فارق أساسي للانتقال نحو الديمقراطية أو المدنية ، بل على العكس من ذلك تماماً ويعود ذلك لعدم حياديتها و إستقلالها تجاه العديد من الانتهاكات التي تحدث ، بل انها تلجأ إلى الصمت و غض الطرف في معظم الاحيان .

وقد تعودنا في اليمن خلال هذه الفترة الانتقالية أن يتم الترويج للأهداف الكبيرة المتمثلة في السلام والعدالة والمصالحة

لمجتمع عانى صراعات أو سنوات من الحكم الشمولي القمعي السلطوي .

وواجهت المنظمات الفاعلة في خضم سعيها لإرساء العدالة الانتقالية تحديات متعددة في سياقات سياسية متنوعة ومختلفة .

تمثل السلطة في الفترة الانتقالية وربما تستمر الى مابعدھا والتي دائماً ما تعترض المسار المفترض نحو الديمقراطية و المدنية ، حيث تؤدي بهذه الفعاليات إلى ضرورة إبتكار طرق جديدة للاستجابة لها .

ففي ظل وجود أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل تقريبا وملايين النازحين وعدد لا حصر له ممن وقعوا ضحايا بغير أخرى لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، يواجه اليمنيون سؤالاً مقلقاً: كيف يمكن أن تبدو العدالة لبلدهم بعد سنوات من النزاع العنيف الدامي ؟

فلا يمكن أن تتجح محادثات السلام وسبل التفاوض في ظل حرمان عائلات الضحايا من معرفة مصير المعتقلين والمفقودين منهم، وفي ظل غياب إجراءات بناء الثقة التي ومن دون التطرق إلى قضية الاعتقال والإخفاء القسري باعتبارها مسائل ذات أولوية قصوى .

إن الوصول إلى عدالة شاملة تلبي احتياجات وتطلعات الناجين والناجيات والضحايا وأفراد أسرهم هي عملية طويلة الأمد ستشمل مراحل تراكمية ، كل هذه المراحل ضرورية، لكننا، بصفتنا ضحايا،

إلى الفقر والجوع والفساد ونهب الموارد الطبيعية وغير ذلك، بحيث يعكس ذلك ميل مجال العدالة الانتقالية إلى التركيز على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية أكثر من التركيز على المظالم الاجتماعية الاقتصادية، نتيجة لذلك، يرى الكثيرون أن العدالة الانتقالية فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن معاييرها .

وسنجد أيضاً ان المؤسسات السياسية والقضائية وأجهزة الأمن .. وغيرها ستشارك في دعم العدالة الانتقالية حينما تكون تلك المؤسسات متورطة في الجرائم والمظالم التي تدعي السعي لمعالجتها ، وبالتالي فإنها ستهتم إلى الاخذ بكشف جزء من الحقيقة في تقارير لجان كشف الحقيقة (اذا ماتم تشكيلها) وتغض الطرف عن كثير من الحقائق للحفاظ على تواجدتها بنفس الشخوص و الافراد .

وسينطبق هذا الامر على بعض منظمات المجتمع المدني التي فرختها الاحزاب السياسية و أطراف النزاع وبعض الشخصيات الاجتماعية (رجال ونساء) والناشطين/ الناشطات يدافعون / يدافعن عن قضايا مشتركة تتمثل في تصفية حسابات الماضي وبالتالي ستختزل آليات العدالة الانتقالية على النحو الذي يحافظ على وجودها او تحول نضالها نحو المصالحة الوطنية فقط ، متناسية ومهمشة بأن هناك حقوق للضحايا ، وان هناك انتهاكات حدثت ستفام المعاناة اذا تحولت الى قضايا ثار و إنتقام .

والإصلاح المؤسساتي على أنها حزمة العدالة الانتقالية المثالية ، وكثيراً ما تُقدّم هذه الأهداف إلى جانب برامج طموحة أخرى لإرساء الديمقراطية والمساعدة الاقتصادية ، فجأة نجد البعض يتحدث عن مصالحة وطنية تسبق العدالة الانتقالية دون وضع الضمانات بعدم العودة إلى حكم سلطوي إستبدادي في ثوب جديد .

فإذا كان لابد من مصالحة وطنية ، فمن الضروري بالمقابل التخطيط لمسار عملية المرحلة الانتقالية للقيام ببعض الإصلاحات والتعويضات وحتى المساءلة والمحاسبة من حزمة العدالة الانتقالية ، تسهل فيما بعد البدء بمصالحة وطنية نحو إتفاق سلام شامل تتضمنه عدالة إنتقالية ، فمن غير المقبول والمعقول أن تعطي أطراف النزاع والاطراف السياسية الأولوية للاستقرار في عملية المصالحة الوطنية على حساب الضحايا في مجتمع سيكون خارجاً حديثاً من نزاع عنيف يتوقع وجود عدالة إنتقالية ، مالم فإنه سيحقق عدالة انتقامية سريعة . ولذلك لابد أن يتوخى الحذر في المرحلة الانتقالية بالا يتم الوصول الى السلام عن طريق المصالحة الوطنية وحدها دون البدء بتصميم آليات العدالة الانتقالية ، حتى وان تطلب الأمر تطبيقها قبل توقيع إتفاق السلام .

كما ينبغي الا يغيب عن أذهاننا أيضاً أن تواجه العدالة الانتقالية تحديات في معالجة الصراعات المتعددة والتي تعود جذورها

عادة ما يُنظر كمحتوى أكاديمي مرتبط بالمناقشات عن آليات العدالة الانتقالية فقط ، وبالتالي نرى كثيراً من الأطراف لا تولي الأمر أهمية -بقصد أو من دون قصد- وتُبقي التركيز على المسألة القضائية بشكلها المتمثل في إجراءات المحاكم وما ينتج عنها من أحكام بحق من تثبت إدانته .

لكن الحقيقة أن حق الضحايا وعائلاتهم بالانتصاف الفعال (العدالة وجبر الضرر بمكوناته، والحق في معرفة الحقيقة) قضية لاتقبل التأجيل ، وليست مرتبطة حصراً وشرطاً بمفهوم العدالة الانتقالية ، بل هو جوهر "العدالة" بمفهومها العام الذي يطالب به اليمنيون، وبدونه يُوضَع الضحايا والعائلات ومستقبل اليمن كاملاً أمام سؤال: هل يتلخص مطلب "العدالة" لليمنيين في وضع المجرمين وراء القضبان فحسب؟ لا لان مسار جبر الضرر بمكوناته مرتبط بتحمل "الدولة" مسؤوليتها الفورية تجاه الانتهاكات .

يحتاج اليمنيون إلى حوار منهجي ومعقد بخصوص مفاهيم العدالة الانتقالية هذا الحوار يجب أن ينطلق من تصورات الضحايا والعائلات ، وإلا فسنبقى في دائرة الفردانية ووجهات النظر الشخصية أو "المنظماتية" بأحسن الأحوال.

لابد ان تكون العدالة الانتقالية في اليمن بديلاً لعدالة المنتصر، فقد علمنا التاريخ أن محاكم ما بعد الحرب هي مجرد تمثيلات يعاقب فيها الفائزون الخاسرون على

فالعدالة الانتقالية إذا توفّر إطاراً لتلبية احتياجات الضحايا والمساعدة في تقليص «فجوة العدالة» - أي الإخفاق في توفير العدالة للأشخاص والمجتمع خارج حماية القانون - في هذه الظروف الاستثنائية . ولتحقيق العدالة محاسبة الجناة هو المدخل الاساسي لتحقيق المصالحة و السلام و بدون ذلك لا يمكن ضمان عدم حدوث انفجارات جديدة وبشكل اخر .

وأكرر أن المشكلة التي سيواجهها اليمنيون أن صناع الحل السياسي -وهم بطبيعة الحال أطراف النزاع أو ممثلون عنهم- لن يكون لهم مصلحة بإقرار قضية المساءلة كجزء من برنامج العدالة الانتقالية ضمن أي اتفاق سياسي يرمونه، لكونها، غالباً، ستشمل شخصيات ورموزاً منهم، وسيستغلون الامتداد الزمني الطويل لهذا النزاع مع ما يحمله ذلك من مزيد تداعيات مجتمعية كارثية للمقايضة بين (السلام وإعادة الإعمار) على المساءلة والمحاسبة ، وسيكون على القوى المجتمعية المدنية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات الضحايا والمنظمات الحقوقية، العمل معاً بدأب لمواجهة ذلك، ورفض تلك المقايضة، ذلك لأن سلاماً بلا عدالة يبقى سلاماً هشاً وعرضة للاهتزاز والفسل، ما لم يتأسس على أرض صلبة قوام صلابتها العدل وإنصاف الضحايا.

و هذا لايعني عدم اللجوء إلى مفهوم آلية جبر الضرر وضمانات عدم التكرار التي

إذا سعى المجتمع اليمني سعياً فعلياً إلى التماس العدالة في شأن تلك الانتهاكات. وأن العدالة الانتقالية يمكن أن تعزز الثقة بالمؤسسات وبين الأفراد والمجموعات، وأن ترسخ سيادة القانون والوصول إلى العدالة، وأن تساعد على تحويل أوجه اللامساواة بين الجنسين، وأن تحد من اللامساواة والتهميش والفساد، وعلينا بان ندرك ان العدالة الانتقالية ليست مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمعالجة أزمة عابرة، إنها مسار متكامل ذو أبعاد متشعبة، سياسية واجتماعية وفكرية، يظهر بأشكال قانونية وقضائية وإدارية متعددة. ولكل بلد مرّ بأطوار من النزاعات خلفت جراحاً وتمزقات في بنية المجتمع وفي نفسيات المواطنين، مساراً خاص يتناسب مع واقعه. صحيح أن الخطوط العريضة تتشابه، لكن الجزئيات هي التي تخلق الفروق الواضحة في مقاييس النجاح والفشل، وهي التي تعطي كل تجربة علاماتها الفارقة. و لذلك تُعدّ المصالحة والعدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من التأسيس لسلام مستدام طويل الأجل وإعادة بناء حياة الناس .

.....
* محامية ومستشار قانونية، ومدافعة عن حقوق الإنسان.

الأضرار والمعاناة التي سببتها الحرب . والعدالة الانتقالية تقوم بدلاً عن ذلك بإحقاق الحق لكل الضحايا الذين قُتلوا واعتقلوا وجُرحوا في سياق أحداث كثيرة ونزاعات في اليمن ، ومعهم أيضاً الجنود وضباط الأمن الذين أُجبروا على المشاركة في قمع الشعب و إرتكاب المجازر ضده.

ونوه ان جميع الاليات للعدالة الانتقالية، ربما لاتناسب جميعها اليمن ، لذلك لابد من إبتكار مقترح آليات في نظام الحكومة الانتقالية الجديدة التي ستتشكل في مرحلة ما، و يجب مراعاة خطوات تنفيذ العدالة الانتقالية التي ستشمل جوانب اخرى من بينها جوانب معنوية كالاعتراف للضحايا و التمهيد للمصالحات مع تقديم اعتذار سياسي منهجي.

ولابد من الاشارة إلى مساهمات العدالة الانتقالية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والشمول، والأهداف ذات الصلة المتعلقة بنوع الجنس واللامساواة (مقاصد هدف التنمية المستدامة 16 +).

خلف هذا الطرح حجة أساسية مفادها أنه في سياقات الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، سيكون من الأيسر تحقيق السلام والتنمية المستدامين

دور القانون في إرساء الاستقرار والسلام

القانون ظاهرة اجتماعية فلا قانون بلا مجتمع ولا مجتمع بغير قانون. والفرد المنعزل فرض نظري بعيد عن الواقع، وقواعد القانون لا تنظم إلا العلاقات التي تنشأ بين الناس فلا قيام للمجتمع دون قواعد تتولى تنظيم شؤونه.

ولما كان الأمر على هذا النحو، كان لزاماً على كل فرد أن يتخلى عن جزء من حريته ورغباته لكي لا يتعارض مع رغبات وحاجات الآخرين، وبهدف تحقيق هذا الانسجام والتنظيم يلزم بالضرورة وجود قانون وإلا فأن المجتمع تعمّ فيه الفوضى وينعدم فيه التنظيم والأمن، وإذا خرج الأفراد عن قواعد القانون قضت السلطة العامة الجزاء على من خالفها ولو بالقوة عند الاقتضاء.

ويمكن القول، أن القانون هو إحدى المؤسسات الجوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية، ولولاه لأصبح الإنسان مخلوقاً مختلفاً جداً عما هو عليه. فرغبات الإنسان واحتياجاته لا تقف عند حد، وهو لا يقتنع بما تحت يديه مهما عظم.



توفير أسباب بقاء المجتمع ورقّيه. وترتبط وظيفة القانون بالأهداف التي تسعى القاعدة القانونية إلى تحقيقها، وهذه يمكن تحديدها على النحو الآتي:

1 - حماية حريات الأفراد، وصيانة حقوقهم ومصالحهم الشخصية كالحق في التملك وحق الإنسان في الحياة وفي سلامة بدنه وحق الترشح والانتخاب وغيرها..

د. يحيى قاسم سهل *

وظيفة القانون:

إن وظيفة القانون الأساسية هي تنظيم المجتمع تنظيمًا من شأنه التوفيق بين مصالح الأفراد وحرياتهم وبين الصالح العام للجماعة بما يحقق الخير العام من أجل

الجزاء، فجزاء القانون مادي وضعي يكفل احترام تلك القواعد، ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى المحاكم واستعمال القوة الجبرية التي بيد السلطة العامة.

ومن نافل القول، أن الرباط وثيقا حتما بين مختلف هذه القواعد (القانونية وغيرها) إذ جميعها تستلهم العدل وأحكام القانون الطبيعي من جهة، وهدفها جميعا كذلك خير المجتمع وسعادته.. غير أن التلازم غير حتمي بين القانون وغيره من القواعد ولذلك أمكن - على سبيل الاستثناء - أن تتعارض أحكام القانون مع أحكام الدين أو الأخلاق، مثال ذلك تنظيم القانون للبخاء الرسمي، حيث يأبى الدين ذلك والأخلاق.

غير أن القاضي ملزما في مثل هذه الحالات بتطبيق القانون، وتنصب المسؤولية الدينية والأخلاقية على المشرع الذي ابتدع القانون اللاديني والأخلاقي(1).

وتعد ظاهرة التغيير الاجتماعي السريع من أبرز الظواهر التي تحفل بها المجتمعات في الوقت الحاضر، كما أصبح استخدام القانون في إحداث التغييرات الاجتماعية إحدى سمات المجتمعات الحديثة(2). ومع التسليم بضرورة أن يرتبط القانون بالواقع الاجتماعي بحيث يكون معبرا عنه، إلا أن دور القانون لا يقتصر في الحقيقة على الحفاظ على هذا الواقع، بل ينبغي أن يمتد إلى ما هو أشمل ليسهم في التطوير وفي خلق العوامل اللازمة لحدوث هذا التغيير الاجتماعي.

ويجب النظر إلى دور القانون في التغيير الاجتماعي، والعكس، أي تأثير التغييرات الاجتماعية في القانون، من خلال التمييز بين ما أطلق عليه الجوانب المباشرة وغير المباشرة

2 - حفظ كيان المجتمع بإقرار النظم فيه وكفالة تحقيق المصلحة العامة.

3 - يهدف القانون إلى تحقيق العدل بين أفراد المجتمع من خلال المساواة أمام القانون.

والمساواة هي جوهر العدل، والعدالة كما قال فلاسفة الإغريق هي (إرادة دائبة لوضع كل إنسان في المركز المناسب وإعطاء كل ذي حق حقه).

ونخلص مما تقدم إلى القول، بأن وظيفة القانون في المجتمع كبيرة ومتعددة وضرورية فللقانون وظيفة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية وسياسية وهي تتعدد بحسب فلسفة المشرع التي يتبناها والتي تنعكس كالمرآة في النصوص القانونية.

قواعد الدين والأخلاق تكمل مهمة

القانون في ضبط حياة المجتمع:

لا يعني الربط الحتمي بين القانون والمجتمع أن القانون يحتكر مهمة تنظيم السلوك وحكم الروابط كافة في المجتمع، فالقانون يقف فقط عند تنظيم علاقات الإنسان مع غيره من الناس (ولا يتجاوز ذلك إلى علاقة الإنسان بربه أو إلى علاقته بنفسه أو بضميره).

ودون ذلك لا شك، لا تغطي القواعد القانونية كل صور علاقة الإنسان بغيره من الناس في المجتمع وإنما تحكم قدرا منها فقط، وبناء على ذلك نجد - من وراء القانون - قواعد الدين والأخلاق وأصول المجاملات التي تحكم سائر العلاقات التي لم يتناولها القانون، ولكن بأسلوب يختلف عن أسلوب القانون من حيث

في تغيير المجتمع، كما حصل في تركيا حيث استفادت من القوانين الأوروبية. وكذلك الحال بالنسبة لجهود القوى الاستعمارية وهي تسعى لنشر قوانينها وفرضها في المناطق الخاضعة لاستعمارها. قد كانت مدفوعة بالرغبة القوية في إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية في هذه المناطق بما ينسجم مع أهدافها وتحقيق مصالحها(4)، كما هو الحال في مستعمرة عدن ومحمياتها(5).

وأياً كان الأمر فقد قاد هذا إلى (التحول من حالة الرعية إلى حالة اكتساب الجنسية التي تتضمن بدورها حق المواطنة في دولة) على الرغم من الانتماء إلى دولة كعلاقة حقوق وواجبات يعد من الأمور المكتسبة والهجينة في الوعي الاجتماعي وفي السلوك السياسي؛ أي الثقافة المعيشية(6).

ويتجلى هذا الموقف في الصراع بين القوانين الحديثة التي أدخلها الأتراك (العثمانيون) وبين الشريعة الإسلامية حيث نظر الكثير من الناس إلى القوانين التي صدرت من الباب العالي في تلك المرحلة على أنها تشكيك للشريعة الإسلامية وغزو أوروبا للديار الإسلامية ولكن انسحاب الأتراك من اليمن 1818م قد حسم الصراع لصالح استمرار النظام التشريعي والقضائي التقليدي حيث تم على إثر ذلك الانسحاب إلغاء جميع التشريعات التي استحدثها الأتراك(8). باستثناء القوانين المتعلقة بالجانب المالي كالضرائب وجباية الزكاة وأجهزة الاتصال، التي كانت ضرورية لبسط نفوذه وجمع المال اللازم لتسيير أمور الحكم واستمرار العمل بالمطبوعات العثمانية في الأجهزة المالية والإدارية حتى عام 1948م عندما زارها نزية مؤيد العظم(9).

في دور القانون ووظيفته. ويتجلى الدور غير المباشر مثلاً عند إصدار قانون يتعلق بنظام التعليم الإلزامي من شأنه أن يقوم بدور حيوي غير مباشر في إحداث التغيير، وذلك بتكينه ودعمه النظم التعليمية والتربوية التي تنهض بدور مباشر في هذا التغيير.

وكذلك القانون الذي يشرع لتنظيم الزواج له تأثيرات مباشرة في التغيير الاجتماعي كونه يهدف إلى إحداث تغييرات في أنماط السلوك المهمة.

والقانون بوصفه ظاهرة اجتماعية - كما سلف القول - فإنه يتأثر بعوامل اجتماعية متعددة مثل تكوين المجتمع ونظامه السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية...إلخ.

والملاحظ أنه في الأصل يكون التأثير متبادلاً بين القانون والظواهر المختلفة... وهذا هو الموضوع الذي يدرسه علم حديث نسبياً هو علم الاجتماع القانوني Sociology of Law وهو علم يحاول التعرف على طبيعة الصلة الوثيقة بينه وبين المجتمع والثقافة بصفة خاصة(3).

القانون والتغيير الاجتماعي:

قبل الحديث عن التغيير الاجتماعي، يجب التأكيد على ضرورة التنمية الاقتصادية وتوفير خدمات التعليم والصحة وكل ما يرتبط بحياة الإنسان، لما لذلك من أهمية في تطور المجتمع واستقراره.

وإضافة إلى ذلك فإن القانون مثله مثل سائر الظواهر الاجتماعية يتأثر بعوامل اجتماعية متعددة مثل تكوين المجتمع ونظامه السياسي والدين والظروف الاقتصادية...إلخ.

هذا، وتوضح التجربة التاريخية أثر القوانين

خاتمة:

وفي الأخير، يجب التأكيد على دور الدولة في التوفيق بين حماية الأمن القومي في مواجهة الإرهاب والتمكين لحقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال تسريع معدلات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتحسين جودة الخدمات الرئيسية المقدمة للمواطن من صحة، وتعليم، ونقل، ومواصلات، ومشروعات تنموية عملاقة، تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، وفرض سيادة القانون دون تمييز، وإعلاء المواطنة، وإصلاح وتجديد الخطاب الديني، ومكافحة الفساد، وكل ذلك دون إغفال أن الهدف الرئيس لكل ما سبق هو مكافحة الإرهاب، على أساس أن تحقيق هذا الهدف يعد الضمانة الحقيقية لمجابهة التطرف ومكافحة الإرهاب. وتأسيساً لما سبق، تتحقق دولة القانون ويعم الاستقرار والسلام

.....
* استاذ القانون كلية الحقوق جامعة عدن.

وفي نفس الفترة أي أواخر الخمسينات من القرن الماضي شهدت عدن حركة تشريعية بعد انفصالها عن الهند وارتباطها بالبلاط الملكي في لندن مباشرة فظهرت المجموعة التشريعية المعروفة بقوانين عدن 1945م، 1955م. وكذلك الحال في المحميات التي أصدرت دساتير كدستور لحج ودستور دثينة وتأسيس مجلس الدولة 24 مارس 1940م في القعيطي ومجلس الدول في السلطنة الفضلية 19 أكتوبر 1947م.

وبحسب كتاب النظام القانوني والقضائي وكتاب المجتمع المدني في عدن، فقد طبقت عدن المستعمرة 346 قانون هندي، وبعد انفصالها عن الهند شرعت في عدن ما بين عام 1937 - 1945م قرابة (255) قانون وفي القعيطي 52 قانون والفضلي 47 قانون والكثيري 11 قانون وفي دثينة إلى جانب الدستور قانون الانتخابات لعام 1865م.

الهوامش :

- (1) انظر، عثمان خليل عثمان، القانون والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، المجلد الرابع، العدد الثالث، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1973، ص 8.
- (2) انظر محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني ، ص 221، 267
- (3) انظر، محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني ص 67
- (4) انظر محمود أبو زيد علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق ص 230
- (5) يحيى قاسم سهل. النظام.
- (6) وجيه كوثراني، الهوية والمواطنة والدولة، التسامح، عُمان، العدد 29 شتاء 2009، ص 16
- (7) رشاد العلمي، التقليد والحداثة في النظام القانوني اليمني. مطابع الشروق، القاهرة، ص 127
- (8) ذكر ذلك العلمي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والشراكة المجتمعية في اليمن

في سبيل التعرف الممكن على وضع اليمن الراهن وفهم واستشراف دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في ظل ما يشهده من نزاع مسلح وأزمة سياسية خطيرة تأتي حاجتنا الماسة لاتباع رؤية منهجية عقلانية تستلهم منظور الوعي النقدي الانعكاسي، بمعنى النظر إلى الموضوع ومقارنته من مسافة كافية للرؤية وذلك لا يحقق إلا بإحداث قطيعة بين ذاتنا ورغباتها وأهواءها وموضوع البحث المستهدف والأمر كذلك فإن رؤية متبصرة للأزمة اليمنية الراهنة، تستلزم الابتعاد عن التبسيط والصيغ السهلة والاكليشات الجاهزة، والتعريفات الشائعة، والأحكام المسبقة والآراء المتسرعة فضلاً عن حسن النوايا أو التعصب الأعمى فالانفعالات والشهوات لا تقسر شيئاً على الإطلاق بل تزيد الطين ضغثاً على أباله! فإذا ما عرفنا الأخطاء تعلمنا منها، وإذا ما عرفنا الأسباب الحقيقية التي أفضت بنا إلى ما نحن فيه من حال ومآل يمكننا إن نتمكن من تجاوز وضعنا المنذور على أشد وأوخم العواقب والاختطار. وكلما كانت صياغتنا للأسئلة المتصلة بالمشكلة صياغة دقيقة وواضحة كلما أنجزنا نصف المهمة.

تمهيد:



بنوية معقدة؛ إذ رغم مرور ستة عقود على الثورتين؛ ثورة 26 سبتمبر 1962م ضد الحكم الإمامي في صنعاء عاصمة الشمال وثورة 14 أكتوبر 1967م ضد الاستعمار البريطاني في عدن عاصمة الجنوب وإعلان الجمهوريتين؛ الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في عدن ومسيرتهما المضطربة

أ. د. قاسم عبده المحبشي

*

أولاً: أزمة اليمن والحاجة إلى الشراكة المجتمعية

يعيش اليمن منذ أكثر من نصف قرن، أزمت سياسية واجتماعية واقتصادية

2015م وما تلاه من مشاورات ولقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة في مسقط وجده وعمان وغيرها، جميعها باءت بالفشل. في ظل استمرار أعمال النزعات المسلحة على مدى ستة سنوات متواصلة، تسببت في موت عشرات الإلف من الضحايا المدنيين أغلبهم من النساء والأطفال، عن طرق القتل المباشر، وبحسب (مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان، بلغ عدد القتلى من بداية العاصفة إلى 10 أكتوبر 2016م (4125) مدنياً على الأقل، وعدد الجرحى (7207)، أصيب أغلبهم في غارات التحالف الجوية). وربما تضاعف عدد ضحايا القصف الجوي اليوم ثلاث مرات، فضلاً عن ضحايا المعارك المشتعلة بين الأطراف المتنازعة في جبهات القتال على عموم الأراضي اليمنية جنوباً وشمالاً ناهيك عن ضحايا الفقر والجوع والعطش والأمراض والأوبئة والنزوح والاختطاف والإرهاب. إذ تشير التقارير الميدانية إلى أن النزاع المسلح في اليمن منذ اندلعه في مارس 2015، قد أجبر أكثر من 11% من سكان اليمن، أي حوالي 3 مليون شخص، على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان. وقد أشار تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادر يوم الاثنين الموافق 18 سبتمبر 2017 أن هناك 2 مليون نازح داخلياً في اليمن و1 مليون نازح عائد وأن الكثير من النازحين داخلياً يفكرون، نظراً لاستمرار تدهور الأوضاع في البلاد، في

حتى إعلان مشروع الوحدة الاندماجية في 22 مايو 1990م في إطار كيان سياسي جديد هو (الجمهورية اليمنية) وما تلاها من أزمة وحرب أهلية في صيف 1994م ومن ثم انتفاضة الحراك السلمي الجنوبي التي تصاعدت منذ 2007م وحركة الشباب المؤمن (أنصار الله) في صعده وما تلاها من الحروب الست في شمال اليمن وقيام انتفاضة شباب التغيير في فبراير 2011م والمبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة مروراً بصعود الحركة الحوثية كقوة عسكرية وتحالفها مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وانقلابهما على الرئيس عبدربه منصور هادي والشرعية التوافقية وإعلانها البيان الدستوري في 6 فبراير 2015 ووضع الرئيس الشرعي تحت الإقامة الجبرية وهروبه إلى عدن ونشوب الحرب الطائفية الأخيرة ودخول القوى الانقلابية إلى عدن في 25 مارس 2015م وبداية عاصفة الحزم من تحالف الدول العربية في 26 مارس 2015م، وإعلان عدن عاصمة مؤقتة للشرعية، وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي والجمعية الوطنية، وتفكك تحالف طرقي الحرب في صنعاء ومقتل الرئيس المستقيل علي عبدالله صالح بتاريخ 4/12/2017م وأزمة حكومة الشرعية في إدارة المناطق المحررة، وما صاحبها من نزاع عنيف في عدن مؤخرًا. ومفاوضات السلام برعاية عربية في الكويت، ومؤتمر جنيف 16 يونيو

والطائفية لاسيما في الشمال ولأن اليمن بلد فقير وإمكاناته محدودة جدا فإن الحصول على الثروة قد تطلب أن يقوم على قهر وسلب الفئات المنتجة وحرمان الفئات الضعيفة والمهمشة، وبهذا أصبحت (السلطة) تسلطية عنفية تستخدم أداة للقهر والظلم والحرمان وبؤرة للصراع الدائم غير أن بناء وتأسيس الدول لا يقوم ولا يدوم إلا على أساس الشراكة المجتمعية التي تقوم على قوة الحق؛ حق كل مواطن في أرضه ووطنه بغض النظر عن مواقفه واتجاهاته السياسية والأيدولوجية، والدين لله والوطن للجميع! وسبب خراب اليمن يكمن في أن النخب السياسية الغبية جعلت من حق القوة قاعدتها الأساسية، إذ أن كل من استولى على السلطة أقصى الآخرين منذ ١٩٦٢ في صنعاء وعدن بنسب متفاوتة العنف والقسوة إلى أن جاء من يقصي جميع الإقصائيين، جاء من غيابه التاريخ وأعلن نفسه مالك اليمن وما عليها تحت راية طائفية من خارج التاريخ.. اسمها (أنصار الله) والحق اللهي والبطنيين والمسيرة القرآنية. يعاني حوالي 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ما يقرب من 10 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويحتاج حوالي مليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، من بينهم 360 ألفا معرضون لخطر الموت في حال عدم تلقي العلاج.

العودة إلى مناطقهم التي لا تزال تشهد ظروفًا أمنية واجتماعية واقتصادية صعبة، ويشير التقرير الى أن 84% من النازحين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية، كما يسלט التقرير الضوء على أن 40% من النازحين ينوون الرجوع إلى المناطق التي فروا منها نتيجة عدم حصولهم على الدخل والخدمات الأساسية في مناطق النزوح وهو السبب الأساسي الذي يدفع النازحين داخليا إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية.

فكيف يمكن لليمن أن يخرج من الأزمة؟ وما هو دور المجتمع المدني في تجاوزها؟

في سياق ذلك يمكن لنا اعتماد المنهج التاريخي النقدي العقلاني بالاستفادة من الأدوات والطرائق المنهجية الأخرى؛ الوصف والتحليل والتغذية الراجعة.

ثانيا: الندرة والصراع العنيف على الثروة والسلطة.

المتتبع للتاريخ اليمني سوف يجد أن الصراع على السلطة والثروة قد شكلا العامل الأساسي في الصراع بين العصبية والقوى التقليدية المتنازعة على الاستئثار بعناصر وأدوات القوة، السلطة والحكم والثروة والأرض والعقيدة والهوية وكل فرص العيش الممكنة، وفي سياق ذلك المحور الملتهب للعصبية بمعناه الخلدوني كان ومازال يجري توظيف الدين

متصارعة وهذا ما يظهر بقوة في مقدمة ابن خلدون وفي أعمال نيقولا ميكافيلي، الذي كان أول من حدد تقديرهما إي «العنف والسلطة» باكبر قدر ممكن من الدقة لا سيما في كتابه الشهير الأمير انجيل السياسية الحديثة إذ أن تقدير كمية العنف والسلطة هو ما يؤسس في نظره السياسة والمجال السياسي المستقل بقوانينه الخاصة ويتعلق الأمر هنا بمقدار ما تحتاجه السلطة السياسية من العنف للحفاظ على السياسية، دون الخطأ في تقديره لأن الإفراط في مقدار العنف يلغي السلطة فعلاً ويهدد السياسة والنظام السياسي بالتفكك والاضمحلال وبالزوال، وهذا هو معنى العبارة (لا تدوم الدول إلا بعدل صحيح وأمن راسخ وأمل فسيح) بحسب الماوردي، الإحكام السلطانية . إن السلطة يجب إلا تظهر بمظهر من يستخدم العنف العاري بل بمظهر القوة القائمة بدقة على الحق وهذا هو ما قصده ماكس فيبر، بالشرعية العقلانية للسلطة السياسية او «بالعنف المشروع» حتى في الحالات الصعبة لا تستطيع السلطة في أية حالة ان تستسلم للعنف العاري_بل لا يجوز لها ذلك أبدا حتى لو امتلكت القدرة والاستطاعة على استخدام العنف المفرط الاعتباطي وغير المبرر وإلا فإنها ستنتفي ذاتها كسلطة سياسية وتفقد مشروعيتها العقلانية العامة، لهذا فالعنف ترياق مسموم بالنسبة للسياسة - حسب

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة إن نقص التمويل أدى إلى شل العمليات الإنسانية في البلاد. فقد تم بالفعل تقليص أو إيقاف 16 من برامج الأمم المتحدة الرئيسية البالغ عددها 41، مشيراً إلى إمكانية إغلاق 26 برنامجاً آخر أو تقليص الخدمات، بحلول نهاية العام الحالي، ما لم يتوفر تمويل إضافي.

وبين العنف والسلطة علاقة جدلية تفاعلية تبادلية؛ فهما منفصلان ومتصلان في آن واحد بحيث تتأسس الثانية على توقف الأول والعنف هو أولاً قبل- سياسي لأنه يشير إلى الوضعية التي تسبق ظهور سلطة سياسية ما، تلك هي المشكلة التي استقطبت اهتمام كل من هوبز وروسو وكلاستر، وهو _العنف_ ثانياً ضد - سياسي لأنه ينذر بدون توقف بانهيار النظام السياسي وهو أخيراً ما بعد - سياسي لأنه يبعد السياسية عن السلطة وينقل مركز القوة والنفوذ إلى دوائر أخرى خارج المجال السياسي وقواعد لعبته إذ تأخذ صور شتى؛ اقتصادية وتقنوية وبربرية وفوضوية تجعل تحقق المواطن والمواطنة في المجتمع أمراً مستحيلاً. ورغم هذا التعارض بين السلطة السياسية والعنف من حيث الماهية، فإن العنف يجد نفسه تجريبياً مقترناً دائماً بالسلطة ومتداخلاً معها إذ يشغل مكانة داخلها، ودخل السياسة بما هي علاقات قوى تنافسية واستراتيجيات مصالح

والإجبار هو تسلطية وليس سلطة حقيقية إذ لا تكون المبادئ (المداخل والمخارج) مستبطنة من طرف أولئك الذين يخضعون له إي المحكومين به فضلاً عن ذلك فهو لا يتوفر على دعامة إيديولوجية سوى إرادة المستبد الحسنه او السيئة ومثلما أكد افلاطون بأن المستبد بوصفه سجين عالم باطني لا يستطيع السيطرة عليه يعيش مفتوناً باضطراب رغباته واهوائه الخاصة به، إذ ان الاستبداد شكل سياسي يوجه فيه العنف الباطني للمستبد السلطة ويحيلها الى تسلط , وهكذا نتعرف في هذا التحليل على أحد اوجه الـ«بدون- اساس» الذي اشار اليه هيدجر في كتابه (مبدأ العلة) فالقوى الاستبدادية لا تعرف لماذا ولا بواسطة ماذا هي جائزة انها هي نفسها تسقط اولاً ضحية هذا الجور قبل ان تصير استبدادية، انها لا تعلم بتاتاً بأن العنف «بدون لماذا» «بدون علة» «بدون- اساس» يستحيل تبريره بل ينكشف بعده باطل وجور لايجب السكوت عليه .

إن السلطة التي تتخذ من العنف الخيار الوحيد في حل مشكلاتها وأزماتها تعمل على تقويض ذاتها وتهديد حياة مجتمعها، إذ يستحيل تبرير مشروعية العنف في كل الحالات، فاذا لم يكن العنف استثناء تستدعيه ضرورة قاهرة وفي لحظة مباغتة للحفاظ على حياة الناس ومصالحهم وتأمين سعادتهم ومستقبلهم ضد اي تهديد خارجي مؤكد، فإن السياسة والتسلط

أفلاطون- «فارموكان» فيه الداء والدواء، إذ إن كل عنف باعتباره ملجأ للضعيف وليس للقوي يكشف عن ضعف (عن مرض ما) عن خلل خطير في الجسم السياسي. كما إن اللجوء غير الملائم إلى العنف يدخل السلطة مرة أخرى في وضعية (حرب الجميع ضد الجميع السابقة على إقامة السلطة السياسية) حسب هوبز تلك الحالة التي تتساوى فيها كل الكيانات بالقوة والأهلية وتضيع فيها الشرعية والحق الشرعي وهكذا يحول العنف جهاز السلطة المبني على أساس الحق الى جهاز للعنف والقوة والقمع والقهر , جهازا يدخل في حرب مع أجهزة أخرى للعنف ويلغي وضع تعاليه السياسي بوصفه سلطة على كل ما يقف في وجهها ومن ثم تقويض مشروعية قوتها وشرعية وجودها.. ان العنف الذي تلجأ إليه السلطة يظل دوماً محفوفاً بالمخاطر مثلما هو الشأن بالنسبة للعنف الذي يهاجمها. وترى كل من الأمريكية حنة ارندت وكلود لوفور بأن العنف يفضي الى اختفاء السياسة في الأنظمة الشمولية , وإحلال العنف قوة تسلطية وحيدة محل السلطة السياسية يسيران بنفس الوتيرة ويتلازمان بحيث ان حضور احدهما يعني غياب الآخر لأن حلول العنف محل السلطة جعل هذه الأخيرة ضائعة المعالم وغير متعرف عليها وعلى شرعيتها السياسية , وبذلك كان الطغيان والاستبداد اللذان يستندان على قوة العنف والقهر

استخدام المنتجات النباتية والحيوانية لسد حاجاته اليومية من الغذاء والملبس والبناء وغيرها من الاستخدامات المختلفة والتي لازالت تمارس حتى اليوم ، يقدم الجدول (3) أمثلة لقائمة السلع والخدمات التي تقدمها أربعة نظم بيئية متوفرة في اليمن. وشهدت اليمن خمس حضارات متزامنة (حمير وحضرموت ومعين وريدان) وقتبان واوسان وسبا) وفي اليمن خمسة مراكز ثقافية تليدة هي(حضرموت وزبيد وعدن وصنعاء وتعز) وفي اليمن خمسة الألوان غنائية هي (اللون الصنعاني واللون اللحجي واللون الحضرمي واللوان اليافعي والألوان التهامي) وفي اليمن أتماط متعددة من الفن المعماري الفريد في العالم منها النمط اليافعي والنمط الحضرمي والنمط الصنعاني ، وفي اليمن أساليب متنوعة من الفنون الشعبية والأزياء والأطعمة واللهجات والحكم والأمثال الشعبية وقمثل الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية والصناعية الصغيرة في اليمن رافداً حيويًا للشعب اليمني ،منها: الفخار، البخور، الزباد، الحصر، الجنابي، آلات العزف، المشغولات الفضية، والعقيق اليمني، والمشغولات الجلدية، والنسيج، والنحت على الخشب الذي يتضمن زخرفة، ونحت اللوحات، والأبواب، والشبابيك الخشبية، والكراسي، وبعض الطاوات بتصميمات يمنية ذات طابع تراثي وتاريخي ومعماري أصيل، وعمل الجصيات، غيرها هذا

السياسية تضع نفسها على شفير الهاوية و«حينما يكون الحصان على شفاً الهاوية، فلا يجدي شد اللجام لا يقافه! أليس هذا هو الحال الذي بلغته تسلطية قوى الهيمنة التقليدية الشمالية والجنوبية التي حولت مشروع (الوحدة الوطنية إلى جريمة حرب شاملة متناسلة)

تعد اليمن من أكثر الدول كثافة بالسكان في شبه الجزيرة العربية ومعدل نمو سنوي يبلغ 5.3 %، وفي حالة بقاء معدل النمو على حاله فإن عدد السكان سيبلغ 000.844.37 نسمة بحلول عام 2026م، فضلاً عن ما تمتلكه من تنوع طبيعي مناخي فريد وغنى زاخر بالموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة المفيدة والتي تقوم بوظائف حيوية مفيدة، فالتنوع الطبوغرافي أسهم في وجود تنوع حيوي ومناخي ساعد في ظهور بيئات متنوعة لعبت دوراً هاماً في التنوع الحيوي الزراعي والاستقرار البشري و الحفاظ على نوعية الهواء وضمان بيئة صحية للسكان، أما أن غنى التنوع الحيوي وكثافة الغطاء النباتي ساعد على حماية التربة من الانجراف. ووفقاً للمعهد الدولي للموارد فإن الأنظمة البيئية تعتبر ”آليات الإنتاج للكون“ حيث توفر الغذاء والماء والمواد المستخدمة في الملابس والورق والخشب للبناء (عام 2000). (وقد مارس السكان اليمنيين ومنذ فجر التاريخ على مهنة اصطياد الحيوانات وصيد الأسماك وبرع في

تصبح اقل تعرضاً للمفاجآت وأكثر قدرة على الاستجابة للمواقف الجديدة، ومن ثم فإن النظم السياسية التي تشجع تنوع أنماط الحياة المتعددة اقرب للنجاح من تلك التي تقمع التنوع الضروري. وتؤكد النظرية أن التعددية جوهرية، لان اختلاف الناس في هذا العالم هو الذي يمكّن أنصار كل نمط حياة من أن يعيشوا بطريقتهم بحيث تصبح معيشة الناس في نمط واحد نوعاً من (اليوتوبيا) المهلكة، لأن أنصار كل نمط حياة يحتاجون لأنماط المنافسة، سواء للتحالف معها، أو الشعور بالذات في مقابلها أو حتى لاستغلالها لمصلحتهم. تؤكد نظرية الثقافة على أهمية التعددية الثقافية كمعطى جوهري وحيوي للحياة الإنسانية، وحينما ننظر نظرة سريعة إلى شكل المجتمع الإنساني نرى أن الفرد في المجتمع يتفق مع بعض الناس في كل النواحي كما يتفق مع بعض الناس في نواح أخرى، ولا يتفق مع أي من الناس في نواح ثالثة. وإذا ما انطلقنا من تعريف الأمريكي (روبرت بيرستد) للثقافة بأنها « ذلك المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع ».

ما يحدث اليوم للأسف الشديد، هو حضور خطاب السياسة المكرور الممجوج المنمط الذي نعرفه ونعلم كل تفاصيله ورموزه وكلماته وأهدافه، والذي يقدم نفسه في كل مكان بذات التشكل وذات

التنوع الطبيعي والتاريخي والثقافي فضلا عن الثروة البشرية التي تتميز بها اليمن تعد من مقومات التنمية المستدامة لو صلحت السياسية التي بدون صلاحها يصعب الحديث عن أي شئ ممكن. إذ أن لتنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها. تلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفّر بيئةً صحيةً للإنسان. تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشتت الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء. تعتمد على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة وقد أكدت نظرية الثقافة على أهمية التعددية الثقافية كمعطى جوهري وحيوي للحياة الإنسانية والتنمية المستدامة لأن الأمة التي تتعدد فيها وتتوازن أنماط الحياة

النزاعات الناشئة وبناء السلام المأمول، بالشراكة مع الفاعلين الآخرين الحكومة والسلطات المحلية والهيئات الدولية. إذا ما تم إعادة تنظيم نشاطها وتعزيز قدراتها بالدعم والممكنات اللازمة.

ويأتي بحثنا لمنظمات المجتمع المدني ودورها في بناء السلام والتنمية المستدامة في اليمن في سياق الجهود الدولية والمحلية الرامية لحل النزاعات وبناء السلام في هذه البلاد التي أثنيتها الحروب والنزاعات بما يدعم الاستقرار الاجتماعي عبر تعزيز آليات منع النزاعات العنيفة وتسويتها وتمهيد الأرضية المناسبة لأجراء حوار شامل بين اليمنيين، بما يؤمن فرصة الوصول إلى تسوية سياسية ممكنة للأزمة السياسية اليمنية الراهنة. وذلك من خلال فهم الموارد والقدرات التي يمتلكها المجتمع المدني والبحث في كيفية تفعيلها وتنميتها وتوظيفها في خدمة الهدف العام لبناء السلام المأمول.

إذ تعد منظمات المجتمع المدني من المكونات الأساسية للمجتمع اليمني، بوصفها تضم شرائح واسعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يوظفون بوظائف وادوار حيوية في التنمية الاجتماعية، وقد شهدت الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية في غضون السنوات القليلة الماضية تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني والاعتراف المضطرب بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظماته المتنوعة في

الصورة وذات اللغة فالسياسة تكره الفراغ، والسياسية من حيث هي ممارسة للقوة كما يقوم (ميشيل فوكو)، ليس لها من حدود غير ذاتها، أنها لا تريد ولا تحب إلا ذاتها، وهذا هو قانون القوة، فالقوة ليس لها من هدف غير القوة والمزيد منها ومن ثم فهي سعي دائم لامتلاك وقولبة كل ظواهر الحياة الطبيعية والاجتماعية الثقافية والاجتماعية- المادية والرمزية، سعي لا يكمل من اجل جعل كل ما هو خارجها يدمج في الداخل ، داخل بنيتها الفعلية والمتخيلة، ذلك في سبيل تعزيز قوتها، فحينما تحشر جميع العناصر الفاعلة في حياة المجتمع: الأرض والسلطة والثروة والنفوذ، والاقتصاد والدين والأدب والعلم والثقافة والمجتمع المدني. الخ حينما تتمكن السياسية من هضم وإعادة قولبة لكل عناصر القوة الواقعية أو المتخيلة في بنيتها الكلية المتوحشة، ينام الوحش بأمان، ونحن نشكل مؤسساتنا ثم تقوم هي بتشكيلنا، فكيف ما كانت مؤسساتنا نكون.

ثالثاً: منظمات المجتمع ودورها في السلام والتنمية المستدامة.

تنطلق فرضيتنا من الاعتقاد بان منظمات المجتمع المدني بتنوعاتها وأدواتها وعناصرها وعلاقاتها وتشابكاتها وشبكاتاتها الواسعة في اليمن يمكنها أن تلعب أدوارا جديرة بالقيمة والأهمية في تسوية

وتجربة الحرب.

أثبتت الأزمة اليمنية وما شهدته من أحداث عاصفة منذ اندلاع المواجهات العسكرية قبل ستة سنوات مضت، الدور الحيوي للمجتمع المدني ومنظماته الأهلية والمهنية والثقافية دورا حيويا في حفظ المجتمع من الانهيار والفوضى، إذ رغم غياب مؤسسات الدولة الرسمية (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، وتدمير البنية التحتية للخدمات وتعدد أطراف الحرب وهيمنة الجماعات المسلحة والمليشيات وانتشار السلاح بين السكان على نحو لم يشهد له تاريخ اليمن مثيل، بحيث بات معظم سكان اليمن الذكور يمتلكونه، بل وحتى النساء القادرات على حمل السلاح تم تسليحهن والزج بهن في جبهات القتال في صعدة وصنعاء ومارب وتعز. في هذه البيئة المملغمة بكل أسباب النزعات وأدواتها العنيفة، كان المجتمع المدني هو الحاضر الوحيد في حفظ الرمز الأخير من الحياة الاجتماعية المشتركة للناس في المدن والأرياف وفي تأمين شبكة الطرق والمواصلات الرئيسة بين المحافظات اليمنية المتراصة الأطراف، إذ قام المجتمع المدني بمختلف هيئاته المتنوعة بدعم قدرات المجتمع الذاتية وتعزيز شبكات الأمن والاستقرار الاجتماعية وحل النزاعات الصغيرة والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي لسكان المدن والأرياف، وهو بذلك قام بدور تعويض غياب السلطات

مجتمعاتها المتعينة ومنها: منع نشوب النزاعات أو المساعدة في تسويتها حال نشوبها والاسهام في بناء السلام في المجتمعات التي شهدت نزاعات حادة، كما بينت تجارب البلدان التي شهدت حروبا ونزاعات عنيفة كالبوسنة والهرسك وما مارسته منظمات المجتمع المدني من أدوار في بناء السلام بعد الحرب. هذا هو ما أقرته مختلف تقارير الأمم المتحدة وإعلاناتها بما في ذلك تقارير مجلس الأمن الدولي والمنظمات العاملة في حل النزاعات وبناء السلام حول العالم. وقد تنوعت أدوار منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات وبناء السلام اثناء الحروب وبعدها من ذلك: مبادرات الوساطة الشعبية والنخبة الفاعلة بالتفاوض والدعوة للحوار بين أطراف النزاع والإغاثة والتنمية التقليدية وممارسة الضغوط المدنية على الحكومات في سبيل التنمية.

وفي مقاربتنا سوف نحاول التعرف عن واقع منظمات المجتمع المدني في اليمن وطبيعة الأدوار والأنشطة التي يمكنها أن تقوم بها في بناء السلام باليمن؟ وماهي قدراتها الكامنة للقيام بهذه الأدوار؟ وما الإشكاليات والمعوقات التي تعيق اسهامها الفعال في بناء السلام؟ وما حدود مساهمتها ووسائل وطرق وأدوات تلك المساهمة؟

منظمات المجتمع المدني في اليمن

بأدوار مهمة في بناء السلام باليمن، عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة منها:

- نشر الوعي حول السلام وضرورته والتعريف بمخاطر الحرب وتوعية المجتمع المحلي بضرورة التخلي عن السلاح ومخاطره حمله في الفضاء العام.

- بناء قدرات النخب السياسية والإعلامية والمجتمعية حول مهارات وقيم ومعارف التعايش والتسامح التصالح والتضامن والسلام

- التوعية بأهمية العدالة الانتقالية، ودورها في بناء السلام، والقيام بتنفيذ برامج ثقافية توعوية عن العدالة الانتقالية وأهميتها في تجاوز الماضي المأساوي وتنمية ثقافة النظر الى المستقبل والمساهمة المباشرة في عمليات العدالة الانتقالية وبرنامجهما.

- المطالبة بتفعيل المؤسسات الدستورية وضمان حماية مبدأ المواطنة المتساوية. مناصرة المفاوضات الرامية لتحقيق السلام، عبر الاسهام في بناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة.

- الكشف عن الجرائم والانتهاكات التي تخالف مواثيق وقوانين حقوق الإنسان وتوثيقها والتنديد بمرتكبيها ومناصرة ضحاياها.

- تعزيز قيم الإنصاف والاعتراف عبر المساواة والشراكة التوافقية العادلة. المساهمة في تحريك عجلة التغيرات السياسية بتعزيز ثقافة الحكم الرشيد

والمؤسسات الرسمية، وذلك عبر سلسلة واسعة من المبادرات والتدخلات الفاعلة في تلبية الحاجات الحيوية للناس إثناء الحرب، إذ بادر الفاعلون المدنيون منذ قبيل اندلاع المواجهات الحربية في اليمن إلى تقديم مقترحات مكتوبة لحل الأزمة بالطرق السلمية وعبر الحوار والتفاهم وبناء الثقة وقامت عدد من منظمات المجتمع المدني بمساعي عدة للتوسط بين أطراف النزاع والبحث عن أرضية مشتركة لبناء السلام، وفي إثناء الحرب تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني، في توفير السكن للنازحين وإسعاف الجرحى وحفظ جثامين القتلى، ومد المحاصرين والمعوزين والنازحين بالغذاء والماء والدواء مواساة أسر الضحايا، وكان الفاعلون المدنيون اليمنيون في داخل الوطن وخارجه ولا زالوا يمارسون أدوار حيوية وبالغة الأهمية في الحفاظ على الحد الممكن للتماسك والاندماج الاجتماعي لسكان اليمن الذي يقدر عددهم ب ثلاثين وثلاثين مليون نسمة منتشرين في (133000) تجمع سكاني كبير وصغير.

وكما تمكنت منظمات المجتمع المدني في اليمن من مواجهة تحدي الحرب وتفعيل إمكاناتها في ممارسات أدوار فاعلة في تسوية النزاعات الاجتماعية في المجتمعات المحلية والحفاظ على المجتمع من الانهيار في الفوضى؟ تتوقع دراستنا هذه بان منظمات المجتمع المدني يمكنها القيام

التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة“ أو وصفه بـ”مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات كالتنظيمات المهنية والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، ومؤسسات العمل.. الخ، بل نعتقد بان المجتمع المدني هو اكبر من هذا بكثير، أن الفكرة الأساسية في مقارنة المجتمع المدني هي تلك التي تنطلق من النظر إلى المجتمع ككل بوصفه عدداً من المجالات، متناغمة مع قوى واحتياجات الذات الإنسانية الاجتماعية؛ قوة الحب والعلاقات الحميمة، في المجال الخاص، مجال الأسرة، مؤسسة القرابة التقليدية الأولى، والقوة العاقلة والعلاقات الضرورية للحياة الاجتماعية المشتركة، المجال العام، مجال السياسة والسلطة، والقوة الغريزية المتعطشة إلى الإشباع المادي، المجال الاقتصادي، وعلاقات السوق حيث المنافسة والربح والاحتكار، وقوى الموهبة والاهتمام، حيث يجد الأفراد فرص التعبير عن مقدراتهم وتطلعاتهم ومواهبهم واهتماماتهم الحرة، مجال العلاقات المهنية والحرفية الإبداعية وغير الإبداعية، المجال المدني، حيث تختفي علاقات القرابة الحميمة، وعلاقات السياسة التسلطية،

ومحاربة الفساد. نشر الوعي المنهجي في المجتمع المحلي بالحقوق الخاص بالنساء والأطفال وذوي الحاجات الخاصة وتعزيز دور المرأة والشباب في صناعة المستقبل. تعزيز ونشر ثقافة الحوار البناء بين مختلف شرائح المجتمع، القيام بمبادرات لحل الخلافات الهيكلية في المجتمعات المحلية. دعم أنشطة تحسين سبل المعيشة للأسر والأفراد.

• المساهمة في خلق وسائل إعلامية بديلة عن إعلام الحرب، وتعزيز إعلام السلام لتكون أداة لنشر ثقافة التعايش وقبول الآخر.

• تسهيل التواصل بين الأطراف وخلق بدائل متعددة للحوار السياسي - المشاركة في المفاوضات السياسية وتيسير التوسط بين أطراف التفاوض.

• الإسهام الفعال في إيجاد ”سلام عملي“ على صعيد المجتمعات المحلية من خلال البحث عن أرضية مشتركة لحل النزعات وتنمية المجتمع

وربما كان علينا الحذر حينما نقارب مفهوم المجتمع المدني في سياقنا الثقافي العربي الإسلامي، لاسيما ونحن نعلم انه مفهوماً ولد ونشأ وازدهر واكتسب معانيه المتداولة في الحضارة الأوروبية الحديثة والمعاصرة، والأمر كذلك يصعب الاكتفاء برصد التعريفات المعجمية لمفهوم المجتمع المدني كما عرفته الموسوعة الحرة ”هو كل أنواع الأنشطة التطوعية

سقوط الإنسان العام) الفروق الدقيقة بين المجال العمومي ومجال الحياة العامة (المجتمع المدني) والمجال الشخصي , فالمجتمع المدني هو مجتمع الغرباء, إذ أن المجتمع الحميمي يجعل الحياة المدنية أمراً مستحيلاً. فالناس لا يستطيعون تطوير علاقاتهم مع الآخرين إذا عدوها غير مهمة لكونها علاقات لا شخصية. والمجتمع الحميم على عكس تأكيدات أصحابه , هو مجتمع فظ؛ لان الحياة المدنية (هي النشاط الذي يحمي الناس من بعضهم بعضاً، ويتيح لهم مع ذلك أن يتمتعوا برفقة الآخر) فالعيش مع الناس لا يستلزم (معرفتهم) ولا يستلزم التأكد من أنهم (يعرفونك) ... والحياة المدنية توجد عندما لا يجعل المرء من نفسه عبأ على الآخرين على هذا النحو النظري العام يمكن لنا استخلاص: أن المجتمع المدني بوصفه مجالاً للحياة العامة المستقلة عن مجالات الحياة الأخرى، مجال السياسية ومجال القرابة ومجال الاقتصاد، ومجال الدين لا يمكن له أن ينمو ويزدهر إلا في ظل وجود دولة المؤسسات المنظمة بالدستور والقانون.

أما على صعيد السياق المحلي فنحن نعني بمصطلح (منظمات المجتمع المدني) الفاعلون غير الحكوميين بكل تنوعاتهم بالتوافق مع الخصائص اليمينية والشركاء والاقتصاديين والاجتماعيين ومنهم منظمات اتحادات التجارة والقاع الخاص، والاتحادات المهنية والنقابية والإبداعية

وعلاقات السوق التنافسية الربحية، هنا يمكن لنا التعرف عن المجتمع المدني في الرحم الحي لتخصيبه، ولكن هل يمكن للمجتمع المدني أن يتخصب وينمو ويولد ويزدهر من ذاته ولذاته وبدون قوى وشروط فاعلة؟ وبالنظر إلى المسار التاريخ للمجتمع المدني المفهوم والسياق، يمكن لنا الجواب على هذا السؤال بالنفي، ليس بمقدور المجتمع المدني أن يولد وينمو ويزدهر بدون وجود قوة تحميه أو تبيح له فرصة الوجود الفاعل والدعومة، وهذا هو ما يقوله لنا جون أهرنبرغ، في كتابه المهم، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، الذي تتبع صيرورة المفهوم منذ أفلاطون وحتى هابرمانس.

في الحقيقة لم يظهر المجتمع المدني بشكله الأنضج إلا بعد استقلال المجال السياسي عن المجال الديني وهذا هو أهم منجزات العلمانية الحديثة في العهد الليبرالي إذ رأت النظريات الليبرالية أن المجتمع المدني يستلزم نظاماً قانونياً يدافع عن حقوق الملكية الخاصة والروابط المهنية ... فما يجعل من مجتمع ما مجتمعاً ((مدنياً)) هو أنه الموضوع الذي ينظم فيه الناس أنفسهم بحرية في جماعات وروابط أصغر أو أكبر في مستويات متنوعة بغية الضغط على الهيئات الرسمية لسلطة الدولة من أجل تبني سياسات منسجمة مع مصالحها" _ يقصد تلك الجماعات المدنية وبين رتشارد سينيت في كتابه المهم)

وإبداعية تقليدية وحديثة) ليست رسمية أو حكومية.

وإذا كانت روابط القرابة التقليدية المتمثلة بالعائلات والعشائر والقبائل والقرى والعزل تعد لحمة وسد المجتمع اليمني التقليدي غير الرسمية في العهود الماضية، فقد شهد اليمن زيادة في عدد منظمات المجتمع المدني الحديثة الطابع في السنوات الأخيرة، حيث تظهر الأرقام نمواً سريعاً. فيوجد حالياً أكثر من 8300 منظمة وجمعية للنوع الاجتماعي، نحو ربعها نشأ بعد بدء الفترة الانتقالية في اليمن عام 2011، فضلاً عن عدد كبير من المنظمات والشبكات غير الرسمية. ويعكس نشاط هذه المنظمات تقليداً طويلاً من التضامن المجتمعي في اليمن، وعلى مدى سنوات الحرب الثلاثة الماضية برزت مبادرات وفعاليات واسعة للمجتمع المدني واضطلعت بأدوار حيوية في تعويض غياب مؤسسات الدولة الرسمية إذ كان لها دورا فعالا في تعبئة الشباب والمتطوعين داخل المجتمع المحلي. وهذا من أكثر الموارد غير المستغلة في اليمن، ما يخلق فرصة فريدة للحكومة لبناء شراكات مبتكرة في مجال التنمية وقنوات ليُعبّر المواطنون من خلالها عن آرائهم.

وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني والأهلي في اليمن من مواجهة تحدي الحرب وتفعيل إمكاناتها العميقة في ممارسات أدوار فاعلة في تسوية النزاعات

والحقوقية والأحزاب وجمعيات النساء والطلاب والمبادرات الخيرية لرجال الدين والنخب الاجتماعية بوصفهما جماعات غير ربحية

غير أن ما يعنيننا لأغراض هذا البحث هو تحديد ووصف المجتمع المدني في المجتمع اليمني

العربي الإسلامي، في الواقع مازال المفهوم بالنسبة لنا ينطوي على الكثير من اللبس والغموض، بحكم حدائته في أفقنا الثقافي التقليدي وتداخل مجالات الحياة المركب في بنية المجتمع العربي، إذ لا توجد مجالات مستقلة بقواعد لعبتها الخاصة. كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية الغربية. غير أن عدم وضوح مفهوم المجتمع المدني لا يعني عدم وجوده الواقعي. بل يمكننا التأكيد

بان الحرب الراهنة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك، بان المجتمع المدني في اليمن – وربما كانت حالة فريدة – يمكن تشبيهه بالدولة العميقة من حيث قوة رسوخه وحضوره وفاعليته في الحفاظ على المجتمع من السقوط في الفوضى الشاملة بعد انهيار الدولة كما هو حال الكثير من البلدان الأخرى.

ونقصد بالمجتمع المدني هنا، مجموع الطيف الواسع وغير المتجانس من الفاعلين الاجتماعيين (هيئات ومنظمات ومؤسسات وأشخاص وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية وثقافية ودينية وأخلاقية وإعلامية

ويزدهر ويثمر بدون التسامح الإيجابي الذي يركز على الاعتراف المتبادل بين الأطراف بالأهلية والقيمة والندية والقدرة والسلطة والنفوذ بما يكفل لكل طرف من الأطراف قول رأيه والتعبير عما يعتقد صواباً بحرية كاملة وظروف متكافئة ، فالتشارك هو الشرط الضروري للتعايش والعيش بسلام والتفاهم بشأن المشكلات والأزمات والنزاعات الاجتماعية التي تنشأ في سياق الحياة الاجتماعية للناس الساعين وراء إشباع حاجاتهم وتأمين شروط حياتهم ويمكن تلخيص أهم شرط من شروط التسامح الفعّال بأنه الاعتراف بقيمة الآخر وجدارته ونديته وحقوقه المتساوية مع الجميع أعضاء المجتمع المعني وهو نمط من أنماط العلاقة بين الذات والآخر يعني التقدير والاحترام وتكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف والاعتراف. إذ أن أكبر المصائب التي يمكن أن تصيب الإنسان هو غياب التقدير والإنصاف والاعتراف و يمكن أن يتحمل المرء كل المصائب الخارجية مقارنة بالظلم والإهمال والاحتقار. وتلك هي سمة المجتمع المتصالح والمتسامح مع ذاته وعكسه عدم التسامح وهو يتساوي مع اللامبالاة والانعزال والإهمال أو غياب الاهتمام بمعنى عدم التفاعل والتعاون والتضامن الفعّال، إذ تجد فيه كل فرد من أفراد المدينة أو المجتمع أو المؤسسة العامة منشغل بأمور حياته الخاصة ويعزف عن الاهتمام بالموضوعات العامة التي يتشارك

الاجتماعية في المجتمعات المحلية والحفاظ على المجتمع من الانهيار في الفوضى؟

رابعاً: الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة. المشاركة المجتمعية مفهوم أخذ في الانتشار والتداول بين رجال التخطيط والإدارة اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين وذلك على المستويين القومي والعالمي وترتكز على إشراك المواطنين بوصفهم أفراداً ومنظمات ومؤسسات في الاطلاع بمسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وتنميته وقد بينت الخبرة التاريخية أن المجتمعات لا تنمو ولا تتطور إلا بالشراكة المجتمعية التي تعني اشتراك كل أفراد المجتمع وفعالياته الاجتماعية بتنمية مجتمعهم بما يتيح لهم من فرص متساوية في الممارسة الاجتماعية

وتنطلق فكرة الشراكة الاجتماعية من واقع أن الناس في المجتمع هم شركاء فيه على قدر متساوي من الحق والأهلية.

والشرط الأولي لكل عيش اجتماعي مشترك ممكن ومستقر، ينتهج طرق واساليب سلمية عقلانية رشيدة في حل مشاكله ونزاعاته التي لا سبيل إلى تجاوزها ، وهذا لا يتم إلا بالتفاوض والتفاهم والحوار الإيجابي بين الفاعلين الاجتماعيين في سبيل تحقيق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين الاجتماعيين هذا معناه ان أي حوار وتفاوض وتفاهم وتنسيق لا يمكنه أن يقوم ويتحقق وينمو

يجعلهم على قناعة تامة بأنها مؤسساتهم هم وأن الحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها هي مسؤوليتهم جميعا، ويستشعرون في أعماقهم الدافع والحماس للعمل والنشاط والتضامن الفعّال وبذلك يهدد التسامح الشرط والمزاج العام للتضامن العضوي بين جميع أفراد المجتمع في مشروع إعادة بناء مؤسساتهم السياسية الوطنية الجامعة أي الدولة على أسس عادلة ومستقرة جديرة بالجهود والقيمة والاعتبار والإفراد يأتون ويذهبوا اما المؤسسات فهي وحدها التي يمكن أن تدوم إذا ما وجدت من يتعهدا بالصيانة والحرص والاهتمام . والناس هم الذين يشكلون مؤسساتهم ثم تقوم هي بتشكيلهم! فكيف ما كانت مؤسساتهم الحاضرة يكونون في مستقبل الأيام ! هذا هو التسامح المطلوب في واقع حياتنا الراهنة، انه التسامح الذي لا يعني أن على المرء أن يحب جاره بل أن يجهد في احترامه ويصون حقوقه وفقا للقاعدة الأخلاقية؛عامل الناس كما تود أن يعاملوك!

.....
* دكتوراة في فلسفة التاريخ
رئيس قسم الفلسفة الأسبق جامعة عدن

بها مع غيره من أعضاء المؤسسة أو الحي أو المدينة أو المجتمع عامة، ويتصرف وكأنها لا تعنيه، وهذا هو المستوى الأدنى من التسامح الهش الذي لا يمكن البناء عليه لانه لايدوم على حال من الأحوال بل يظل سريع التبدل والتحول والزوال. بينما التسامح المطلوب والملح والضروري في وضعنا الحالي هو التسامح الإيجابي الذي يعني أن الفاعلين الاجتماعيين المستهدفين بالتسامح قد استشعروا الحاجة الحيوية إلى بعضهم وأن لديهم مشاعر واعية ومشتركة باهمية التعايش والاندماج في مجتمعهم ويمتلكون القناعة الراسخة بأهمية الحفاظ على سلمه وسلامته ونظامه واستقراره وتنميته وترسيخه بالتسامح الفعّال بالأفعال والأقوال بوصفه قيمة أخلاقية وثقافية مقدرة خير تقدير في حياتهم المشتركة وحق من حقوق كل الإنسان الذي يستحق التقدير والاحترام وهذا النمط من التسامح لا يكون ولا ينمو الا في مجتمع مدني منظم بالقانون والمؤسسات العامة التي يجب ان تقف على مسافة واحدة من جميع أفراد المجتمع بما

من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم

مقدمة

(1) حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية.
*نظام العصابة في حماية الأمن و السلم في العالم.
*حفظ السلم و الأمن من خلال نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

(2) السلم كحق من حقوق الإنسان.
*العيش في سلم حق من حقوق الإنسان.
*قواعد حفظ السلم لها طبيعة آمرة.
*ترتيب المسؤولية الشخصية عن خرق السلم.

(3). بناء ثقافة السلم يضمن الفعالية الواقعية للنصوص التي تحكمه .

*الحاجة الاجتماعية للسلم.

*البعد الديني لثقافة السلم.

*ثقافة السلم تستدعي إقصاء العنف على المستوى الوطني
عن طريق النصوص و الممارسة السياسية..

الخلافات حول مصادر المياه و مناطق الكلاً و حماية المصالح المختلفة. حيث أنه من الطبيعي، في مجتمع غير مركزي أن كل كائن و حسب الفطرة، يستعمل كل قواه لحماية حقوقه أو إستعادتها و الحفاظ عليها .
2. المعاناة من ويلات الحروب و الغزوات و كل أوجه الإحتلال و الإستعمار و الاستبعاد

أ. د. محمد بوسلطان *

مقدمة

1. تعامل الإنسان منذ وجوده على البسيطة مع القوة و العنف كوسيلة غريزية لضمان بقائه. و في المجتمعات القديمة كانت لغة السلاح هي الطريقة الأنجع لحل

ثقافة السلم لأنها ضمان الفعالية الواقعية للنصوص التي تضمنه (ثالثاً).
6. سنحاول التطرق إلى النقاط الثلاثة المبرزة من خلال تطور القانون الدولي حول الموضوع و قد نتطرق من حين لآخر للوضع على مستوى القانون الوطني و النصوص الدينية و المعطيات الثقافية الأخرى المتعلقة بالسلم.

(1) حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية.

السلم و السلام في القانون الدولي هو حالة الاحرب و الإمتناع عن إستعمال القوة فيما بين الأمم. لبلوغ حالة دائمة و مستمرة من السلم، بالإضافة إلى محاولة القضاء على دواعي الحرب، فإن المجتمع الدولي قد شرع في سن نصوص قانونية تطمح إلى منع اللجوء إلى الحرب عن طريق نظام عصبة الأمم و ما لحقه من نصوص ما بعد الحرب العالمية الأولى (أ) ثم إستخلف ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب الكونية الثانية (ب).

*نظام العصبة في حماية الأمن و السلم في العالم.

8. يعتبر رجال السياسة نظام عصبة الأمم و بعده عقد باريس لعام 1928 كنقطة تحول في مجال حفظ الأمن و حماية السلم في العالم. عملية التنظيم لمواجهة الحرب، في حد ذاتها، هي من المستجدات، فلأول

هو ما طبع حياة الشعوب. و قد تميز كل عصر بتبريراته لاستعمال العنف و القوة، و كانت الحجج سياسية في غالبيتها، يسهر على حبكها الحكام لاستدراج الرعية.

3. في الفترات الأخيرة، و خاصة منذ بداية القرن الحالي، بدأ الإنسان يكتشف أنه هو الخاسر الأكبر في كل مرة خاض فيها غمار الحرب و شارك في إساءة اوزارها. و بنمو مفاهيم المجتمع الدولي، و حقوق الأمم، و حقوق الإنسان، بدأت مفاهيم أخرى، تتفهم فيما يخص الإنتصار في الحروب، و الإنهزام، و قضايا الغنائم و ما شابه ذلك..

4. إتجه المجتمع الدولي بادئ الأمر إلى محاولة التخفيف من ويلات الحروب و تفادي الآلام التي يعانها الإنسان من جراء إستعمال القوة فتعاقبت تنظمات لاهاي بعد المؤتمر الدولي لعام 1864، و الدور الذي قام به الصليب الأحمر الدولي في مجال المعاملة الإنسانية لضحايا الحروب، ثم تحسين ظروف الأسرى و التخفيف من معاناة الجرحى، و تحديد وضع المدنيين و الغير مشاركين في المجهود الحربي، و من جهة أخرى تنظيم وسائل القتال و الحد منها إعتامدا على مبادئ القانون الدولي الإنساني.

5. الجبهة الثانية التي فتحت هي الطموح إلى السلم و محاولات حفظه من خلال النصوص القانونية (أولاً) و إستجابة للتطور السياسي العالمي إتجه الأمر إلى إعتبار أن السلم يتمم حقوق الإنسان الأساسية (ثانياً) و يتجه الآن المجتمع للحديث عن

علاقاتها. تتفق الأطراف على أن كل النزاعات، فيما بينها مهما كانت طبيعتها أو أصلها، يجب أن تحل بالوسائل السلمية. 13. يكتسي هذا العقد أهمية خاصة لعدة أسباب نذكر منها :

إن محتواه أكثر إتساعاً من نظام العصبة في مجال تحريم الحرب، العقد يحرم كل أشكال الحرب متى كانت وسيلة للسياسة الوطنية.

تشجيع الدول على محاولة حل خلافاتها عن طريق الوسائل السلمية لتفادي الحرب. توقيع العقد خارج نظام العصبة جعله لم يندثر بزوال هذه المنظمة. بل بقي مفتوحاً لتوقيع وانضمام دول أخرى، وهو ساري المفعول لحد الآن، إذ بلغ عدد أطرافه في بداية السبعينات 65 دولة .

*حفظ السلم والأمن من خلال نصوص

ميثاق الأمم المتحدة

14. الهدف والمقصد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدولي...“
15. و لم يبخل الميثاق في سرد المبادئ الهادفة إلى تحقيق هذا المقصد الرئيسي. و نخص بالذكر الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على أنه ”يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أخرى أو على أي وجه آخر لا يتفق و

مرة تحاول بعض الأمم تفادي قيام حروب مستقبلية، و تقيم منظمة دولية لذلك الغرض. فشل هذا النظام لا ينقص من أهميته كمبادرة أولى لها قيمتها في التطور الفكري لإنشاء نظام قانوني لحفظ الأمن و تنسيق الجهود للعيش في حالة سلم.

9. إرتكز هذا النظام على تفادي الحرب العدوانية و عدم الإعتراف بالوضعيات الناتجة عنها.

10. صك العصبة لم يحرم الحرب إلا جزئياً، و يستخلص ”والدوك“ إمكانية اللجوء إلى الحرب في ظل ذلك النظام في الحالات الثلاث التالية :

حالة فشل الدول المتنازعة الأخرى أو إفصاحها عن عدم رغبتها في تنفيذ قرار تحكيمي أو حكم قضائي دولي أو قرار صادر عن مجلس العصبة بالإجماع. حالة فشل مجلس العصبة في الإتفاق حول قرار بالإجماع.

*حالة الإدعاء بالإختصاص الوطني..

11. شكلت هذه الحالات ثغرات خطيرة في نظام عصبة الأمم سمحت لبعض الأنظمة بإنتهاج سياسات عدائية و توسعية كانت نتيجتها الحرب العالمية الثانية.

12. لا يكتمل الحديث عن هذه الفترة دون الإشارة إلى عقد باريس لعام 1928. ويتكون العقد من فترتين كما يلي :

إن الأطراف، بإسم شعوبها، تندد باللجوء إلى الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية في

المنظمات الإقليمية أو أي وسيلة سلمية أخرى تتفق عليها الأطراف.
- أنظر على الخصوص المواد 39، 41 و 42 من الميثاق.

حول الإستثناءات الأخرى، أنظر مؤلفنا، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص.165.

20. إلى جانب كل ذلك تم بناء نظام للأمن و السلم الجماعي عن طريق مؤسسات منظمة الأمم المتحدة و فروعها. قد يصل في النهاية إلى إستعمال القوة من طرف مجلس الأمن بشكل قمعي ضد أي دولة في ظل الفصل السابع من الميثاق و هناك استثناءات أخرى تقع على مبدأ تحريم العنف تتعلق بالدفاع الشرعي الواردة في المادة 51 13. و تجدر الملاحظة إلى أن هذا النظام رغم تكامله قد تعرض لهزات مختلفة و أعطيت تفسائر مختلفة لبعض نصوصه. و بصفة خاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم و الأمن.

21. فقد شاهدنا تقاعس مجلس الأمن الذي كبله "حق الاعتراض" في فترة الصراع شرق غرب. بينما فاضت قريحته و توالى قراراته في العشرية الأخيرة من القرن الحالي، في ظل أحادية القطب و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و إرساء أعمدة العولمة. موضوع السلم أخذ الآن يتطور في إتجاهات أخرى.

مقاصد الأمم المتحدة".
16. يلاحظ أن الميثاق، في مجال تحريم العنف في العلاقات الدولية، تفادى إستعمال تعبير "اللجوء إلى الحرب"، و ذلك نظرا للنقائص المرتبطة بتفسيره .

17. تعبير "إستعمال القوة"، الوارد في الميثاق أشمل، حيث أنه يغطي كل حالات إستعمال القوة الموجهة ضد الاستقلال السياسي و الوحدة الترابية لدولة أخرى، و كل أعمال العدوان، و التهديد باستعمال القوة و المساس بسيادة الدولة.

18. الرأي الراجح هو أن تعبير "... أو على أي وجه آخر لا يتفق و مبادئ الأمم المتحدة"، الوارد في نهاية الفقرة المذكورة أعلاه، يفيد تحريم الضغوط الاقتصادية و السياسية كذلك . هذه الضغوط قد تكون أكثر وقعاً على سيادة الدولة و إستقلالها السياسي.

19. هذا التحريم الشامل و الكامل لكل أوجه العنف و الإكراه فيما بين الدول لا يستقيم إلا إذ تم تعويضه بوسائل تسمح بحل الخلافات و النزاعات الدولية سلمياً. و في هذا الشأن نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أنه "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم و الأمن و العدل الدولي عرضة للخطر". الوسائل السلمية المقصودة هنا هي المفاوضة، و التحقيق و الوساطة، و التوفيق، و التحكيم، و التسوية القضائية أو الحل السلمي عن طريق

و التنفيذية للدولة. هذه الفكرة الكلاسيكية في تغير مستمر. فمن الواضح أن الفرد يستمد حقوقه مباشرة من القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان (15). هذه الميزة دفعت جانبا من الفقه إلى إعتبار السلم من الجيل الثالث لحقوق الإنسان (16). و الواقع أن من بين الحقوق الأساسية للإنسان، الحق في الحياة و الحرية. و اعتبارا أن حالة الحرب أو أي شكل من أشكال العنف تهدد هذه الحقوق، فإن حالة السلم وحدها هي الكفيلة بتحقيق هذه الحقوق الأساسية على أحسن وجه. السلم في حقيقة الأمر ضرورة لتحسين كل الحقوق الواردة في اتفاقيتي حقوق الإنسان لعام 1966. سواء منها الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية أو الحقوق المدنية و السياسية.

25. إذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها كحق جماعي قد أتجه تدريجيا، و بعد الانتهاء من عملية تصفية الاستعمار، إلى حق جماعي و فردي داخلي يتمثل في حق العيش في ظل نظام ديمقراطي تعددي. فإن الحق في السلم كحق كوني يتعلق ببقاء الشعوب إحتل مكانته كأخذ حقوق الإنسان في الدول الديمقراطية (17).

26. و رغم أن القرار السياسي باللجوء إلى العنف و السلاح، نظرا لطبيعته، لا يمر دائما عبر كل الأجهزة المعبرة عن رأي الشعب. فإن الممارسة في مختلف الدول تتجه إلى إقناع الجماهير بإجبارية الأمر وجدواه السياسية. 27. و من جهة أخرى يفترض أن الدول

(2). السلم كحق من حقوق الإنسان.

22. الحرب قديما كانت تدور رحاها في ميدان القتال بين القوات المسلحة النظامية. و نمت في ظل ذلك نصوص و مبادئ مختلفة لتنظيم العمليات القتالية و وسائل الجهات المتحاربة في ذلك. التطور المذهل في وسائل الحرب و الأسلحة، سواء من ناحية القوة التدميرية، أو تقنيات إدارة العمليات، كان يظن أنه يتجه إلى حفظ المدنيين و تفادي إصابة الأفراد الغير مشاركين في المجهود الحربي، لكنه في كل من حرب الخليج و الكوسوفو تبين عكس ذلك، فالمدنيون دفعوا أغلى الأثمان.

23. التطور الكبير في إمكانيات و وسائل الإعلام التي أصبحت تقدم الحرب على المباشر فوق شاشات التلفزيون و على أمواج الإذاعات غير من نظرة الرأي العام العالمي للحرب و نتائجها. حيث أصبح مطلب السلم من حق الأفراد و ليس فقط إلتزاما فيما بين الدول (أ) كما أصبحت قواعد حفظ السلم لها طبيعة أمرة (ب) و النتيجة الثالثة هي ترتيب المسؤولية الشخصية على الأفراد في حالة خرق هذه القواعد (ج).

*العيش في سلم حق من حقوق الإنسان.

24. القانون الدولي العام يخاطب أشخاصه (14) التي في مقدمتها الدول، فلا يتجه الإلتزام و لا الحق مباشرة إلى الفرد بل يحتاج إلى المرور عبر المکانزمات التشريعية

قواعد حماية حقوق الإنسان، و يلاحظ أن كل الأمثلة و الحالات تذكر الأحكام الخاصة بتحريم استعمال القوة و التهديد بذلك و أعمال العدوان بأنها في مقدمة القواعد الأمرة 21. و عليه فإن أحكام حفظ السلم و الأمن هي من بين هذه القواعد. خاصية الأمر و القطعية لنصوص و قواعد حماية السلم تعطي لها وزناً أكثر، و ذلك ما دفع إلى تصنيف الاعتداء عليها و عدم احترامها من بين الجرائم الدولية و ترتيب المسؤولية الشخصية على ذلك.

*ترتيب المسؤولية الشخصية عن خرق السلم.

31. الجرائم في حق السلم من بين الأفعال التي تم تجريمها على المستوى الدولي، و يكون مرتكبها مذنباً على المستويين، الدولي و الداخلي، و لا يمكن التذرع بالحماية الدبلوماسية. و لا الحصانة على أساس أن القائم بهذا النوع من الجرائم كان في خدمة دولته و اقتصر مهمته على تنفيذ أوامر السلطة العامة في الدولة. المسؤولية الشخصية على الجرائم في حق السلم أقصى درجة من التطور الذي بلغه القانون الدولي في مجال حفظ السلم و الأمن. مسؤولية الدولة المعتدية لا تنفي مسؤولية الأشخاص على الجرائم في حق السلم. ازدواج المسؤولية معمول به هنا. هذه الجرائم كانت من بين التهم التي تضمنتها محاكمات النورنبورغ و طوكيو بعد

الديمقراطية لا تلجأ إلى النزاع المسلح إلا في حالة الدفاع الشرعي. لكن الدول القوية حاولت البحث عن شرعية قرار الحرب في كونه يواجهه و يقاوم أعمال غير مشروعة في نظرها 18. هذه الأعمال كثيراً ما تهدد الأنظمة الديمقراطية. و هو الإداء الغالب في الحقبة الأخيرة.

28. و على كل حال فإن السلم شرط أساسي للتمتع بالحقوق التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه 3 و 28 و كذا المادتين 6 و 20 من إتفاقية الحقوق المدنية و السياسية لعام 1966. و يتعلق الأمر بالحق في الأمن و الحق في الحياة 19 و هذا كاف للجزم بأن الحق في السلم من حقوق الإنسان.

*قواعد حفظ السلم لها طبيعة أمرة.

29. تنص المادة 53 من إتفاقية قانون المعاهدات لعام 1969 على مايلي: ... في تطبيق هذه الإتفاقية يراد بالق (...). الطبيعة الأمرة لبعض قواعد القانون الدولي تجعلها في مرتبة أعلى، و تؤدي إلى إبطال كل ما يتعارض معها أو يخالفها من الاتفاقات التي تبرمها الدول و التي لا تتمتع أحكامها بنفس الطبيعة.

30. ولإيضاح هذه القواعد في القانون الدولي جرت العادة على إعطاء أمثلة مختلفة تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية التي عرفها القانون الدولي العرفي مثل تحريم القرصنة. و إبادة الجنس البشري، و العنصرية، و

للنصوص التي تحكمه.

35. مرحلة الانتقال من نصوص قانونية عقيمة، كثيرا ما نجحت المصالح السياسية للدول العظمى في إيقاف دواليب وضعها حيز النفاذ، فرضتها الحاجة الاجتماعية للسلم (أ). و يُمَيِّز ذلك عبر إحياء المعطيات الدينية و العقائدية التي تحت على السلم (ب) ثقافة السلم تتطلب إقصاء العنف و القوة خارج الإطار الشرعي على المستوى الوطني كذلك (ج). هذه السبل تضي على مجهودات تحقيق السلم فعالية واقعية ناجعة.

* الحاجة الاجتماعية للسلم.

36. الإجماع حاصل على مستوى الفكر السياسي الديمقراطي على أن السلم ضرورة اجتماعية تضمن إقامة علاقات متوازنة فيما بين أفراد المجتمع الواحد، و تطبع التعامل فيما بين المجتمعات المختلفة خاصة و أن الجميع ينعم بحالة السلم. و خلال ما يقرب من قرن من التنظيم و تطوير النصوص القانونية للقضاء على الحروب و تحريم استعمال القوة في العلاقات فيما بين الأمم و تفادي الويلات التي تتعرض لها، لم يتم التحصل على النتائج المرضية.

37. و رغم بعد نظر نظام الأمم المتحدة لتحقيق السلم و الأمن على المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للتقريب في مستوى المعيشة بين مختلف الشعوب، و بالتالي تفادي أسباب التوتر

الحرب الكونية الثانية. و قد تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما عام 1998 جريمة العدوان التي قد تقابل الجرائم ضد السلم.

32. النظام الأساسي للمحكمة الجديدة عرف ثلاث جرائم من الجرائم الأربعة الواقعة تحت ولاية هذه المحكمة لكن يبقى مشكل تعريف العدوان و بالتالي الجرائم في حق السلم عالقا.

34. و ذلك ما دام موضوع الإختصاص بتعريف العدوان لم يحل في إطار أجهزة الأمم المتحدة. مجلس الأمن له الحق في تشخيص العدوان طبقا لنص المادة 39 من الميثاق، بينما الجمعية العامة صاحبة الاختصاصات العامة قامت بتعريف العدوان عام 1974 بموجب الإعلان رقم 331424. "25 - أنظر قرار المحكمة لعام 1986- ص.108."

موقف محكمة العدل الدولية في قضية النشاطات العسكرية الأمريكية في نيكاراغوا لم يحل الإشكال. حيث إعتبرت المحكمة أن تعريف العدوان لعام 1974 إشارة لمحتوى القانون الدولي العرفي. و هو يضم ما سمي آنذاك بالهجومات المسلحة الغير مباشرة التي تقوم بها "جماعة مسلحة" أو قوات غير نظامية. يضاف إلى ذلك خرق مجال الإختصاص الوطني للدولة أو إستعمال القوة ضدها بشكل يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة. و عليه فتعريف الجرائم في حق السلم مرتبط بحل هذا الإشكال.

(3). بناء ثقافة السلم يضمن الفعالية الواقعية

معظمها إلى تعاليم دينية.

*البعد الديني لثقافة السلم.

40. العامل المشترك. كل الديانات السماوية هو حثها جميعا على السلوك المسالم و إلحاحها على أنه سلوك حضاري. كما أن كل هذه الديانات لا تخلو من النصوص الحافظة للحياة و الضامنة للحرية، إبراز هذه القواعد التي تدين بها مختلف الأمم يمكن أن يشكل أساسا لإصلاح نظام الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم في العالم. كما أن التعاليم الدينية تدعو لإقامة علاقات حسنة مسالمة بين مختلف الشعوب..

41. الدين الإسلامي خاتم الأديان جامع للتعاليم الواردة في الديانات التي سبقتة في مجال السلم. و هو يرادف بين السلم و المسالمة و الإسلام فالمسلم ينطق بالسلام طوال يومه مدى الحياة. "السلام عليكم و عليكم السلام و رحمة الله تعالى و بركاته" و الأمر كذلك في صلواتهم، و ذكرهم للرسول يتبع دائما " و عليه السلام"... الخ. و من الآيات القرآنية التي يستدل بها على أن السلم من تعاليم الإسلام و واجبات المسلم "يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة و لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" كما يأمر القرآن الكريم بالإستجابة إلى دعوة السلام و الأمان بقوله "و إن جنحوا للسلم فأجرح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم".

42. و هكذا نخلص إلى أن تنمية ثقافة

و اللجوء إلى العنف، بدأ المجتمع الدولي يتدارك أن السلم في حد ذاته من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و السلم على المستوى الدولي مرتبط كل الارتباط بالسلم على المستوى الوطني. و من عناصر الارتقاء إلى هذا الأخير ضمان حقوق الإنسان الأساسية و الديمقراطية.

38. يقول أحد الكتاب أن النظام الدكتاتوري يستطيع أن يصنع الحرب حسب هواه بينما يفتقر الحكام في الأنظمة الديمقراطية إلى هذا الامتياز المرعب، ظهور الثقافة الديمقراطية على المستوى العالمي يترجى منه بلوغ ذلك الهدف. ثقافة السلم في رأينا هي إحدى أعمدة ثقافة الديمقراطية. السلوك الديمقراطي سلوك مسالم. ينبذ العنف كيفما كان، ما عدا الدفاع الشرعي عن النفس، الذي هو من الحقوق الطبيعية، و يتخذ النقاش و الحوار و الإقناع كوسيلة للتعامل.

39. نشر ثقافة السلم في المجتمعات يمر عبر التعريف بالوسائل و الطرق السلمية لفض الخلافات. و يكون ذلك على المستوى الداخلي بإصلاح أجهزة العدل و بناء ثقة المواطنين فيها، و تنظيم و استعادة الطرق التقليدية لحل الخلافات و النزاعات عن طريق المصالحة و الحوار و غيرهما. الحلول هنا تخفف العبء عن الأجهزة الرسمية و من جهة أخرى تكون لها نجاعة أكثر، و هي سهلة التنفيذ لكونها توفيقية. و مما يقوي فعالية هذه الوسائل السلمية استناد

مكرر. وذلك حفاظا على السيادة الوطنية و احتراماً لمبدأ المساواة فيما بين الدول.

46. التطورات الأخيرة سواء على مستوى مفهوم السيادة و المساواة، أو بالنسبة لتلك الأحكام في مجال الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، هذه التطورات و غيرها سمحت بالتقليص من فحوى النص السابق. كما أن مجلس الأمن كثف من تدخلاته في بعض القضايا التي هي من صميم الاختصاص الوطني، و هو ما تسمح به الجملة الأخيرة من النص المذكور. و نخص بالذكر هنا الوضع في الصومال، وضعيات أخرى أدت إلى تدخل تكتلات دولية أو دولة معينة بترخيص من المنظمة الدولية أو بدونه. و في كل الحالات كان السبب المعلن للتدخل هو حماية حقوق الإنسان و تفادي انفجار الوضع الذي قد يهدد السلم و الأمن، و حماية الأقليات الوطنية. و امتازت معظم حالات التدخل بضعف الحكومة الوطنية أو الانهيار التام للسلطة العامة.

47. في الحقيقة التزام الحفاظ على السلم له وجه داخلي وضعي. حيث أن الكثير من الدساتير تخرج قضايا إعلان الحرب و إبرام معاهدات السلم من الاختصاص الانفرادي للسلطة التنفيذية. و تكتفي دساتير أخرى بتنظيم كفاءات الرد السريع و المجدي على أعمال العدوان التي قد تتعرض لها.

48. لقد ضمنت الجزائر التزاماتها الدولية في مجال السلم دستور 1996. حيث تنص المادة 26 منه على أن "تتمنع الجزائر عن

السلم و الإخاء و الوفاق هي ممارسة لشعيرة دينية.

*ثقافة السلم تستدعي إقصاء العنف على المستوى الوطني عن طريق النصوص و الممارسة السياسية.

43. كل ما سبق التعرض إليه من نصوص قانونية تخص العلاقات فيما بين الأمم، التي هي ملزمة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة على أساس العضوية في هذه المنظمة العالمية، أو على أساس القانون الدولي العرفي بالنسبة للدول الغير أعضاء. ذلك أن الإجماع حاصل فقها و قضاء على أن كل المبادئ المتعلقة بحفظ السلم و الأمن في العالم هي من قبيل القانون الدولي العرفي الأمر.

44. إلتزام الدول بتطبيق أحكام الميثاق يخص علاقاتها و لا يتعلق الأمر، من حيث المبدأ، بما قد يجري داخل الدولة من مشاكل أمنية و غيرها، و ذلك إرتكازا على نص المادة 2 فقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. و ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

45. هذه الفقرة تضمن عدم التدخل في الاختصاص الوطني لأية دولة و تحت أي

المعارف التي يؤسس عليها الفكر الجماعي والمبادئ التي تطبعه و منه ينبع الطموح المشروع و منهج الحياة و العمل معا.

- أنظر حق الإنسان في السلم.- بيان مدير العام لليونسكو 1997.ص.6.

53..ضمن هذه المعادلة تظهر ثقافة السلم كبقية السلوكات المشتركة على كل مستويات المجتمع دوليا و وطنيا. بالنسبة للحكام يظهر ذلك في التعامل مع القضايا الدولية أو في تسيير الشؤون الوطنية و كذا فيما يخص المتعاملين على الساحة السياسية داخل الدول، ليكون التنافس المشروع للوصول إلى السلطة بطرق شرعية تضمن التداول على السلطة في ظروف سليمة.

54. و يجب ألا يهمل دور الإعلام و الصحافة في تنوير الرأي العام و نشر مبادئ المحبة و الوفاق و حسن الجوار و ضمان المصالح المتبادلة. إطلاع الرأي العام المتشبع بثقافة السلم على حقائق الأمور يكون الدرع المتين للدفاع عن السلم.

.....
* أستاذ و عميد كلية الحقوق،
جامعة وهران الجزائر.
منقول بقدر من التصرف

اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها“.

49..و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية. كما تضمنت المادة 28 تبني الجزائر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه.

50..و من جهة أخرى فالجزائر تعمل على بناء نظام حكم ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن كما تضمن الدولة الجزائرية عدم انتهاك حرية الإنسان. و تمنع أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة . هذه الأحكام في الدستور الجزائري حذت حذو الدولة العريقة في تطبيق الديمقراطية.

51..ما سبق يدفعنا إلى القول بأن الديمقراطية في إطار النصوص القانونية الوطنية ممارسة و سلوكا تنبذ العنف و تتبنى الطرق السلمية لتسيير النشاط العام، و تتخذ الحوار وسيلة لحل الخلافات. و في ظل منظومة دولية تؤمن بنفس المبادئ في مجال حفظ السلم و ممارستها على المستوى الوطني يصعب تصور السلوك العدائي تجاه بقية أعضاء هذه المنظومة.

52..ثقافة السلم في منظورنا هي مجموع

مفهوم ثقافة السلام

محتويات

١. تعريف السلام.
٢. مفهوم ثقافة السلام.
٣. فوائد نشر ثقافة السّلام.
٤. وسائل نشر ثقافة السلام.



في هذا التعريف لا يعني عدم وجود الاضطرابات بكافة أشكالها، وإنما يعني السعي في الوصول إلى المظاهر الإيجابية.

أ. محمد مروان *

1. تعريف السلام:

يُعرّف السلام كمصطلح ضد الحرب وبأنه : غياب الاضطرابات وأعمال العنف، والحروب، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية؛ وذلك لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية. كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام، وبناءً على هذا التعريف فإنّ السلام يكون حالةً إيجابيّةً مرغوبةً، تسعى إليه الجماعات البشرية أو الدول، في عقد اتفاق فيما بينهم للوصول إلى حالة من الهدوء والاستقرار، فالسلام

2. مفهوم ثقافة السلام..

ثقافة السّلام مصطلح يعني:مجموعة الأنماط السلوكيّة الحياتيّة، والمواقف المختلفة التي تدفع الإنسان إلى احترام إخوانه من بني البشر، ورفض الإساءة إليهم والاعتداء عليهم، وممارسة العنف ضدّهم، وقبول الاختلاف بين الناس.

3. فوائد نشر ثقافة السّلام

لنشر ثقافة السلام بين الناس فوائد عديدة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ومنها: إحساس الناس من شتى أصقاع

أولاً بتربية النشء الجديد على القيم الفاضلة والعظيمة، واستغلال التعليم في ذلك، ويجب تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة، والوسائل التقنية الحديثة، وشبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي التي تغلغت في سائر نواحي الحياة المختلفة، والتي تُعدّ شديدة الصلة بفئة الشباب؛ تلك الفئة الأكثر استهدافاً من قبل المتطرفين، وأصحاب الأفكار المنحرفة. من جانب آخر، فإنّ على قادة الرأي والعلماء من ذوي الاختصاص دعوة الناس إلى التقارب، وتوحيد الصفوف، وزيادة التلاحم الاجتماعي، فكلما تقارب الناس من بعضهم أكثر امتلكوا القدرة على مواجهة العنف، وتعاضمت محبتهم لبعضهم البعض، وهذا كلّه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال ثقافة السلام. كما أنّ لنشر العلم والثقافة دور كبير في نشر ثقافة السلام، فسيطرة مثل هذه الأمور على عقول الناس، تجعلهم أكثر جُنوحاً نحو السلام واللاعنف، وأكثر انفتاحاً على الآخرين.

.....
* باحث... ٢٦ يونيو ٢٠١٨م.

المعمورة بالأمن والسكينة والطمأنينة، وعدم الخوف أو الجزع سواءً على النفس أو المال أو العرض أو الأرض، ممّا يجعل الإنسان أكثر إيجابية، وأكثر قدرة على البذل والعطاء والتضحية في سبيل الآخرين. التقريب بين الناس مهما اختلفوا في آرائهم ووجهات نظرهم، وجمعهم على الخير والمنفعة والعمل المشترك لما فيه مصلحة البشريّة. الحفاظ على البيئة من المخاطر العديدة التي تهددها؛ إذ تُعدّ الحروب وما ينتج عنها من أبرز هذه المخاطر. استغلال الموارد المختلفة بالشكل الأمثل دون استنزافها فيما لا طائل يُرجى منه. عُمران الأرض، ومكافحة المشاكل الاقتصادية التي تهدد نسبة كبيرة من السكان؛ فلو استثمر ما يُنفق على الحروب لمصلحة البشريّة لكان الوضع أفضل.

4. وسائل نشر ثقافة السلام.

إنّ نشر ثقافة السلام بين الناس يحتاج من الجميع توحيد الصفوف في مواجهة صنوف التطرف الفكري المتعدّدة؛ مثل: إقصاء الآخر، والدعوة إلى القتل، وما إلى ذلك، ويتمّ ذلك

عندما قامت الحرب

د. عبدالعزیز المقالح

أَبِيهَا النَّافِرُونَ إِلَى الْحَرْبِ
أَبْنَاءَ عَائِلَتِي الْيَمِينِيَّةِ،
قَالَتْ لِي الْأَرْضُ:
يَكْفِي!
لَقَدْ شَرِبْتَ وَارْتَوَيْتَ
وَمَا عَادَ فِي جَوْفِهَا الرَّحْبُ
مُتَّسِعٌ لِلدَّمَاءِ
أَفِيقُوا..

لَا رَوَافِضَ فِي يَمَنِ الْيَوْمِ
لَا مِنْ نَوَاصِبٍ فِيهِ
وَلَكِنهَا شَهْوَةٌ الْحُكْمِ
هَذَا الَّتِي سَتَفُودُ الْبِلَادَ
إِلَى الْهَائِيَّةِ!

أَيُّهَا الْأَصْدِقَاءُ الْأَجْلَاءُ
لَا تُنْصِتُوا لِذَعَاةِ الْحُرُوبِ
وَتُجَارِهَا الْأَثْمِينَ
انْصِتُوا لِاسْتِغَاثَاتِ أَطْفَالِكُمْ
لِنِدَائِ الْأَرَامِلِ وَالْأُمَّهَاتِ
فَقَدْ طَفَحَ الدَّمُ
وَاحْتَرَقَتْ سُفُنُ الْحُبِّ
فِي يَمَنِ الْحُبِّ
مَاتَ الضَّمِيرُ عَلَى أَرْضِهَا
جَفَّ نَهْرُ السَّلَامِ.

لَمْ أَكُنْ نَائِمًا عِنْدَمَا قَامَتِ الْحَرْبُ..
كَانَتْ حِجَارَةُ بَيْتِي تَتَنُّ مِنَ الْقَصْفِ
وَاللَّيْلُ مُرْتَعِشًا
وَرُجَاغُ النُّوَافِدِ تَلْهُو سَطَايَاهُ
فَوْقَ الْأَسْرَةِ،
كَانَتْ عِظَامِي ثَابِتَةً
وَجِبَالُ الْمَدِينَةِ ثَابِتَةً..
بِيدَ آتِي حَزِينٍ!

تَخْرُجُ الْيَمَنُ الْأُمُّ لِلطَّرِيقِ الْمُقْفِرَاتِ
وَتَصْرُخُ: يَا وَيْلَتَاهُ..
وَتَسْأَلُ أَوَّلَ حَيْطٍ مِنَ الْفَجْرِ:
مَاذَا جَرَى؟!

كَيْفَ يَقْتُلُ بَعْضِي بَعْضِي؟!
وَأَسْمَلُ عَيْنِي بِكَفِّي؟!
كَيْفَ، مَتَى، حَوْلَ الْحِقْدِ أَبْنَائِي الطَّيِّبِينَ
ذُنَابًا؟!
وَمَا هُوَ يَسْلُبُهُمْ شَرَفَ الْأَدَمِيَّةِ
يُحْجَلِنِي
وَيُحَاصِرُ رُوحِي
وَيَمْنَعُ عَيْنِي مِنْ أَنْ تَنَامَ

عرب وما تلاها

وضاح اليمن الحبري (*)

خلفتها اشتباكات واقعية
وبالمجان نشرب دماء مخلوطة بالتراب
ومسفوحة على الصخور
اليوم لا نختلف مع الأشياء حول رونقها
المغطى بالرماد
اليوم نختلف مع بعضنا
ليقتل الاخر منا آخره المقابل
الحزن عاطفة او شئ ما لا فرق عند قياس
الاصابة القاتلة
قد يتشوه الوجه او تقطع الاشلاء
او ينهار المبنى او تحترق الاشجار
او يتناثر التراب فيغطي الثياب والملامح
القنبلة وحدها لا تقتل فلا بد من قاتل مدرب
ولا بد من وقت مناسب
هنا تقصف فتقصف فتقصف
إلى ان يتوزع الأسود بالمجان بين كل القرى
الحرب فاحشة و زندية تخون مريديها
قصة تملؤها احصائيات ملفتة للانتباه
الحرب أقل بكثير من ان تقضي على العدو
الذي نال منك سابقا
هي لوحة رخيصة تجري على اكفنا
بلون واحد او لونين
هي اقل من عمرنا الذي قضيناه فيها
نتنظر النهاية
متى ستكون بالنسبة لنهايتنا
أو أين اقرب...

(*) شاعر يمني

مكتظا بصراخ الأطفال مضيت أبحث عن
مجال وعن محال
لم تترك القذيفة فسحة لدم الضحايا
نعيش او نموت
لا قطن يكفيننا لنجفف الجسد الجريح من
العرق تحت انقراض البكاء
من يستبق كتابة الحرب بسيف من دخان البخور
ها نحن نعرف كم نحن نعرف
عن تفاصيل السلاح والخريطة والسواد
كم نحن ندري
أن للأرواح حزنها المجهد من طول المسافة
نحو نصرنا المشبوه
نصر الفتات في صناديق قمامة العظماء
وخلف بيوتهم الإقليمية
عندما تتساوى فضائح طاولة التفاوض في
المساء القريب
فنفرح بانكسار ان الأرض هنا صارت بعيدة
عن اقدامنا
وحشية أجنة البنادق وهي تولد لأجل
القتل باتقان و سفور
شرسة كذلك منبهات التفاهم بين حين واخر
كثيرة قصة الحب حين تقف ساذجة بين
فصول المعارك العنيفة
وبالمجان ينتهي العشاق وفي احلامهم ثغرة

هدية الحواس

شعر / *مازن توفيق *

لا -وقت- للنزهة في حديقة الحواس
لا-وقت- للموت أن يتنفس شغب من تركوا ظنهم على عتبات المقصلة،
لا-وقت- لصحراء تصهد ارثها
وفم مكتظ بنيذ الفحولة ومزاج الرغبات،
الأرض تندس في وحشة التأويل،
ودهاء ضوء التمرد،
والرماد المسمى بكائي
يعاقر ضريح التوثر،
والسما تبحث عن مطر حامض،
ماذا سيأتيك من نرجسية صرير النعاس؟
ضحيج الموتي،
نقائض من أحببت،
مكائد القبائل في تكنيك الخراب،
أم تفاصيل الحروب الأنيقة عند أعتاب بكارة عرشك!!
من عربات الرؤى،
وغياب الأسئلة الصاخبة،
ونشوة خروج الرصاص
من المسدس،
كانت الهزائم تقيم
حفلاً لثكنات أوجاعها،
تتقاذفه الريح وحذقات الطرائد...

(* شاعر يمني

هي الحرب

قرص خبز..فحاذر
هي الحرب ماكرة مثل ساحر
ستأتي إليك على خيل ناثر
فلا تقتربها
وإن راودتك اجتنبها
واعرض بوجهك عنها وكابر
فما كنت يا بن الحمامة عاهر
وإن حاصرتك وقدت قميصك ..ناور
فبالزهر يا يوسف الصبر
تبرى الاظافر
وان طرقت باب بيتك.. غادر
وان عبرت فوق ارضك.. هاجر
هي الحرب لا خير فيها
فإن انت راهنت يوما عليها
واملت خيرا بها كنت خاسر
هي الحرب خائنة العهد ..حاذر
سترمي بلاذك في جيب تاجر
وتجعل حقل الكروم مقابر
هي الحرب اغنية الموت..حاذر
ستغرس مخلبها في الحناجر
فينموا مكان الاغاني خناجر..
هي الحرب
يا بن الاسى والتعب
هي الحرب
لا نصر فيها لغير اللهب
هي الحرب

عمر محمد إسماعيل *

هي الحرب
لا شيء غير الرماد لديها
فلا تطمئن للوجوه التي ترتديها
ولا ترمي بالقلب بين يديها
ولا ترمي إن خذلت على ساعديها
ولا تتركتن ان قهرت إليها
ولا تستجب لذويها
وان كان في صفها الف شاعر
تمرد عليها
وان باركتها جميع المنابر
ولا تحتويها
وان عمدتها فتاوى مقامر
هي الحرب
ليس لها آلهة وليس لها انبياء
وليس لها مذهب او شعائر
فكن انت بالحرب أول كافر
هي الحرب ماكرة مثل ساحر
ستأتي اليك على ظهر طائر
ستبدوا المشانق
حين تحط على كتفيها صفائر
وتبدوا الذخائر
بقبضتها حفنة من سكاكر
ستبدوا القيود التي في يديها اساور
ويبدوا لك اللغم في صحنها

وبين الصبايا
 هي الحرب
 اول مؤمنة بالدموع
 واول كافرة بالطرب

 هي الحرب
 ارث الجدود لنا من قرون
 ونحن كما شاء آبائنا ان نكون
 شعوب تسير بلا بوصلة
 وتسعى إلى موتها هرولة
 ونحن العرب
 ولدنا وفي فمنا قبلة
 ولدنا وفي يدنا مقصلة
 وسكينة نصلها من ذهب
 وكنا صغار نحب الشغب
 وكنا طوال سنين الطفولة
 نقلد فرساننا في القبيلة
 فنؤم ان السلاح رجولة
 وان اصطياد الحمام بطولة
 وكنا نظن بان قنابل آبائنا في رفوف الخشب
 وتلك الرصاص التي أورثونا
 .. لعب..
 كبرنا وادخلنا اهلنا المدرسة
 وفيها تعلمنا كل دروس الغباء والخرافات
 والهلوسة
 وكان المعلم في حصة الهندسة
 يعلمنا كيف نبني السجون
 وكان معلمنا في الفنون
 يعلمنا من فنون القتال
 اقتحام الحصون

فيها التقدم امر محال
 وما من مجال بها للتراجع او للهرب

 هي الحرب
 دكان الموت بسوق العرب
 ومن الف عام
 تبيع لهم حتفهم في علب
 ومن اجلها يذبحون الحمام
 ومن اجلها ينفقون الذهب
 هي الحرب بنت الرماد
 وام اللهب
 هي الحرب يا بن الشقاء والتعب
 هي الحرب شر اشر فلا تنتظر
 بأن يغدوا دخانها في السماء سحب
 ولا تنتظر
 بأن يغدوا في يدها الرمح غصن عنب
 هي الحرب تنين نار
 يرى كل شيء حطب
 فلا ترتقب خلف نيرانها جنة
 ولا تنتظر من يديها الرطب
 هي الحرب
 اخت الشقاء وبنت الدماء وام المنايا
 هي الحرب
 إن تاق اطفالنا للطعام
 تجيء وبين يديها صحن الشظايا
 وفي عيد ميلادهم كل عام
 تدس القنابل تحت وسائدهم كهدايا
 هي الحرب عمياء
 لسيت تميز بين وجوه الضحايا
 وليست تفرق بين الرجال

وكنا كما شاء اجدادنا ان نكون
 دعاة هلاك واهل منون
 وقادة حرب بغير رتب
 نحج إلى نارها مؤمنون
 ونعبد في حبها الف رب
 واعددنا من اجلها ما استطعنا
 من كرهنا والغضب
 كرهنا الجميع
 وماذا عسانا نقول
 كرهنا الجميع
 وشرعنا احقادنا بالرسول
 كرهنا الجميع
 يهودا هنودا نصارى مغول
 واعددنا لهم
 من رباط الخيول وقرع الطبول
 وسجع الخطب
 دخلنا الحروب
 كما شاء خالقنا في السماء.. وكتب
 فمزقنا اكباد بعض وما من سيب
 سوى اننا من بلاد العرب
 فيا للجنون
 ونحن كما فعل الأولون
 سننقل ثاراتنا للبنون
 ونورثهم نارنا والحطب
 وحين هوت
 وهم يكبرون..
 على يدهم يستمر اللهب
 على يدهم يستمر اللهب.

(*) شاعر وصحفي يمني

وضرب الرقاب
 وبقر البطون
 وكنا نردد من خلفه بإجتهد
 نشيد الرماد
 ((خندقي قبري
 وقبري خندقي))
 ((وحيا..وحيا بداعي الجهاد))

كبرنا كبرنا
 وصرنا شباب وخلف الظهور رمينا الكتاب
 وكان معلمنا في الحساب
 يقص علينا خلال الدروس
 تفاصيل حرب البسوس
 وغزوة بدر وذات الصواري
 وذكرى انهيار بلاد المجوس ونحن جلوس
 نحقد في وجهه في عجب
 عشقنا بطولاتهم في الكتب
 فيا للغباء
 وكنا نلقن في حصة الكيمياء
 وفي حصة الجبر والفيزياء
 نشيد اللهب
 نشيد جميع شعوب العرب
 من القدس حتى حواري حلب
 وكان معلمنا في الادب
 يعلمنا فن سجع الخطب
 كبرنا وصرنا تلاميذ حرب
 كما شاء استاذنا..واحب
 فحطنا ميادينها عن كتب
 ويا للجنون
 مشينا اليها برمش العيون

أفعوانٌ أعزب

يبدو أكبر وأكثر مما أتوقع
كلما أفرغت انتباهي
كلما تنازلت عن هيمنتني عليه ونسيته

هذه أحواله
يتذكرني عندما لا أتذكره
له خيالاته يلدغ بها
له تذاكره يسافر
له حزنه المستوحش الصامت
ورقصته الماجنة

تربكه ورقة نقدية فئة خمسين ريال
تخرج مبخرةً
من حقيبة امرأة فاكهة
ويسعد بإعادة الفكّة لها

تنتابه رعشة الصوفي وجذبتة
بتماس أصابعه بأصابعها
وحده بي يفضحني
يحترم احمراري
يصير حمارًا
يعتذر ويغيثُ
كثورة برتقاليةٍ
لخصوبة قادمة

* عمرو الارياني *

يتمشي في أزقتي
ويصافحني كل صباح

الناسك المشدوه
المتشدد الطائش
المتفرد بعقله
المزاجي
المتمرد على الآناتين الجلديتين
و ينفعل باصقًا على الوقت

كتب قبل أن يقرر المهادنة ويصغر :
تنازلت عن بعض طقوسي

كي تنام
ولن أسمح
بأي تسلل منك أيها المالك كما تعتقد

ولأني لا أشرب
أكتب بدفقي خاص

أفعوان أعزب
موجود دوني في اللغط
في عدم الخلط في عيون المهتاجات

أفعاونُ
لا يُعلن ولا يلعن
يعطس فراغاً متى أصابته الحموضة
فيصير شاعراً وإرهابياً

ومأمور ضرائب
وصحن سلطة بالماينيز
وسي دي

أفعاون شرقي لا غربي
مهما ارتدته الماركات العالميةُ
من القطن
حتى طريق الحرير من اندرويلات
هو ينحني
لمشهد قبلي في عيد الأضحى

ويعشق الهوبنة * ومدلل :
(يا عمرو
عُمرَك كن جي ليليَّة
وَدِّي جَرَمَلَك معك
وَأَلْحَقُ الكرديةُ)*

هو المتخلف عني والمتقدم معي
والقديم فيَّ
لا يوقد بل يوقد عالماً هلامياً
محتشداً له أسبابه
ولو لم أمسسه

هو دائم الاحتجاج :
على كَيْف ؟! بِانْحِصَلْ وَيَلَّا بَسْ سُهَّان؟

(*) شاعر يميني

هامش :

الهوبنة : دذونات من التراث كانت عمتي فاطمة تحسن غنائها .
الجرمل : السلاح الآلي الألماني الصنع . الكردية : بندقية كندية .

”فقرٌ وطني“

مازن رفعت *

جئت لأشارك!

_ لكنك حامل!

_ في شهري السابع ، كما أن بطني ليست كبيرة ولن تؤثر على شكلي!
_ لكنها ستؤثر على أداءك في المسرح!
_ اطمأن من هذه الناحية ، استطيع التحرك برشاقة في أرجاء المسرح دون صعوبة!

_ هذا خطر عليكِ وعلى جنينك!

_ أنا أدرى بجسدي وبعيني!

_ لا يمكنني أن أجازف بك وبعينيك!
انتظري حتى تلدي ، وأعدك بأنك ستكوئين الراقصة الرئيسية في الحفل الوطني القادم! تقول هي بغصة والدموع تتكور في مقلتيها: أنتظر سنة كاملة؟! كيف سأصرف على هذا الجنين؟! إن لم أشارك فسيموت الجنين جوعاً وأنت تعلم حالي وأني بالكاد أصرف على ولديين!

_ وإن تركتكِ ترقصين فقد تخسرين جنينك!

_ سيكون قدره وهذا كفيلاً بتخفيف العبء عليّ وبدل أن أنفق على ثلاثة سأنفق على اثنين!

_ لكنك نسيت شيئاً!

_ ما هو؟

_ أنتِ تجازفين بحياتك أيضاً! وبهذا

أيها الشعب العظيم ، أيها الشعب الصمد الصابر ، هنيئاً لكم هذا العيد الوطني ، عيد الاستقلال ، الذي تحرر فيه شعبنا من الاستعمار ، الغاشم الحقير ، ضحى فيه خيرة أبناء هذه الأرض بدمائهم الزكية الطاهرة من أجل أن ينال هذا الشعب العظيم ، حريته ويستعيد كرامته ، كإنسانٍ حرٍ يواصل مسيرة الحرية في بناء هذا الوطن والدفن بعجلة تنميته نحو الآفاق . وبمناسبة هذه الذكرى الثمينة والغالية علينا جميعاً ، فقد تقرر إقامة حفلٍ ضخم لهذه المناسبة تليق بتضحيات شعبنا، والذي سيشرفه الرئيس بحضوره برفقة اعضاء الحكومة وعددٍ من المسؤولين .

بجسدٍ واهنٍ هزيل ، وبطنٍ تورمت بسبعة أشهر ، جاءت تلهث ، ترفع برقعها لتكشف عن وجه شاحبٍ غطته قطرات العرق ، إلا أن مواطن الجمال فيه أبت أن تندثر في خضم هذا الشحوب والاعياء ، نظر إليها مصمم الرقص وسألها متعجباً: ما الذي أتى بك؟! أجابت في اعياء: إنه العيد الوطني وقد

وشماله ، ومن خلفه عددٌ مهول من المسؤولين ، وملاً الصحفيون والحاشية ما تبقى من المقاعد . وبعد تدافع عدد من المسؤولين لإلقاء خطاباً طويلة نام في وسطها بعض الحضور ، وتباري بعض الشعراء في مدح الرئيس والوطن والشهداء ، جاء الإعلان عن الحفل الفني ، أنسلت إلى المسرح برفقة زوجها وبقية الراقصين ، يرقصون على أنغام أوبريت وطني ، ثم قدمت هي في وسطها رقصة انفرادية ، أذهلت الحضور بمهارة حركاتها ورشاقة ميلانها ، هجمت عليها الآلام فجأة محاولة أن تبطل رقصتها، فاستعانت بخبرتها الطويلة كي تحتال على آلامها وتستمر في رقصتها ، فخذلها رحمها ، ونزف بشدة ، استمرت هي في الالتفاف والدوران والميلان وسط دماءها التي غطت المسرح ، حتى سقطت منهيةً الرقصة ، نهض الرئيس واعضاء حكومته والمسؤولين والصحفيين والحاشية يصفقون بحرارة لهذا العرض الفني وللدماء التي سالت ظناً منهم أنها جزءاً من العرض .

في المستشفى اخبروا الزوج أن الجنين نجي لكن زوجته قد فارقت الحياة ، واثناء قبض الأجر أعطوه أجره كاملاً بينما أجر زوجته كان منقوصاً ، وعندما اعترض أخبروه أنهم خصموا أجر عامل النظافة الذي قام بتنظيف أرضية المسرح من دم زوجته .

(*) قاص يميني

تخسرين كل شيء وتتركين خلفك أيتاماً !
 _ لديهم أب يراهم ! كما أن السعي في سبيل لقمة العيش صار مجازفة !
 _ ألا يكفي أن زوجك سيشارك في الحفل !
 _ أجره سيكفي الولدين فقط أما أجري لمن هو مختبىء في احشائي !
 _ لا بد أن أسأل زوجك قبل أن أوافق !
 _ لك هذا !

ينادي مصمم الرقص على زوجها الذي يشارك في تدريبات الرقص ، يقترب زوجها ، يسأله المصمم : زوجتك تريد أن تشارك في الحفل فما قولك ؟

الزوج : أنا موافق !
 _ ألا تخشى على صحتها ؟!
 _ أنا أدري بصحتي !
 _ لم أسألك أنتِ ، أريده هو من يجيب !
 _ أيها المدرب نحن لا نرقص إلا مرة في سنة لأن هذه البلد لا تعرف الاحتفال إلا بالأعياد الوطنية وبقية الأيام نقضيها بالرقص على جوعنا وأوجاعنا !
 يقول المصمم بعد هنيهة : أفهم ما تقولون لكنني ..

_ إن كنت في شكٍ من قدرتي جربني !
 يصمت المصمم برهة ثم يجيب : هذا المييدان وهذا الفرس !
 تدخل في حماس ، وترقص ببراعة اقنعت المصمم وأطفأت نار القلق في قلبه .

وفي يوم الحفل ، جلس الرئيس في مقدمة المسرح وتوزع اعضاء حكومته عن يمينه

قراءة في ديوان (كم الطعنة الآن) للشاعر / كريم سالم الحنكي (١)

بقلم: د/عباس حسن صالح (٢) *

أولاً: الديوان

اختار الشاعر (كم الطعنة الآن) (3) عنواناً لديوانه الصادر عن وزارة الثقافة — الجمهورية اليمنية، عام 1995م، وجاء في (71) صفحة من الحجم المتوسط، واشتمل على (25) نصاً شعرياً ذيلها الشاعر بزمان تلك النصوص ومكانها؛ فوجدنا أنه قد نظم (11) نصاً في مدينة عدن، و(6) نصوص في مدينة صنعاء، بينما ترك (8) نصوص مهمة لم يحدد زمانها ومكانها. ومن خلال ذلك يمكننا القول إن قصائد الديوان قد نُظمت بين الأعوام 1987م — 1992م. وهذا الحصر والتحديد يُعين الناقد إلى حدٍّ ما من الوقوف على بعض السمات الأسلوبية وبيان دلالتها. ومن هنا فقد وجهنا الجزء الأول من القراءة للمعجم الشعري، فدرسنا (20) نصاً شعرياً من نصوص الديوان وتجاوزنا (5) نصوص هي: ((عمّان، نادي البحارة، حصن امبلد، عفة وارتياب)).

والديوان يستحق أن يحظى بدراسة أكثر شمولاً من هذه القراءة التي اقتصرنا فيها على المعجم، والأساليب الشعرية، وفقاً للمساحة المتاحة لنا في هذا العدد.

هذه دراسة متواضعة أو لنقل قراءة متواضعة في ديوان (كم الطعنة الآن)، للشاعر المبدع كريم سالم الحنكي؛ وحينما نقول مبدع فإننا نقصد ذلك بكل ما تحويه الكلمة من معنى؛ فكريم الحنكي أقل ما يمكن أن يُقال عنه إنه شاعرٌ يمتلك نواصي القصيد، ويتصرف في تشكيل صورها وتركيب معانيها بحرفية وتقنية عالية دونما تكلف، شاعر ينحت من جسد الكلمات مشاعلاً من الطموح والأمل وحب الحياة في وجه الظلام واليأس والموت؛ في نصوص شعرية تجعل المتلقي مشدوها لبراعتها؛ فيعيد قراءة النص مراراً ومرات؛ فلا يشبع من جماله ولا يملُّ من تكراره.

ولا أخفي القارئ الكريم سرّاً أن ذلك ما قادنا جبراً، لا تكريماً أن نقدم له هذه الدراسة التي اقتصرنا فيها على اللغة الشعرية؛ ووفقاً لذلك فإن الدراسة ستنحصر في قسمين: الأول منهما سنخصصه للمعجم الشعري، بينما سنخصص القسم الثاني للجانب الأسلوبي، وأعني الأساليب الشعرية.

ثانياً: المعجم الشعري

ومرادفاته في (36) موضعاً من الديوان (1)، ويقابله ذكر النهار ومرادفاته في (9) مواضع فقط (5)، أي بنسبة (1/4) من التكرار. ويأتي تلك الثنائية، ثنائية الموت والحياة، حيث تكرر ذكر الموت ومرادفاته في (26) موضعاً من الديوان (6)، ويقابله ذكر الحياة في (4) مواضع فقط (7)، أي بنسبة أقل من (1/4).

ويبدو جلياً من هذه الثنائيات التكرار الطاعني للفظ (الليل) بما يحمله من دلالة الظلام والوحشة، وغلبة حضوره على لفظ (النهار) بما فيه من دلالة النور والحركة والبهجة، وكذلك هيمنة لفظ (الموت) بوصفه أقصى تجربة يعانها الإنسان، مقارنة بلفظ (الحياة) وما يحمله من الدلالة. ووفقاً لذلك يمكننا القول بسوداوية تلك المرحلة من حياة الشاعر؛ فقد وَشَتْ الثنائيات الضدية التي وظفها الشاعر — بوعي منه أو بغير وعي — بحقيقة نظرته للحياة خلال تلك السنوات الست (8).

ومع ذلك فإن الشاعر قد حاول كسر غلبة هذا الانزياح السلبي (السوداوي) من خلال ثنائية الروح والحلم، ويتجلى ذلك في التكرار الأسلوبي للفظتي (الروح والحلم)؛ فقد ذكر الشاعر لفظ (الروح) صراحة في (18) موضعاً من الديوان، ويوازي ذلك حضور لفظ (الحلم) الذي جاء في (18) موضعاً من الديوان أيضاً، ونحن نرى أن تكرار لفظتي (الروح والحلم) وفقاً لما يحملانه من دلالة؛ فإنهما يمثلان طموح

بما أن الدراسة المعجمية تتجه غالباً إلى الكلمة المفردة، فلا بد لنا من الإشارة إلى قول يوري لوتمان الذي يرى أن ((... الكلمة في الشعر هي في الأصل كلمة تنتمي إلى اللغة، وهي وحدة في مَتْنٍ يُمكن أن نجد لها في القاموس ... ولكنها في الشعر أكبر قيمة من تلك التي في نصوص اللغة العامة، وليس صعباً أن نلاحظ أنه كلما كان النص أكثر أناقة وصقلاً، كانت الكلمة أكثر قيمة، وكانت دلالتها أرحب وأوسع)) (4).

وإضافة إلى ما ذكر (يوري لوتمان) وبالانتقال من العام إلى الخاص، فإننا نؤكد أن للكلمة قيمة أكبر في المعجم الشعري، لأنه في الغالب يكون محصوراً في كلمات معينة — يكررها المبدع بوعي أو بغير وعي — فيجد من خلالها الناقد، والقارئ الحصيف مفاتيح النص الشعري؛ فالمعجم الشعري يتحدد من خلال مجموعة الألفاظ التي تبرز لدى شاعر معين أو مجموعة من الشعراء حتى تغدو ملمحاً أسلوبياً يتصف به نتاجهم الشعري.

وذلك ما تجلّى لنا في ديوان (كم الطعنة الآن) الذي جسد معجمه الشعري صراعا بين عدد من الثنائيات الضدية كثنائية الليل والنهار، والموت والحياة، وانكفاء الروح وتوجهها وطموحها لتحقيق أحلامها، فمثلت هذه الثنائيات الضدية سمة بارزة للمعجم الشعري؛ وفقاً للآتي:

ثنائية الليل والنهار: تكرر ذكر الليل

وإن لم يحقق ذلك، فإنه يُعدُّ من باب الغموض والتعقيد الذي يُفقد النص جماله وقيّمته الفنية والبلاغية.

وأشار الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى جمالية التقديم والتأخير في قوله: ((... هو بابٌ كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يُفترُّ لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مَسْمَعُهُ، وَيَلْطُفُ لَدَيْكَ مَوْقَعُهُ، ثم تنظرُ فتجد سَبَبَ أَنْ رَاقَكَ وَلَطُفَ عِنْدَكَ، أَنْ قُدِّمَ فِيهِ شَيْءٌ وَحُوِّلَ اللَّفْظُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ)) (11).

والتقديم والتأخير سمة يتميز بها شعرنا العربي قديمه وحديثه، وليس شاعرنا عن ذلك ببعيد، ففي كل قصيدة من ديوانه تلقاك براعته ويدهشك أسلوبه في تشكيل الصورة الشعرية اعتماداً على هذه السمة الأسلوبية، ومن ذلك ما نجد في قصيدة (صديقي الذي لا يُشابهه) (12) حيث قول (13):

وَمَا كُنْتُ أَدْرِكُ أَنَّ حَمِيمَةَ اللَّحْظَاتِ
سَتَغْتَالُهَا

الطَّلَقَةُ الْآتِيَةُ (14)

وَالكَابَةُ

والأصل في الجملة أن يقول:

ستغثال الطلقة الآتية اللحظات الحميمة.

وهذا أسلوب إخباري مباشر لا يثير النفس، فهو أقرب إلى النثر منه إلى الشعر، لا تقديم ولا تأخير فيه يلفت الانتباه ويُعْمَلُ الفِكر، وإن كان التجسيد الاستعاري

الشاعر وإصراره على تحقيق أحلامه مهما كانت الظروف قاهرة، كما يُبينه قوله (9):

هُوَ الْبَرْقُ يَأْتِي

فتشتعلُ الرُّوحُ تحمَرُ جمرُها

وتضيءُ الحياة بوجه المدى

ومثل ذلك قوله (10):

نجمةٌ من يدي

سقطت سهوةً فارتخت جمره الروح

وانهار بي بلدي

كلُّ موتٍ بلدٌ

والرُّوحُ ذاكِرةٌ بلا جَسَدٍ

ثالثاً: الأسلوب

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على الأساليب الشعرية في ديوان (كم الطعنة الآن) من خلال أسلوب التقديم والتأخير وأسلوب الحذف، والتكرار اللفظي والصوتي وأثرهما في تشكيل الموسيقى؛ فضلاً عن أثرهما في تشكيل الصورة الشعرية؛ وإن كُنَّا نرى أن الصورة الشعرية، والموسيقا تستحقان دراسة مستقلة.

أسلوب التقديم والتأخير

تعتمد الجملة العربية في تركيبها على عناصر معينة، لكل منها رتبة خاصة، فتبنى وفقاً لنسق معين في ترتيب مكوناتها، وإذا خالف التركيب اللغوي هذا الترتيب عدَّ ذلك خروجاً على الأصل، لذلك ينبغي أن يُحقق هذا الخروج — من تقديم وتأخير وحذف — معنىً من معاني الكلام ودلالاته،

غدرًا؛ فجاءت الصورة موغلة في تصوير الأم.
 رابعاً: ذكرنا فيما تقدم أننا أمام شاعرٍ
 يمتلك نواصي اللغة مثلما يمتلك نواصي
 القصيد، ففي قوله:
 أن حميمية اللحظات ستغتالها الطلقة
 الآتية.

لقد كان يمكنه القول (ستقتالها) —
 بالقاف — بدلا عن (ستغتالها) — بالغين —
 وهي تفي بالمعنى لغة ودلالة (15)، ولكنه
 آتَرَ استخدام (ستغتالها) لأنه يدرك الفرق
 الدقيق بين اللفظتين، فالاغتيال لا يكون إلا
 خفية وغدرا أي أن يُخدع ويُؤخذ فيقتل في
 موضع لا يراه فيه أحد (16)، بينما لفظ
 (القتل) لا يحمل مثل هذه الدلالة. لذلك
 يُمكننا القول: أن الشاعر قد كان موفقا في
 استخدام الجملة الفعلية (ستغتالها) التي
 جاءت متمكنة في موضعها ومناسبة لما يريد
 التعبير عنه.

وفي جانب آخر من أسلوب التقديم
 والتأخير وقريب مما تقدم قوله في قصيدة
 (القارب) (17):
 والقَارِبُ المَهْزُؤُلُ كَلَّ (18) من العَوَاصِفِ
 والنِّزَاعِ.

مع أن مراعاة التركيب النحوي للجملة
 كان يُحْتَمُّ عليه أن يقول:
 كَلَّ القَارِبُ المَهْزُؤُلُ من العَوَاصِفِ والنِّزَاعِ.
 ويرى علماء البلاغة (19) أن تقديم المسند
 إليه في الجملة التي مسندها فعل يصلح
 لأمرين:

الأول: تقوية الحكم وتقريره وتوكيده.

قد أكسبه مسحة من جمال.
 بينما نلمس في الجملة الأصلية جمالية
 التركيب اللفظي؛ الذي ما كان له أن يظهر
 لولا براعة التقديم والتأخير من خلال الآتي:
 أولاً: قدّم الشاعر المفعول به وصفته
 (حميمية اللحظات) أو (اللحظات الحميمية)
 على الفعل والفاعل (ستغتال / الطلقة) وفي
 ذلك دلالة بلاغية، فقد أراد الشاعر أن يُبيِّن
 فداحة الخطب الذي ألمَّ به في فُقُودِ أخيه
 الذي قُتلت معه كل لحظة حميمية؛ فلا
 يمكن لأحد أن يُعوّضه فُقُودِ أخيه؛ ولا عن
 تلك اللحظات؛ لذلك لم يلتفت إلى الفعل
 والفاعل وقدم أثر جرمهما العظيم، والألم
 الذي تركه في نفسه.

ثانياً: تمكّن الشاعر من خلال هذا
 الأسلوب كسر أفق التوقع والانتظار عند
 الملتقي، فحقق عنصر المفاجأة، وذلك ما
 يجعل أثر الانفعال الناتج عن تلك الخيبة
 باقيا وعالقا في الذهن، فقوله: (حَمِيمِيَّةُ
 اللُّحُظَاتِ) بما فيها من رقة وجمال يوحي
 بأن ما سيلبها سيكون أكثر رقة وجمالا،
 ولكن الشاعر يكسر أفق الانتظار عند
 القارئ ويصدمه بقوله: (سَتَغْتَالُهَا) وتلك
 من مزايا أسلوب التقديم والتأخير في اللغة.
 ثالثاً: أسهمت الصورة الاستعارية
 التجسيدية في قوله: (وَمَا كُنْتُ أَدْرُكُ أَنَّ
 حَمِيمِيَّةَ اللُّحُظَاتِ سَتَغْتَالُهَا الطَّلَقَةُ الآتِيَّةُ)
 في ثراء الصورة الشعرية، حيث استعار لفظ
 (الاغتيال) بما يحمله من دلالة لـ(اللحظات)
 فمنحها الحياة التي سلبتها إياها الرصاصة

إلى الإيجاز من خلال إسقاط بعض مكونات النظام اللغوي من الصياغة؛ لوجود قرينة في سياق الكلام تشير إلى العنصر المحذوف في الجملة من غير إدخال بالمعنى. ولما كانت البلاغة العربية تهدف إلى الإيجاز وتهتم به؛ فإن المبدع المتمكن يلجأ إلى الحذف في بناء جملته وتركيبه ليُوصل إبداعه في أقصر صورة من اللفظ، فيُشدَّ انتباه المتلقي، ويثير حسه، حتى يفهم بالقرينة، فيسهل عليه إتمام المعنى، واستحضار الدوال الغائبة التي طواها التعبير.

ومما يدلُّ على بلاغة الحذف قول الإمام الجرجاني عنه: ((... هو بَابٌ دَقِيقُ الْمَسْلَكِ، لَطِيفُ الْمَأْخِذِ عَجِيبُ الْأَمْرِ، شَبِيهُ بِالسَّحْرِ، فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرَكَ الدُّكْرَ، أَفْصَحَ مِنَ الدُّكْرِ، وَالصَّمْتِ عَنِ الْإِفَادَةِ أَزِيدَ لِلْإِفَادَةِ، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ بَيَانًا إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ)) (20).

والحذف في ديوان شاعرنا ينقسم إلى قسمين: قسم، تُشير إليه الدلالة التركيبية للجملة العربية؛ والآخر، تركه لخيال القارئ ليُتممه، وما يحسب لشاعرنا في هذا الباب أن مواضع الحذف لا تخلو من وجود القرائن التي تدل عليها في القسمين. ومن القسم الأول الذي قرينته دلالة تركيب الجملة ما نجد في قصيدة (ظلال) في قوله (21):

هَلْ كَلَّهْمُ ذَهَبَا

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا أَشْيَاءَهُمْ، حَمَلُوا

أَسْمَاءَهُمْ، حَمَلُوا الصُّبْحَ الَّذِي هِيَآتُهُ

والثاني: الاختصاص؛ أي اختصاص المسند إليه بالحكم؛ فقوله: (القاربُ المهزولُ) قدم فيه المسند إليه على المسند الجملة الفعلية (كَلَّ)؛ فأفاد تقوية الخبر.

وبتقديم المسند إليه وتأخير الفعل تحولت الجملة من جملة فعلية إلى جملة اسمية، فتحول الفاعل إلى مبتدأ والجملة الفعلية (كَلَّ) إلى جزء من جملة خبرية لإتمام معنى المبتدأ، لقد أراد الشاعر أن يزيد في تأكيد حكم المسند إلى المسند إليه ويقرره في الأذهان، فدفع بالمسند إليه (القارب المهزول) وأخَّر خبره كي يستعد ذهنه لاستقبال الخبر بعد أن عرف المخبر عنه.

وإضافة إلى ما تقدم فقد كان للصورة الاستعارية التشخيصية إثر كبير في النهوض بالمعنى في قوله: (والقاربُ المهزولُ كَلَّ من العواصفِ والنزاعِ)، حيث استعار لفظتي (المهزول/ كَلَّ) للقارب فنقله بذلك من صورته الجمادية، وبعث فيه الحياة فإذا به كائن حي ولكنه (مهزول) يشعر بالإرهاك والتعب (كَلَّ) لأبسط جهد يقوم به.

وختاماً وتجنباً للإطالة فإننا سنكتفي بما قدمنا، مع أنك لن تجد قصيدة في الديوان تخلو من أسلوب التقديم والتأخير، وقد كان الشاعر موفقاً في توظيفه فنياً في كثير من النصوص.

أسلوب الحذف

الحذف من الأساليب البلاغية التي تهدف

حيث نصب (ظلاً) في الموضعين مع أن حقها الرفع على الابتداء (ظلاً) وذلك ما يُسميه النحاة (الاشتغال)، ووفقاً لرأيهم فالاسم (ظلاً) منصوب بفعل محذوف — تدل عليه الجملة الفعلية — وتقديره هنا (حاورت، حاولت) والجملة الفعلية بعده تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

ومع أن هذا يوافق ما ذهب إليه النحاة؛ إلا إنني أرى خلاف ذلك فالأسلوب البلاغي الذي يوحي به النص يجعلنا نذهب إلى أن الشاعر قد نصب (ظلاً) هنا على الاستثناء والتقدير فيه قولنا:

لَمْ أَجِدْ إِلَّا ظَلاً أَحَاوِرُهُ
لَمْ يَبْقَ إِلَّا ظَلاً أَحَاوِلُهُ

فالاستثناء هنا ملغي و (إلا) أداة حصر و (ظلاً) مفعول به منصوب للفعلين (أَجِدُ / يَبْقَى) وهو أبلغ في الدلالة، كما إنه يوافق التركيب النحوي، ويوافق القرينة التي ذكرها الشاعر في بداية النص في قوله:

لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ سِوَى ظَلٍّ أَحَاوِلُهُ.

وما يؤيد قولنا إنه أبلغ في الدلالة أن الشاعر يريد أن يقول: مع أن هؤلاء الشهداء قد ذهبوا إلا أن وميض صورهم ما يزال عالقا في ذهنه ووجدانه فهو يحاوره، ويُحاول في أثناء ذلك أن يُثبِّت صورهم في ذاكرته من خلال ما بقي ماثلاً له من ظلالهم أي صُورِهِم(22).

ومن القسم الثاني الذي تركه الشاعر لخيال المتلقي قوله:

يقول: المسافة بين الرصاصة والقلب

الرَّيْحُ وَارْتَجَلُوا فِي اللَّيْلِ مَقْصَلَةً
ولو أننا قرأنا هذا الجزء من النص بهذه الطريقة:

هَلْ كَلَّهْمُ ذَهَبُوا؟

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا أَشْيَاءَ هَم؟

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا أَسْمَاءَ هَم؟

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا الصُّبْحَ الَّذِي هِيَآتِهِ الرَّيْحُ؟

فإننا سنشعر بأهمية الحذف الذي لجأ إليه الشاعر لقصد الإيجاز وإثارة ذهن المتلقي، ذلك أن أصل العبارة في النص ينبغي لها أن تكون على هذا النحو:

هَلْ كَلَّهْمُ ذَهَبُوا؟

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا أَشْيَاءَ هَم وَارْتَجَلُوا فِي اللَّيْلِ مَقْصَلَةً؟

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا أَسْمَاءَ هَم وَارْتَجَلُوا فِي اللَّيْلِ مَقْصَلَةً؟

هَلْ كَلَّهْمُ حَمَلُوا الصُّبْحَ الَّذِي هِيَآتِهِ الرَّيْحُ وَارْتَجَلُوا فِي اللَّيْلِ مَقْصَلَةً؟

ونلاحظ هنا كيف استطاع الشاعر أن يَشْحَذَ انتباه المتلقي لما حُذِفَ من الكلام؛ ويوصل العبارة في أجمل تشكيل بلاغي وأوجز صورة لفظية، وما كان له أن يُحقق ذلك لولا ميزة أسلوب الحذف الذي وظَّفه توظيفا مناسباً في هذا النص.

ومن أسلوب الحذف في هذا النص أيضاً ما نجد في قوله:

ظَلاً أَحَاوِرُهُ

ظَلاً أَحَاوِلُهُ

لَكِنِّي تَعَبُ

موضوع الحذف في قوله:
 فَتَبَرُّقُ فِي مُقْلَتِيهِ الرُّؤْيُ وَيُقْبَلُنِي ...
 لا يستقيم معه إلا أن نقول بكل ألم (قبلة
 وداع) فيقرأ البيت على هذا النحو:
 فَتَبَرُّقُ فِي مُقْلَتِيهِ الرُّؤْيُ وَيُقْبَلُنِي قُبْلَةً
 وَدَاعٍ
 وذلك يوافق سياق الأبيات السابقة
 واللاحقة للحذف، ويؤكد ذلك أن الشاعر
 قد كان (ملتبسا بالغموض) ولم تكن الرؤية
 واضحة لديه؛ لذلك لم يكن يدرك أن تلك
 كانت قبلة الوداع.

ومثل ذلك قوله:
 تُرَى كَان يَدْرِكُ أَنَّ الْهَوَاءَ
 سَيَصْبِحُ قَبْرًا لَهُ - كَيْفَ تَتَسَّعُ الْأَرْضُ ...
 والبرقُ تنأى به السَّمَوَاتُ
 وتغتاله السُّحْبُ الْخَاوِيَةُ
 والرَّتَابَةُ
 وموضع الحذف في قوله:
 كَيْفَ تَتَسَّعُ الْأَرْضُ ...؟
 وهو سؤال ناقص لا يتمُّ إلا بقولنا:
 كَيْفَ تَتَسَّعُ الْأَرْضُ قَبُورًا لِمَنْ هُمْ دُونَهُ؟
 وكذلك لمن لا يستحقون أن يُقْبَرُوا فِي هَذِهِ
 الْأَرْضِ الطَّاهِرَةِ؛ ويؤيد قولنا إن الشهيد
 (أحمد سالم الحنكي) لم يُقْبَرِ كَمَا يَسْتَحِقُّ،
 وَأَنَّ أَهْلَهُ وَذَوِيهِ لَمْ يَحْظُوا حَتَّى بِفُرْصَةِ
 الْوَدَاعِ الْآخِرِ.

رابعاً: الموسيقى
 مما يُعْلَمُ بدهاهة أن جمال الإيقاع
 الشعري لا يقف عند الجانب الصوتي
 الخارجي (الوزن والقافية) فهو أيضا ((...))

متسع
 للحديث قليلا عن الفن، أو
 لقصيدة شعر مغايرة
 إلى أن يقول:
 لَتَفْسِيرِ غُصْنٍ يَنْقُرُ نَافِذَةً أَوَّلَ الْفَجْرِ
 أَوْ ...
 ويُعَدُّ لَهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْمَوْتِ
 وَالْقَامَةَ الْعَالِيَةَ
 وَالْمَهَابَةَ
 والتقدير لِمَا حُذِفَ بَعْدَ (أَوْ) فيما تقدم
 يستقيم مع قولنا:

لتفسير غُصْنٍ يَنْقُرُ نَافِذَةً أَوَّلَ الْفَجْرِ
 أَوْ مُتَّسِعٍ لِلرِّصَاصَةِ فِي صَدْرِهِ
 وَيُعَدُّ لَهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْمَوْتِ
 وَالْقَامَةَ الْعَالِيَةَ
 وَالْمَهَابَةَ
 وذلك يوافق معنى البيت الذي يليه،
 كما أنه يوافق التكرار الذي يلح عليه
 الشاعر من ذكر الرصاصة والصدر أو القلب
 كما هو واضح في أكثر من موضع في النص.
 ومثل ذلك قوله:

تُحَاصِرُهُ الْحَادِثَاتُ
 قِيَهْمِسُ بِي إِهْمَا الْأَرْضُ حَانِقَةٌ وَالْحَيَاةُ
 مُنَاوِنَةٌ
 فَتَبَرُّقُ فِي مُقْلَتِيهِ الرُّؤْيُ وَيُقْبَلُنِي ...
 غَيْرَ مَا أَنَّنِي كُنْتُ مُلْتَبِسًا بِالْغَمُوضِ
 وَمَا كُنْتُ أُدْرِكُ أَنَّ حَمِيمِيَّةَ اللَّحْظَاتِ

سَتَخْتَأُ لَهَا
 الطَّلَقَةُ الْآتِيَةُ
 وَالكَابَةُ

إلّا ((... بقوة التهدي إلى العبارات الحسنة يجتمع في العبارات أن تكون مستعذبة جزلة ذات طلاوة، فالإستعذاب فيها بحسن المواد والصيغ والائتلاف ... والطلاوة تكون بائتلاف الكلم من حروف صقيلة وتشاكل في التأليف ... والجزالة تكون بشدة الطلب بين الكلمة وما يجاورها وبتقارب أنماط الكلم في الاستعمال)) (25)، ويمكننا الوقوف على هذه السمة في كثير من قصائد الديوان ومنها قصيدة (صديقي الذي لا يُشابه) التي اقتطفنا منها قوله (26):

تُحَاصِرُهُ الحَادِثَاتُ
فَيَهْمِسُ بِي إِنَّهَا الأَرْضُ حَانِقَةٌ وَالحَيَاةُ
مُنَاوِئَةٌ
فَتَبْرُقُ فِي مُقْلَتِيهِ الرُّؤْيُ وَيُقْبَلِنِي ...
غَيْرَ مَا أَنَّنِي كُنْتُ مُلْتَبِسًا بِالْغَمُوضِ
وَمَا كُنْتُ أَدْرِكُ أَنْ حَمِيمَةَ اللِحْطَاتِ
سَتَغْتَالُهَا
الطَّلَقَةُ الآتِيَةُ
وَالكَّابَةُ
يَقُولُ : سَتَكْتَبُ شِعْرًا ..
فَأُضْحِكُ،
مَا كُنْتُ أَدْرِكُ مَا يَلْمَسُ الرُّوحُ مِنِّي،
كَانَ يُشَكِّلُ صِلَاحَهَا،
وَيُؤَسِّسُ ذَاكِرَةً لَا تُفَارِقُ هَدْيِي ..
كَانَ يَهْيِي مَا يَسْتَطِيعُ مِنَ البَرَقِ فِيَّ
وَمُتَّسِعًا لِلرَّصَاصَةِ فِي صَدْرِهِ
وَيُعِدُّ لِرِحْلَتِهِ اللانهائية الصَّمْتِ زَوَادَةً
قَاسِيَةً (27)
لَا تُشَابَهُ.

يشمل الإيقاع الداخلي المرتبط بالنظام الهارموني الكامل للنص الشعري ... الذي ينحو إلى تأسيس بنية الداخل الإيقاعية المتحركة الحية المستعصية على الرصد الخارجي ... نظرا لعدم استقرارها على حال محددة إذ تتحرك في كل الاتجاهات حتى تتغلغل في جملة أبنية النص وتهتز عبر جميع خيوط شبكته المتلاحمة)) (23).
ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن النصوص الشعرية - عموما - تزداد جمالا إذا أحسن الشاعر توظيف الموسيقى الداخلية، من تناسب موضع الألفاظ والتراكيب، وتناسق توزيع الأصوات؛ فالشعر ((... تنسيق للنظام الصوتي للغنة)) (24).

ولأننا بصدد شعر بنيته الموسيقية غير مستقرّة، ولا يعتمد على الوزن والقافية؛ فلا بد لنا من تتبّع حركة الموسيقى الداخلية والغوص في النصوص الشعرية التي اعتمدت عليها دراستنا، للوقوف على تأثيرها في رقد الإيقاع وتشكيل الصورة الشعرية من خلال الأساليب والصيغ المبتوثة في تلك النصوص، لاسيما التكرار اللفظي والتكرار الصوتي.

التكرار اللفظي

يمكننا من خلال القراءة المتأنية في ديوان (كم الطعنة الآن) الوقوف على ظاهرة التكرار اللفظي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتشكيل الموسيقي للنصوص الشعرية، وقد ذكر حازم القرطاجني أن انسجام الألفاظ والحروف وتألفها لا يمكن تحقيقه

موسيقىً حزين يتجلى في التكرار الصوتي
الذي سنبينه لاحقاً.

وقد كان لهذه الألفاظ فضلاً عن جرسها
الموسيقي شأن آخر، حيث أسهمت في
تشكيل صورٍ شعريةٍ لا تقل جمالاً عن
الموسيقا من حيث التعبير عن الحزن والألم،
ومن ذلك الصورة التشخيصية في قوله:
(والبرقُ تنأى به السَّموات، وتغتاله السُّحبُ
الخواويةُ والرَّتَابَةُ)، وكذلك الصورة التجسيدية
في قوله: (ويُعدُّ لها ما استَطَاعَ مِنَ المَوْتِ،
والقامةُ العالِيَةُ، والمهَابَةُ)، ومثل هذه الصور
الشعرية تستحق إن تحظى بدراسة مستقلة
تُظهر جمالية التشكيل الصوري الذي يتفرد
به شعر الحنكي عموماً والديوان موضوع
الدراسة خصوصاً.

التكرار الصوتي

تُعدُّ ظاهرة التكرار الصوتي سمة من
سمات الشعر عموماً والشعر العربي
خصوصاً ذلك أصوات حروف الهجاء العربية
وفقاً لمخارجها من جهاز النطق تختلف
فتسمع الأذن من هذا همساً ومن هذا
جهازة، ومن أحدها رخاوة ومن الآخر شدّة
وغيرها من السمات الصوتية التي ذكرها
علماء الصوتيات.

ووفقاً لذلك فإنَّ للتكرار الصوتي وظيفة
تنسجم مع السياق العام للنص الشعري
فالمادة الصوتية تكمن فيها إمكانيات
تعبيرية هائلة؛ ومن هنا فقد اعتمد
الشعراء على التكرار الصوتي لِمَا له من

تُرى كان يُدرِكُ أنَّ الهوَاءَ
سَيُصْبِحُ قَبْرًا لَه - كَيْفَ تَتَسَّعُ الأَرْضُ ...
والبرقُ تنأى به السَّموات
وتغتاله السُّحبُ الخاويهُ
والرَّتَابَةُ
حينَ جَاءَوه قالوا لهُ: في الفِرَارِ الحِيَاءُ
هَيَأُوا البَحْرَ،
لكنَّه انتَفَضَتْ رُوحُهُ وأشاحتْ بِأصواتِهِم
مُؤَلَّتَاهُ

وأعدَّ لهم ما استَطَاعَ لِي كي يُبَحِرُوا
في مَرَايَا النِّجَاهِ
فَمَضُوا،
ثُمَّ ماتُوا جميعاً . سَواهُ

ويبدو جلياً من خلال ما استشهدنا به
من النص التزام الشاعر تكرار بعض الألفاظ
المتقاربة النظم والجرس الموسيقي كلازمة
فنية يختصم بها كل جزء من القصيدة، أو
يبيئها بين الأبيات، ومنها على سبيل المثال
تكرار الألفاظ (عاتيةُ / الصافيةُ / العالِيَةُ /
قاسيةُ / الآتِيَةُ / الخاويةُ / الجاثِيَةُ / ثانيهُ)،
وكذلك اعتماده تكرار ألفاظ مثل: (للكتابهُ /
المهَابَةُ / لا تُشابهُ / الكَابَةُ / لا يُشابهُ /
الرَّتَابَةُ / الصَّحَابَةُ)، وبنسبة أقل في الألفاظ
مثل: (الحِيَاءُ / مُؤَلَّتَاهُ / النِّجَاهُ / سَواهُ).

ف نجد أن هذه الألفاظ قد سيطرت على
فكر الشاعر وشكَّلت بؤرة اهتمامه في
تشكيل النص، فَوَشَّتْ بما يدور في نفسه
من لوعة الحزن وشدّة الأسى، فضلاً عن أن
تكرار هذه الألفاظ على مساحات متقاربة
في النص قد جاء مؤثراً لما يحمله من دقِّ

من يأسٍ وأسىٍ مقيم، وما إليها من دواعي
البؤس المتحكمة في النفس (29).

ب: حرف الصاد:

وهو تفخيم لحرف السين وصفيري
مثله، إلا أنه أملاً منه صوتاً وأشدّ تماسكا
... وقد منحته هذه الخصائص الصوتية
شخصية فذةً طغى بها على معظم الألفاظ
التي تصدرها، ليعطيها من نقاء صوته،
صفاء صورة، ومن صلابته شدة وفاعلية،
ومن طبيعته الصفيرية مادة صوتية نقية.
ولجمال صوته وعذوبة موسيقاه ... فإنه يُثير
في النفس إحياءات النقاء والصفاء والطهارة
والبراءة والعزة وقوة الشكيمة ... وهي
مشاعر إنسانية مرهفة، وهو إلى جانب
ذلك يوحى بالأصالة ونبل الروح والفروسية
وهي من موحيات الشدة الصلابة والصلق
والصفاء (30).

ومن هنا يمكننا القول أن الشاعر قد كان
موفقاً إلى حدٍّ كبيرٍ في الإفادة من التكرار
اللفظي والتكرار الصوتي الذي جاء منتظماً
وعلى مساحة زمنية متقاربة في النص؛ فأسهم
في تشكيل الموسيقى التي أراد الشاعر من خلالها
إشاعة - الحزن والألم - فجاءت مصحوبة بترنم
موسيقي حزين يحمل دلالة التّفجّع والتّحسّر؛
وذلك ما نهض به التكرار اللفظي والتكرار
الصوتي وأسهم في إثراء الموسيقى الداخلية
للنص، وذلك ما ألحَّ عليه كوين في قوله: ((...))
إن إيقاع الشعر يجيء من تردد زمني مُتّع

أثر في تقوية النغم وربط أجزاء الكلمات في
النص الشعري، فضلاً عن إسهامه في تشكيل
المعنى.

وما يُثير الانتباه في قراءتنا للنص
السابق (صديقي الذي لا يُشابهه) التكرار
الصوتي لحرفي (الهاء) و (الصاد)، حيث
تكرر حرف (الهاء) في (74) موضعاً من
النص بينما تكرر حرف (الصاد) في (33)
موضعاً، وهذا التكرار الصوتي يحمل دلالة
فنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما أراد الشاعر
التعبير عنه وذلك ما نوجزه فيما يأتي:

أ: حرف الهاء:

وهو حرف مهموس رخو، وما في صوته
من الاهتزازات العميقة في باطن الحلق
يوحي أول ما يوحى بالاضطرابات النفسية.
لذلك فإن صوت حرف (الهاء) يستخدم
للتعبير عفوياً عن اضطراب نفسي معين قد
يُصيب الإنسان (28).

فالإنسان المنفعل الذي يدخل في حالة
بؤسٍ أو حُزنٍ، ولو لعارض مفاجئ لا بُدَّ
أن تنقبض معها نفسه، فينعكس ذلك على
جملته العصبية؛ وتبعاً لذلك لا بد أن ينقبض
لها بدنه ... فينطلق النَّفْسُ الهيجاني من
جوف الصدر إلى مخرج (الهاء) في جوف
الحلق ليتحول إلى صوت ... مضطرب مهزوز
يُعبّر عن تلك الاضطرابات والانفعالات
النفسية التي عاناها لأسباب عاطفية عميقة
الجدور من فواجع الموت، أو لظروف قاهرة

الأذن ... ولا يسمى البناء إيقاعيا إلا إذا اشتمل على تردد ولو بالقوة)) (31).

وختاما؛ وتأكيذا على قولنا إن الصورة الشعرية عند الشاعر الحنكي تستحق إن تحظى بدراسة مستقلة تُظهر جمالية تشكيل الصورة الشعرية الذي يتفرد بها شعره عموما؛ فقد ارتأينا أن نختم الدراسة بقصيدة (كم الطعنة الآن) التي أعطت الديوان عنوانها، وجاءت في مجملها لوحة فنية متكاملة بما اشتملت عليه من صور شعرية تُبهر المتلقي بأسلوبها المتميز، لذلك فإننا سنتخذ منها مع نصوص أخرى أمودجا لدراسة الصورة الشعرية في العدد القادم إن شاء الله، وإلى ذلك الحين سنترك للمتلقي الاستمتاع بالقصيدة وما فيها من جمال فني وهندسة شعرية حنكية؛ حيث يقول (32):

كَمِ السَّاعَةُ الْآنَ يَا سَيِّدِي
قَدْ تَأَخَّرْتُ فِي هَذِهِ الْعَثْرَةِ الصَّاحِبَةِ
أَنْ لِي أَنْ أُلْمَمَ أَشْلَائِي الْمُنْتَعِبَةِ
وَأُغَادِرَ هَذَا الْهَوَاءَ الْمُلَوَّتَ
نَحْوَ الْبِلَادِ الَّتِي صَيَّعْتَنِي
وَأَغْفَتَ عَلَيَّ وَهَجَةَ كَاذِبَةٍ
سَوْفَ أَمْضِي إِلَى حَيِّمَةِ دَاهِبَةٍ
نَحْوَ لَيْلِ الْبُكَاءِ
كَمِ السَّاعَةُ الْآنَ يَا سَيِّدِي

سَوْفَ أُرْحَلُ هَذَا الْمَسَاءَ
سَأَهْرُبُ مِنْ مَرْكَبِ التَّيِّهِ هَذَا
لِبِرِّ مُرِيبٍ
إِلَى مَوْجَةٍ قَدْ تَشَّى بِي إِلَى شَاطِئِ الْمَوْتِ أَوْ
قَدْ تُسَافِرُ بِي نَحْوَ قَلْبِي الْعَرِيبِ
لِقَلْبِي الَّذِي فِي مُبَاغِتَةِ الطَّعْنَةِ الْأَوَّلَةِ
صَيَّعْتُهُ خُطَايَا
كَمِ الطَّعْنَةُ الْآنَ يَا سَيِّدِي
أَيُّ حُلْمٍ عَلَيَّ وَحَسَّةِ الْعَمْرِ مَا زَالَ يَخْفِقُ
أَيُّهُ سَكِينَتُهُ فِي حَسَائِي
أَيُّ قَلْبٍ تَفِيَّأُهُ اللَّيْلُ فِي هَذِهِ الْمَيْتَةِ الْمُثْقَلَةِ
فَتَشْطَى هَوَايَا
كَمِ الْمَيْتَةُ الْآنَ يَا سَيِّدِي
قَدْ سَيَّمْتُ الرَّحِيلَ
سَيَّمْتُ السَّقُوطَ الدَّلِيلَ
أَمِنْ عَثْرَةٍ نَحْوَ أُخْرَى
وَمِنْ طَعْنَةٍ نَحْوَ أُخْرَى
وَمِنْ سَاعَةٍ يَفْطُرُ الرُّعْبُ مِنْ وَجْهِهَا
نَحْوَ أُخْرَى ((تَتَكْتِكُ)) بِالْدَمِّ وَالْإِحْتِصَارِ
الطَّوِيلِ
كَمِ الطَّعْنَةُ الْآنَ يَا سَيِّدِي
وَكَمِ طَعْنَةٍ سَوْفَ يَنْتَظِرُ الْقَلْبُ بَرْهَتَهُ
بَيْنَ هَذَا الرُّكَامِ
وَكَمِ مَيْتَةٍ سَوْفَ تَجِيئُ فِي هَذَا الصَّدْرِ
كِي يَبْرُزَ الْعَمْرُ مِنْ حَلْفِ هَذَا الْحَطَامِ
كَمِ الطَّعْنَةُ الْآنَ يَا سَيِّدِي
وَكَمِ طَعْنَةٍ تَخْتَبِي فِي ثَنِيَّاتِ هَذَا الظَّلَامِ

المصادر والمراجع

الحنكي، وزارة الثقافة — الجمهورية اليمنية، ط1، 1995م.

لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر — بيروت، ط1، (د.ت).

معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، دار عمار للنشر — عمان، ط2، 2007م.

منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبي الحسن حازم القرطاجني (ت684هـ)، تقديم وتحقيق/ محمد الحبيب ابن الخواجة، دار الغرب الإسلامي — بيروت، ط3، 1986م. نظرية الأدب، رينيه ويليك — أوستن وآرن، تر/ د. عادل سلامة، دار المريخ للنشر — الرياض، ط1، 1992م.

النظرية الشعرية — بناء لغة الشعر — اللغة العليا، جون كوين، تر/ د. أحمد درويش، دار غريب — القاهرة، ط4، 2000م.

.....

*استاذ مساعد كلية التربية جامعة عدن.

أساليب الشعرية المعاصرة، د. صلاح فضل، دار الآداب — بيروت، ط1، 1995م. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تح/ عبدالكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت — الكويت، ط2، 1987م.

تحليل النص الشعري — بنية القصيدة — يوري لوقمان، تر/ د. محمد فتوح أحمد، دار المعارف القاهرة، ط1، 1995م. خصائص الحروف العربية ومعانيها، د. حسن عبّاس، منشورات اتحاد الكتاب العرب — دمشق، ط1، 1998م.

دلائل الإعجاز، لأبي بكر، عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلّق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر — القاهرة، ط1، 1974م.

ديوان كم الطعنة الآن، كريم سالم

الهوامش

(1) كريم سالم الحنكي، من مواليد محافظة أبين عام 1967م باحث وأكاديمي ومترجم في مركز الظفاري للبحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن، عضو المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، له عدد من الأعمال المنشورة منها: (كم الطعنة الآن) ديوان شعر، سفينة القلائد الحكيمية والفرائد الحمينية. عدن في عيون الشعراء مع آخرين وغيرها، شارك في عدد من المهرجانات الشعرية على مستوى العالم العربي.

(2) باحث وناقد أكاديمي - جامعة عدن.

(3) لاشك أن القارئ سيثبره هذا الانزياح الأسلوبى الذي يبدأ مع عنوان الديوان.

*بقية الهوامش سقطت مع الأسف لأسباب فنية من ملف المادة..



المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق

أ،سمية أحمد *

مرسى المتعبين وأغنية
العاشقين، المدينة التي تفتح
أبوابها الرحبة للجميع، والتي
حينما تقع قدمك على أرضها،
يقع حبها في قلبك، وتحن
لضحكات أهلها الطيبين

العائدين بعد رحلة صيد
طويلة!
المكلا عروس البحر العربي
عاصمة محافظة حضرموت
كبيرة محافظات اليمن، ابنة
البحر والجبل والأزقة الضيقة،

هل جريت يوماً أن تزور مدينة
تظل جميع نوافذها على البحر؟
مدينة بمجرد نطقك اسمها
تشتم رائحة رمال البحر،
وتكاد تجزم أنك تسمع
في أذنك أهاليج الصيادين



إمارة لهم عام 1703م - وكانوا ملاحين مهرة و خبرة كبيرة في هذا المجال- استطاعوا تحويل "الخيصة" من مرفئ صغير إلى ميناء رئيس في ساحل حضرموت، ينافس ميناء الشحر الذي كان يعتبر الميناء الرئيس في ذلك الوقت، ويذكر أنه رست أول باخرة عملاقة في ميناء المكلا عام 1877م. "المكلا" وتعني "المرسى" أو "المكان المحمي من اضطرابات حركة الرياح" كما أطلق على المدينة عدة أسماء، بدءا بـ"الخيصة" و"بندر يعقوب" نسبة للرجل الصالح يعقوب بن يوسف الذي قدم إليها مهاجرا من بلاد الرافدين في القرن الثاني عشر الميلادي

معها هوية المدينة الصغيرة وتاريخها ومستقبلها.

حكاية المدينة وتاريخها.

في البدء كانت المكلا "خيصة" (أي مرسى) للسفن الصغيرة التي تأتيها من المناطق المجاورة، ويعود ظهور المدينة فعليا في مطلع القرن الحادي عشر الميلادي، على يد الملك المظفر الرسولي سنة 1271م الذي استخدمها كميناء لصالح الدولة الرسولية وجعلها مدينة قوية امنة من خلال قيامه ببناء الحصون حولها واحاطتها بالأسوار الضخمة العالية.

ثم في فترة حكم آل الكسادي الذين أسسوا أول

المبتسمين على الدوام مهما مرت بهم من أزمات ومحن وحنين. وكما قال الشاعر خالد عبدالعزيز "بعد المكلا شاق ** ما طيق أنا في بعدها ع الشوق"!

على طول المدينة، ترى البحر جنوبا يغسل أطرافها، وفي الشمال تحرسها الجبال الشاهقات مانعة عنها الأعداء على مر التاريخ.. الذي كان للمدينة الصغيرة سجل حافل فيه طوال القرون الماضية، نظرا لكونها تحتل موقعا استراتيجيا هاما على خط التجارة العالمي، فعبّر ميناء المكلا مرت سفن بلدان العالم محملة بالبضائع والعلوم والثقافات التي شكلت



غير مسبوق في هذه الفترة، حيث أنها بدأت تظهر فيها أول الملامح الحضارية والمدنية، وهذا يعود إلى أن السلاطين القعيطيين أنفسهم كانوا اصحاب ثروة جمعوها من تجارتهم في بلاد المهجر (الهند) وحرصوا على بناء القصور والمساجد وغيرها، إضافة إلى اهتمامهم الكبير

وتوسعت فيما بعد حتى شملت مدينة المكلا، وفي عام 1910م قام القعيطيون بنقل العاصمة من الشحر إلى المكلا بشكل رسمي.

وعن هذه الفترة التاريخية يقول الباحث والدكتور عبدالله الجعيدي مدير مركز حضرموت للدراسات والنشر أن "المكلا شهدت ازدهار

وعاش ودفن فيها. كما ذكرت عدد من المصادر التاريخية أن المدينة كانت تسمى بـ"الخيمة".

وفي بدايات القرن الثامن عشر تأسست السلطنة القعيطية على يد الأسرة القعيطية التي انتدبت من قبل بريطانيا في الهند وترجع جذورها إلى منطقة يافع،

الجهة القومية حتى قامت الوحدة اليمنية بين شمال اليمن وجنوبه عام 1990م، حينها اصبحت جزء من الجمهورية اليمنية وثالث اهم أكبر مدينة فيها بعد صنعاء وعدن.

روائح الهند في المكلا

للمكلا صلات وثيقة مع الهند، تعود جذورها إلى أكثر من 2000 عام، فالسفن التي كانت تأتي من الهند لميناء المكلا، لم تكن محملة بالتوابل وجوز الهند والمجوهرات فحسب، بل أيضا كانت تحمل معها ثقافة البلاد وعاداتها ولغة أهلها.

عن هذا يقول الدكتور الجعيدي "نظرا لان الهند في تلك الفترة كانت عمق حضاري غني ومتنوع ومتقدم، أما حضرموت عامة والمكلا خاصة لم تكن غير مدينة حديثة الظهور ومعظم سكانها من البدو، ولهذا كان حلم الكثير من الشباب الحضرمي في تلك الفترة هو الهجرة إلى الهند، ودونت ذلك الكثير من الأبيات

الفكر القومي وازداد تأثيره، ولان السلطنة القعيطية كانت تعد أحد امتدادات الاستعمار البريطاني في المنطقة الذي كان مركزه في مستعمرة عدن، والذي أدى في نهاية الأمر إلى الانقلاب على السلاطين من قبل ثوار الجهة القومية وعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية عام 1967م.

وعن هذه الفترة يتحدث الدكتور عبدالله الجعيدي قائلا "أن أهل المكلا لم يكونوا كارهين للسلاطين، لانهم لم يكونوا أشخاص سيئين، بل الكل كان يجمع أنهم أرادوا الخير بالبلاد وعملوا لها ولأبنائها، ولكن مع تنامي الشعور العربي القومي في الخمسينيات وتأثر الجميع به أدى إلى إنهاء فترة السلطنة القعيطية في المكلا، ولكن في المقابل كانت فترة حكم الجهة القومية في المدينة سيئة وملينة بالصراعات والانقسامات مما جعل الناس حينها تتحسر على أيام السلاطين ورخائها!" بقيت المكلا تحت حكم

بالتعليم حيث خصصوا أكثر من 50% من ميزانية الدولة للتعليم وتلك كانت سابقة في شبه الجزيرة العربية".

كانت الدولة القعيطية وعاصمتها المكلا متقدمة على غيرها من دول شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة، وخصوصا في عهد السلطان صالح بن غالب بن عوض القعيطي (1354-1375هـ) العالم والفيقيه والفيلسوف الذي وضع حجر الأساس لنهضة ثقافية وتنموية في البلاد، وقام بإدخال الكهرباء وتأسيس المكتبات، واهتم بالزراعة والصحة وإنشاء الطرق والاتصالات السلكية وغيرها من الخدمات.

كما كان يمتلك أفكارا تنويرية نقلت البلاد نقلة نوعية في فترة زمنية قصيرة. وعلى الرغم من عمر المدينة القصير إلا أنها شهدت العديد من النقلات والمنعطفات التاريخية الهامة، ففي بداية الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت الحركات القومية التحررية في أنحاء الوطن العربي وانتشر

جعل المكلا مكان قابلا للعيش، وساكنها عملوا منذ قديم الأزل في الصيد أو بقية الأعمال المرتبطة به مثل صناعة القوارب والمجازيف وشباك الصيد إلى جانب المهن الصغيرة في الميناء مثل الحماله وارشاد السفن، ثم مع تطور المدينة ظهرت طبقة الموظفين والتجار والحدادين وغيرهم. تراث مدينة المكلا وفنونها لا يختلف كثيرا عن المدن الأخرى في حضرموت، فكما هو معروف أن حضرموت تزخر بالكثير من الفنون الشعبية والفلكلورية الفريدة، ويذكر الكاتب والشخصية الاجتماعية الأستاذ محمد بن علي جابر في لقاء خاص أن "الفنون والثقافة ازدهرت بشكل كبير وملفت في فترة السلطنة القعيطية، ففيها ظهرت الأندية الثقافية والرياضية حتى أن المقاهي لعبت دورا كبيرا في نشر الثقافة".

ويضيف مستذكرا "أن المكلا قديما كانت مقسمة إلى خمس حافات (حارات): حافة الحارة، وحارة البلاد، وحارة

ومنهم من جلب عائلاتهم وأصبح مألوفا في شوارع المكلا الساري الهندي بألوانه الزاهية - كما ذكر الدكتور الجعيدي في كتابه "أوراق مكلاوية".

وتظهر الملامح الهندية جلية وواضحة في مباني المدينة وشوارعها وأزقتها، حيث قام السلاطين ببناء القصور (والبنافل) والمساجد في المكلا على النمط المعماري الهندي، مثل مسجد السلطان عمر وقصر المعين التابع للسلطان القعيطي.

المهن والفنون الشعبية

في شوارع وأزقة المكلا القديمة، تبدأ الصباحات بنغمات الموسيقى المتسللة من المقاهي وصوت كرامة مرسال يغمر المدينة بالدفء والحب معلنا بداية يوم جديد، روائح الباخمري والشاي الحليب تملأ الساحة العامة وفيها يتناول معظم العمال فطورهم قبل الذهاب إلى العمل.

الساحل البحري الممتد على طول المدينة هو ما

الشعرية مثل ما قال الشاعر الكبير (حسين المحضار) :
الهند فيها الهناء ** الهند فيها المنى
الله ياهند ماهذي المناظر
** مادريت ذا صدق ولاحلم
عابر
فمن الهند عرفت
المكلا السينما، والموسيقى بشكلها المتحضر، أما المطبخ الحضرمي أصبح يمرور الزمن يضم الكثير من الأصناف هندية الأصل مثل البراوطه، الروقي، التکشونة، البسباس، الرز البرياني وغيرها.

أيضا تأسست السلطنة القعيطية بأموال هندية المنشأ، وبأسرة حضرمية يافعية نصفها هندي، وبمساعدة بريطانية وبذلك دخلت السلطنة القعيطية وعاصمتها المكلا في الدائرة البريطانية الهندية، وعزز ذلك الهيمنة البريطانية الواسعة في المنطقة وتداخل مصالح السياسة مع الاقتصاد واعتماد العملة الهندية الروبية، فالمكلا تكلمت بالهندي واشترت بالهندي وباعت بالهندي واستقر الكثير منهم بعائلاتهم

تسلح بالعصي والتروس والسكاكين في وجه العدو الذي يحمل البندقية، وكانوا يدقون الطبول لقتل الرعب في قلوب الغزاة، وفي صباح ثالث أيام المعركة جاء جيش "المشقاص" لنجدة أصحاب الشحر فلاذ الغزاة بالفرار وتحررت المدينة، فالعدة هي تجسيد للمعركة وتذكير بطولات الأجداد ولا زالت تمارس حتى يومنا هذا.

وحتى في جانب المسرح والسينما الذي وجد في وقت مبكر في مدينة المكلا مقارنة ببقية مدن الجزيرة العربية، حيث تم عرض أول مسرحية في ساحة قصر السلطان القعيطي عام 1938م، وكانت بعنوان (المهلل بن أبي ربيعة) ومسرحيات لشكسبير وغيرها.

ونشط المسرح وتنافست مختلف الفرق المسرحية، أما بالنسبة للسينما فقد تم تأسيس (السينما الأهلية) التي كانت شركة مساهمة بين الدولة القعيطية والمواطنين، وقامت بعرض العديد من الأفلام المصرية والهندية في

من المدن والعواصم العالمية ناقلة معها تراث الحضارم إلى شتى بقاع الأرض.

تزخر المكلا أيضا بالعديد من الرقصات الشعبية من أشهرها "رقصة العدة" التي تعتبر من أبرز الألعاب الحضرمية الشعبية التي توارثتها الأجيال ويتم ممارستها في الأعراس والاحتفالات والزيارات الدينية، ومعنى كلمة "عدة" هي الاستعداد لأمر ما سيحدث، وهي لعبة شعبية تعبر عن الشجاعة والفروسية، ويقال أنها ظهرت أول مرة في مدينة الشحر حيث اجتمع الأهالي لمقاومة الغزو البرتغالي في معركة (الشهداء السبعة) حيث قدم إلى مدينة الشحر سبعمائة من المقاتلين البرتغاليين والهنود وبحوزتهم أسلحة وآلات قتالية متقدمة واطلقوا النار في المدنيين وقاموا بإشعال الحرائق في البيوت، واستشهد فيها المئات من أبناء مدينة المكلا وعلى رأسهم القادة السبعة الذين سميت المعركة باسمهم. فيما كانت المقاومة الشعبية

برع السدة، وحرارة الشرح وحرارة الديس، وكان لكل حرارة شاعرها الذي يتغنى بها وبأهلها وينافس شعراء الحارات الأخرى وفي تلك الفترة برز شعراء "المدارة"، مثل الشاعر سعيد فرج باحريز والذي كان يلقب ب(فارس المدارة) وهو أحد أبناء حي الحرارة، والشاعر أحمد محمد بكر من حرارة البلاد (حي الشهيد خالد حاليا).

في تلك الفترة تطور الفن وأدواته في المكلا، وظهرت الفرقة النحاسية السلطانية بقيادة الفنان محمد جمعة خان (الشاعر والفنان الحضرمي الشهير الذي يعود لأصول هندية) والذي تأسس على اسمه فيما بعد "معهد محمد جمعة خان للفنون" وكانت تُدرّس فيه الموسيقى، والفن التشكيلي، والفنون الشعبية، والرقصات على أيدي خبراء سوفيت ومحليين.. وأيضا ظهرت فرقة الفنون الشعبية الشهيرة بقيادة الأستاذ سعيد عمر فرحان والتي طافت العديد

القديمة قائلاً "نحن قاطني "حي السلام" نحتفل بختم مسجدنا "مسجد الفلاح" في ليلة التاسع من رمضان في كل عام حيث نقوم بدعوة اقربائنا من المناطق الأخرى لتناول وجبة الفطور في منزلنا، ويتحول الحي بالكامل إلى عرس جماهيري كبير، ترى الأطفال يلبسون أجمل الملابس، وعلى امتداد الشوارع يفترش الباعة بساطهم لبيع الألعاب والأطعمة والحلويات، ثم بعد صلاة التراويح تستمر المظاهر الاحتفالية بتريدهم الاهازيج والابتهالات الدينية والرقصات التراثية الشعبية حتى منتصف الليل".

*السياحة والمعالم الأثرية

البحر والجبل والطبيعة الخلابة والمميزة للمدينة جعلتها قبلة سياحية مميزة، خصوصا في فصل الصيف وفي فترة "موسم البلدة" التي تمثل ظاهرة طبيعية ومناخية فريدة تمتاز بها سواحل حضرموت تحدث أثناء بزوغ نجم البلدة في الفترة ما بين 15 و 27 من شهر يوليو/تموز

من أحد أهم مظاهر المذهب الصوفي في المدينة زيارات القبور وقباب الصالحين، وهذه القباب تمثل رمزية دينية كونها تعتبر حامية المدينة وحارستها مثل قبة يعقوب وبازرعة، ومن أشهر الزيارات زيارة سالم بن عمر في مدينة الشحرر غربي المكلا، ولكن هذه الشعائر بدأت بالخفوت خصوصا بعد قيام تنظيم القاعدة بتفجير القباب في فترة استيلائه للمدينة (2016-2015م)

ومن المظاهر الدينية التي لازالت تقام حتى يومنا هذا "الختايم" التي تقام في شهر رمضان، وهي عادة اجتماعية ودينية قديمة في المدينة تقام في المساجد نسبة إلى ختم القرآن الكريم، حيث تقام كل مساء ابتداء من ليلة الثامن من رمضان وحتى ليلة السابع والعشرين من الشهر وفق جدول معد سلفا يخصص كل يوم لمسجد في أغلب أحياء المدينة.

وعن هذه العادة الشهيرة تحدث لنا العم صالح فرج أحد سكان مدينة المكلا

خمسنيات وستينيات القرن الماضي.

وفي السنوات الأخيرة ونتيجة للكثير من الأسباب يطول شرحها اختفت العديد من الملامح والمراكز الثقافية والفنية في المدينة، حيث تم اقفال السينما الاهلية وتحويلها إلى مطعم للمندي ثم لقاعة أفراح! وتم إغلاق معهد جمعة خان للفنون عقب حرب صيف 1994م، بعد أن تم نهب كل أرشيفه وأدواته الموسيقية وكتبه ومراجعته وقد كان المعهد الوحيد في المحافظة الذي اهتم بتخريج المبدعين في مجالات الفنون والموسيقى.

*المظاهر الدينية والاجتماعية

تتسم المدينة بطابعها الروحاني الطاغي الذي تستمده من كثرة مساجدها ومآذنها وقبور وقباب أوليائها، كما يغلب على سكانها الطريقة السنية الشافعية، بالإضافة إلى تأثرها بالمذهب الصوفي من مدارس العريقة الواقعة في مناطق وادي حضرموت مثل تريم وشبام.

للكم عام 1925 م وسمي بقصر المعين، وطابع بناءه مستوحى من العمارة الهندية وتم بناءه بالكامل على يد مهندسين وعمال هنود كما جلبت مواد بناءه من الهند أيضا.

تعرض القصر لما تعرضت له المدينة من تدمير ونهب وتخريب، مرة بيد الثوار بعد الاستيلاء عليه من قبل ثوار الجبهة القومية، وتحويلهم قاعاته الفخمة إلى زنازين ومكاتب وتخريب ممتلكاته، ومرة على يد تنظيم القاعدة، إبان سيطرته على المدينة، ولكنه بعد كل مرة يعاود النهوض من جديد شأنه شأن المدينة.

مؤخرا تم تحويله إلى متحف وطني يحتوي على عدة غرف تضم مقتنيات وقطع ونقوش اثرية قيمة تعود إلى حقب زمنية مختلفة ليكون حافظا أميننا على تاريخ المدينة وأهلها..

.....
(* كاتبة صحفية وناشطة مدنية.

وبعرض 70 مترا. كما يوجد في المدينة أحد أقدم الأسواق الشعبية في شبه الجزيرة العربية وهو "سوق النساء" أو "سوق الذهب" الذي يقع في وسط المدينة بالقرب من أشهر مساجدها (مسجد عمر) تم بناءه قبل أكثر من مائة عام ولا يزال محافظ على عراقته وتراثه، وفيه تجد محلات بيع الحناء والملابس ومحلات الذهب والتوابل وغيرها.

توجد في السوق أيضا " المكتبة السلطانية" وهي مكتبة أثرية تأسست عام 1941م في عهد السلطان (صالح بن غالب القعيطي) الذي زودها بالمراجع والمصادر التي اقتناها من الهند بمختلف اللغات، ولا زالت تحتوي على أكثر من اثنا عشر ألف كتاب في شتى العلوم والمعارف.

ومن أشهر معالم المدينة التاريخية "قصر القعيطي" الذي يعد أحد القصور الباقية من حقبة السلطنة القعيطية، تم بناءه كمقر

في كل عام. حيث تصبح مياه البحر في هذه الفترة شديد البرودة! وقد تصل إلى 13 درجة مئوية، على الرغم من ارتفاع درجة حرارة الجو صيفا، لتسهم هذه الظاهرة في تلطيف الأجواء وتدفع الكثير من الأسر والسياح للتوجه نحو البحر للاغتسال والاستجمام وأيضا للتعافي، حيث يعتقد أن البحر -أثناء هذه الظاهرة- يحتوي على وصفات علاجية للكثير من الأمراض مثل الأمراض الجلدية، ولهذا فمنذ عام 2013م يقام في المكلا مهرجان "موسم البلدة السياحي" الذي يتخلله العديد من الفعاليات الثقافية والرياضية والفنية.

كما يشق المدينة خورها الجميل "خور المكلا" الذي يعد أحد أهم المعالم السياحية الحديثة والذي أكسبها مظهرا جماليا يميز المدينة ويجذب الزوار إليها ويمثل المتنفس الأبرز للعائلات والأفراد، حيث تم إنشاءه في عام 2005م بطول 1870 مترا

دور المجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني

تستوجب الحالة الأمنية الخطيرة في اليمن إصلاحات عاجلة للمؤسسات الأمنية والقضائية، فبعد ست سنوات من الصراع المبرر تفكك القطاع الأمني كثيراً وفي حالات كثيرة تورط مقدمو الخدمات الأمنية بانتهاكات ضد المدنيين. وفي ظل هذه الظروف يعاني الناس، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من الانعدام الشديد للأمن، ويدخل ضمن ذلك: التهديد بالقتل، والاعتداءات الجنسية، والتجنيد القسري لدى الجماعات المسلحة، إلى جانب تهديد الجماعات والأمراض ذي الطابع المستمر.

الكاتبة:

هديل الموفق *



والمؤسسية. وهذا يشير، في الوقت ذاته، إلى أن إصلاح القطاع الأمني يعد بمثابة المهمة السياسية التي تهدف إلى ضمان الرقابة المدنية على قطاع الأمن

المواطنين. وهذا يشير إلى أن إصلاح القطاع الأمني عملية معقدة تهدف إلى تمهين (إضفاء الطابع المهني) على المؤسسات الأمنية) من خلال بناء القدرات البشرية

إن الهدف الأساسي لإصلاح القطاع الأمني هو بناء قطاع أمني فعال من حيث تقديمه للخدمات الأمنية ومن حيث كونه خاضعاً للمساءلة من قبل

تراعي اهتمامات الفرد والمجتمع.

غير أن تأثيرات المجتمع المدني في قضايا الأمن والدفاع الوطني لا تزال محدودة في اليمن رغم وجود اعتراف واسع النطاق بالإسهام الإيجابي للمجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني. وهذا الحالة ليست جديدة؛ فحتى قبل اندلاع الصراع كان المجتمع المدني غالباً يعاني من التهميش في الإسهام في إصلاح القطاع الأمني خلال فترة حكم علي عبدالله صالح. غير أن الصراع المحتدم حالياً قد زاد من إضعاف المجتمع المدني المتشظي وبالتالي زادت تكاليف الخاصة بأداء المساءلة والرقابة على قطاع الأمن. لقد تسببت حالة انفلات الأمن في تعرض الكثير من منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع إصلاح الأمن للخطر. لكن رغم وجود هذه التحديات فإن هناك العديد من الفرص التي من خلالها قد يظطلع المجتمع المدني

بمبادرات سلامة المجتمع المحلي التي تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية. وتركز هذه المبادرات المحلية على إصلاح المؤسسات الأمنية على نطاق أكثر التصاقاً بالمستويات المحلية، كما تتضمن تقييم من قبل المجتمع المحلي للاحتياجات الأمنية وبرامج الشرطة المجتمعية التي تحاول بناء روابط بين الأمن المحلي والمجتمعات المحلية. [2] يظطلع المجتمع المدني بدور ذي أهمية بالغة في الرقابة على القطاع الأمني بحيث يضمن أن مبادرات الأمن المجتمعية تتمحور حول أمن الأفراد، وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، وتدار من قبل جهات لها ارتباط وثيق بالمجتمعات المحلية، وبحكم اندماجها في المجتمعات المحلية فإن لدى منظمات المجتمع المدني موقفاً فريداً يمكنها من وضع السياسات الأمنية وتعزيزها والرقابة عليها وكذلك تنفيذ البرامج التي

وكذلك تحسين آليات الرقابة والشفافية والمساءلة. [1]

وعبر التاريخ، كانت جهود إصلاح قطاع الأمن في اليمن تتبنى رؤية أن الأمن يرتكز على الدولة. وتعطي هذه الرؤية التقليدية الأولوية للجوانب التقنية لإصلاح الأمن (كتحسين القدرة التشغيلية لقطاع الشرطة والجيش) على حساب الجوانب السياسية الأكثر حساسية والتي تشجع الحكم الديمقراطي والمساءلة من قبل المواطنين.

إن إهمال هذا البعد السياسي لإصلاح قطاع الأمن يتيح للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية استخدام قدراتها لقمع المواطنين في ظل وجود حصانة شبه كاملة من العقاب. وقد تسبب ذلك في خلق قطاع أمني غير مستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، وخصوصاً الفئات المحرومة كالنساء والأطفال. وعلى أية حال فقد حدث مؤخراً، نوعاً من التحول البطيء نحو

بسبب الحرب. [3] ووفقاً لدراسة أجريت في 2015 فإن 70% من هذه المنظمات اضطرت لإغلاق مكاتبها بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب في العام 2015 و تعرض ما نسبته 60% من هذه المنظمات للعنف والنهب و الاستفزاز والمضايقة وتجميد الأرصدة[4].

علاوة على ذلك فقد تعرض الكثير من الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان والنشطاء الاجتماعيين للاعتقال والتضييق بل حتى للقتل رداً على أعمالهم؛ ولهذا اضطر الكثير منهم للهروب من البلد. [5]

تتعرض الجهات المدنية الفاعلة خصوصاً تلك العاملة في إصلاح قطاع الأمن لخطر الانتقام والملاحقة؛ إن هي تبنت رؤية مخالفة لرؤية القوات الأمنية. وهذا ينطبق على تلك المنظمات التي ترصد انتهاكات حقوق الانسان وتشر التقارير التي تدين هذه الانتهاكات

الملكية المحلية الواعية ذات التوجهات المعتمدة للمعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

العمل في بيئة يزداد فيها انعدام الأمن

يعتبر السعي لتحقيق إصلاح في قطاع الأمن من أجل إيجاد مؤسسات أمنية فعّالة وقابلة للمساءلة عملية معقدة ومهمة مثيرة للجدل حتى خلال الأوقات الاعتيادية. وتصبح هذه المهمة أكثر صعوبة في البيئات المتأثرة بالصراع كاليمن حيث قيّدت كثير من أنشطة المجتمع المدني بصورة شديدة.

خلق هذا المناخ السياسي غير المستقر فضاءً مديناً متقلباً يخضع لقيود ولأشكال من الهجوم من مصادر عديدة. ولذا فإن العدد الكبير من المنظمات التي ظهرت بعد ثورة 2011 والتي ركز الكثير منها على الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز الحكم الديمقراطي قد تقلصت إلى حد كبير

بدور معتبر في إعادة بناء قطاع أمني فعّال يخضع للمساءلة من طرف المجتمع.

تبحث هذه الورقة مقتضيات مشاركة المجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني؛ وذلك من خلال دراسة تجارب المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الأمني في اليمن. وتذهب الورقة إلى أنه يمكن للمجتمع المدني، بل يجب عليه، خلال هذه المرحلة الراهنة، على وجه التحديد، أن يفرض نفسه على أنشطة إصلاح قطاع الأمن، وأن يضطلع بالمشاركة في وضع رؤى مستقبلية حول القطاع الأمني في البلد، وأن يعتمد إلى تطوير العمليات التشغيلية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية. وتوصي الورقة الجهات الخارجية الفاعلة أن تسعى إلى الدفع بصورة أكبر باتجاه إشراك حقيقي للمجتمع المحلي في الإعداد والتنفيذ والرصد لمراحل الإصلاح الأمني من أجل تعزيز

المنظمات بالفساد والتحيز هو أن بعض الفصائل السياسية قد عمدت إلى تأسيس منظمات عديدة من أجل الحصول على شرعية أو مساعدات خارجية. [6]

ومع هذا، فإن هناك منظمات مجتمع مدني مستقلة تقوم بتنفيذ مشاريع بالتنسيق مع قطاع الأمن المحلي وأصبحت مرتبطة بتلك الجهات الأمنية. وهذا الارتباط بين منظمات المجتمع المدني والأمن المحلي قد يصبح وصمة عار خصوصاً في المناطق التي تحت سيطرة الجهات الفاعلة غير الحكومية كالحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي هذا الإطار فإن المنظمات العاملة في تلك المناطق معرضة لخطورة أن يُنظر إليها على أنها تتعامل مع الفصائل غير الحكومية؛ لاسيما إن كان عملها يرتبط ببناء قدرات المؤسسات الأمنية التي هي تحت سيطرة هذه الجماعات. وإضافة إلى ذلك، فإن

الجماعات المسلحة بعد أن بدأت المنظمة في تدشين برنامج إصلاح قضائي؛ فهذه الجماعة المسلحة تخشى أن هذه البرامج قد تؤدي إلى المزيد من المساءلة. ولصغر حجم هذه المنظمة فإنها تفتقر إلى الموارد لمواجهة أي اعتداء محتمل، كما أنه لا يمكن لها الاعتماد على تطبيق القانون المحلي لتوفير إجراءات الحماية من الجماعات الخارجة عن القانون. يقول ممثل المنظمة "لم يكن لدى المنظمة خيار آخر غير إلغاء برنامج الإصلاح القضائي استجابة لتلك التهديدات". وبالتأكيد فإن العلاقة بين المجتمع المدني وقطاع الأمن هي في الغالب مهترئة وتتسم بالشكوك المتبادلة. ويتعمق مستوى عدم الثقة بمنظمات المجتمع المدني؛ فغالباً ما يفترض أنها تفتقر إلى الاستقلالية أو أن لديها ارتباطات بمصالح سياسية وأمنية مع بعض الفصائل السياسية. وما يساهم في تعميق وصف هذه

وتطالب بالمساءلة. وفي هذه الحالة فإن قدرة تحمل هذه المنظمات على الصمود، أما التكتيكات التهديدية يعتمد على مستوى قدراتها المؤسسية ومدى قوة شبكتها الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ذكر ممثل لمنظمة يمنية شهيرة متخصصة في حقوق الانسان أنه على الرغم من تعرض أعضاء المنظمة للاعتقال والتضييق عليهم، فإن المنظمة لا زالت قادرة على مواصلة عملها بالاستفادة من خبرتها الطويلة وقدرتها التشغيلية وبما تتمتع به من شراكة مع المجتمع المدني المحلي والدولي.

وعلى النقيض من ذلك، فقد واجهت المنظمات الشعبية المحلية ذات القدرات المحدودة والاتصال الضعيف تحديات في مواصلة عملها في ظل هذا المناخ من انعدام الأمن. ويذكر أحد ممثلي المنظمات الشعبية المحلية في تعز أن العاملين في المنظمة تلقوا تهديدات من بعض

تأخذ وقتاً طويلاً. [9]

استراتيجيات تفادي الصعوبات الأمنية.

ورغم من هذه التحديات فإن هناك الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تمكنت من مواصلة عملها في إصلاح القطاع الأمني وقطعت شوطاً في هذا المجال السياسي الحساس. وتفيد بعض المنظمات أن بناء قدرات المؤسسات الأمنية تمثل مدخلاً جيداً لبناء الثقة مع الجهات الأمنية. فقد تعرضت هذه المؤسسات (كأقسام الشرط، والمحاكم ومكاتب نواب العموم) لأضرار جسيمة أثناء الصراع، وبالتالي فإنها تحتاج إلى إعادة بناء. وهناك مؤسسات أمنية أخرى تفتقر إلى المرافق الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي والأثاث الأساسي والأدوات المكتبية وغير ذلك. [10] وهذا الضعف في البنية الأساسية قد يفتح الباب للمنظمات لتبدأ بمشاريع إعادة البناء البسيطة

المواقع الجغرافية المختلفة إلى معدلات عالية في تبديل موظفي المؤسسات الأمنية مما تسبب، بدوره، في اضطراب العلاقة بين كل من منظمات المجتمع المدني والإدارات الأمنية.

يقول أحد ممثلي المنظمات المدنية غير الحكومية إن "العمل في ظل هذه البيئة الأمنية غير المستقرة أشبه بالعمل في سحابة من الغموض؛ ذلك أنه يتعين على هذه المنظمات التنسيق مع سلطات متعددة عندما ترغب في تنفيذ مشروع مع المؤسسات الأمنية المحلية [8]. وبالمثل، فقد تعرقلت أعمال المنظمات في الشمال بسبب الشروط المتحجرة والاستثنائية التي يفرضها الحوثيون، كما أفاد أحد ممثلي هذه المنظمات. والذي أشار بدوره إلى أن المنظمات تحتاج عند النية بإقامة أي نشاط من أنشطتها مع المؤسسات الأمنية المحلية إلى أن تحصل على تصريح من قبل وزارة الداخلية، وهذه الإجراءات

الأحزاب السياسية عادة ما تقوم بحملات تشهير من أجل تشويه أداء واستقلالية منظمات المجتمع المدني كون عملها لا ينسجم مع مصالح تلك الأحزاب. وهذه الحملات تزيد من إعاقة أعمال تلك المنظمات على الأرض؛ وفي هذا الصدد يقول أحد ممثلي المنظمات المدنية غير الحكومية "في بعض الأحيان نتمكن من بناء مستوى ثقة كافٍ مع إدارة قطاع الأمن مما يساعد على تسهيل أعمالنا بالتنسيق مع السلطات المحلية لإطلاق سراح معتقلين، ولكن عند إطلاق حملات تشهير ضدنا، وهو ما يحدث غالباً بعد إصدار بعض التقارير عن حقوق الانسان، فإن ذلك الإنجاز في بناء الثقة يتلاشى". [7] تختلف هذه التحديات من منطقة إلى أخرى بحسب الحالة الأمنية وطبيعة سلطة الأمر الواقع المعنية في كل منطقة. ففي الجنوب أدى التحول السريع للسلطة وما صاحبه من سيطرة على

وفي سياق قريب، فإن الخبرة ذات البعد التخصصي في إطار حقل موضوعي محدد لإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساواة بين عنصري النوع الاجتماعي: الذكور/ الإناث- قد مثلت مدخلاً لها للمشاركة مع الجهات الأمنية. وفي هذا الصدد أوضح ممثل هذه المنظمة قائلاً: "عندما تم أنشأ قسم الشرطة المحلية وحدة لحماية الأسرة صرنا الخبراء المستشارين لهم؛ فقد كان لدينا فريق من المحامين والأخصائيين الاجتماعيين ممن يمتلكون خبرة واسعة في القضايا المتعلقة بالمساواة الاجتماعية بين الإناث والذكور".

لذا فقد أتاحت شراكة المجتمع المدني مع الوحدة الأسرية المتخصصة لهذه المنظمات العمل في مشاريع إصلاح السجون وكذلك في مجال بناء قدرات الشرطة من خلال التدريب على إدارة القضايا وحقوق الإنسان والعنف على أساس

توفير لقمة العيش لأفراد أسرهم". ويرى أنه إذا ما تم دفع مرتبات موظفي الأمن فإن ذلك سيحفزهم على التعاون مع منظمات المجتمع المدني كما سيساهم في الوقت ذاته في الحد من انتشار الفساد المتفشى في المؤسسات الأمنية. [11]

فضلا عن ان امتلاك منظمات المجتمع المدني للخبرات الفنية والمتخصصة فيما يتعلق بالقطاع الأمني يوفر مدخلا آخر للمشاركة المثمرة مع المؤسسات الأمنية. فعلى سبيل المثال، تفتقر الكثير من المؤسسات الأمنية إلى الوحدات الاسرية المتخصصة، لاسيما أن الكادر النسائي في هذه المؤسسات يشكل نسبة ضئيلة. [12]

ولذلك، فإن بإمكان منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا الطفولة والأمومة تقديم المشورة في رسم السياسات للأجهزة الأمنية والتعاون معها لتعزيز توفير الخدمات للنساء والأطفال وهي الفئات التي غالباً ما تعاني من التهميش.

كتوفير الأثاث ومن ثم تنتقل إلى التحسينات الجوهرية كتعزيز المساءلة وإجراءات الشفافية لدى تلك المؤسسات الأمنية.

ولدى إحدى المنظمات الشعبية المحلية في محافظة تعز تجربة ناجحة في استخدام هذه الاستراتيجية، فقد أوضح رئيس المنظمة هناك أن مساهمة المنظمات في إعادة بناء البنية التحتية لأقسام الشرطة المحلية في هذه المحافظة قد فتح قنوات من التواصل مع الشرطة مما ساعد في تحسين تعاون الجهات الأمنية في بقية المشاريع كالمبادرات الشرطوية المجتمعية. كما أكد على ضرورة كسب تأييد القائمين على الجهات الأمنية من أجل نجاح برامج الإصلاحات الأمنية بقوله: "لا يمكن لك أن تتوقع تغييراً في حال كنت تتحدث عن حقوق الإنسان مع عاملين في قطاع الأمن لم يتقاضوا مرتباتهم لسنوات. كون هؤلاء المنتسبين إلى الشرطة يراعون أسراً وعليهم

إلى وجود مخاطر دائمة، غير أنه يمكن تخفيفها من خلال التواصل المستمر مع السلطات مع الحفاظ على الاستقلالية الضامنة لترسيخ شرعية المنظمة. [15]

المجتمع المدني والملكية المحلية

تعد الملكية المحلية من المحاور الأساسية لإصلاح قطاع الأمن. ووفقاً للجنة المساعدات الإثائية لمنظمة التعاون والتنمية في القطاع الاقتصادي، فإن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن "يتمحور حول الإنسان ويتولاه المجتمع المحلي ويعتمد على المعايير الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون". [17] ويشير مصطلح الملكية المحلية إلى مدلولات مختلفة تبعاً لاختلاف مستخدميها. وغالباً ما تجد الأطراف الدولية التي تعمل على تعزيز الحكم الديمقراطي صعوبة في تحديد الجهات الفاعلة المحلية المعنية والمهمة في مجال إصلاح

للإفلات من العقاب. وعلى أية حال فإن استدامة الإصلاحات الأمنية تقتضي تقوية الضبط والتوازن مع ضمان مزيج من آليات الرقابة الخارجية والضبط الداخلي. وفي ضوء ذلك، فإن المتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون قادرة على رقابة القطاع الأمني وأن تقوم بدور المراقب الذي يحاسب الأجهزة الأمنية على الانتهاكات. ومما يثير الانتباه أن بعض منظمات المجتمع المدني قد تمكنت، ولو على نطاق ضيق من الاستفادة من الهيكل القضائي القائم لإخضاع الجهات الأمنية للمساءلة على انتهاكاتها. إن مواصلة السعي في مثل هذه المبادرات المختصة بالمساءلة من شأنها أن تضيفي الصفة المؤسسية على آليات المساءلة بوصفها جزءاً من النظام القضائي والنظم الأمنية، ومن شأنها في الوقت ذاته أن تغير من ثقافة الإفلات من العقاب. ويشير ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني

النوع الاجتماعي، وغير ذلك. [13] ومن أجل تأسيس علاقات قابلة للديمومة مع الجهات الأمنية، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تتحاشى التدخل في الجوانب السياسية لإصلاح القطاع الأمني كالمساءلة وإدارة شؤون الحكم؛ ولذلك فقد انتهى الحال بأغلب المنظمات العاملة في المجال الأمني إلى التركيز على بناء قدرات الأجهزة الأمنية وتوفير الخدمات. وفي هذا السياق، يشير ممثل إحدى هذه المنظمات إلى أن تبني منظمته لموقف محايد سياسياً قد ساعد هذه المنظمة على مواصلة عملها في إصلاح قطاع الأمن في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحوثيين. [14] والحقيقة أنه يتعذر تجنب تقديم تنازلات كهذه في المناطق غير الآمنة. غير أن على منظمات المجتمع المدني أن لا تقدم تنازلات فيما يتعلق بالقضايا بالغة الأهمية كوضع حد

متقطعة وغير ذات أهمية، وأصبحت لا تتجاوز حدود المشورة الأولية والحوارات غير المنتظمة. وهذا الإقصاء للمجتمع المدني يعزز نهج "من الأعلى إلى الأسفل" عند معالجة إصلاح القطاع الأمني، وعند اتباع هذا النهج، فإن احتياجات ووجهات نظر المجتمع المحلي لا تؤخذ في الحسبان عند إعداد وتصميم السياسات الأمنية.

غالباً ما تتعلل الجهات الدولية الفاعلة بأن عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إصلاح الأمن راجع إلى ضعف تلك المنظمات المحلية. حيث يُنظر إلى هذه الجهات المحلية الفاعلة في الفضاء المدني على أنها تفتقر إلى المهارات الفنية المطلوبة التي تؤهلها كي تلعب دوراً قيادياً في تصميم وتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني. وعلى أية حال، فإن هذا التصلب يعطي الأولوية للقليل من المنظمات الدولية التي

واعية لإصلاح قطاع الأمن المرتكز على قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون-يقتضي مشاركة واسعة وشاملة تتجاوز نطاق الدائرة الضيقة للمسؤولين الأمنيين والنخب السياسية لكي تعبر عن احتياجات جميع المواطنين. وعلى الرغم من دور المجتمع المدني في بناء ملكية في القطاع الأمني، فإن هذا الدور لا يزال هامشياً في إصلاح قطاع الأمن في اليمن.

لاتزال معظم برامج إصلاح قطاع الأمن في اليمن مسيرة خارجياً من الجهات الدولية الفاعلة. وقد أظهرت المقابلات مع العديد من ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على تعزيز إصلاح القطاع الأمني في اليمن أنه نادراً ما يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في مرحلة إعداد البرامج؛ بل إن مشاركة منظمات المجتمع المدني قد تقلصت إلى مشاركات

قطاع الأمن، وتغدو هذه المهمة أكثر تعقيداً في اليمن بسبب كثرة الجهات المعنية بالقطاع الأمني؛ فهناك الجهات الحكومية وغير الحكومية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وفوق هذا، فإن لدى هذه الجهات المختلفة مصالح متضاربة تتجاذب قضية إصلاح قطاع الأمن في اتجاهات مختلفة.

ومع ذلك، فإن المجتمع المدني يعد من بين الجهات المحلية المرتبطة ارتباطاً قوياً بالديمقراطية. [16]

لدى المجتمع المدني الإمكانية في إضفاء الطابع الديمقراطي على القطاع الأمني من خلال تمثيله لكافة أطراف المجتمع المتعددة في البلد. وفي الحقيقة فإن المجتمع المدني لديه الإمكانية في أن يكون الصوت المعبر عن الهموم والمشاكل الأمنية للفئات المهمشة كالنساء والأطفال والأقليات العرقية والدينية، والفقراء. ومن هنا، فإن النهوض بمليكة محلية

ومن جهة أخرى فإن هناك قلقاً مشروعاً وهو أن وضع منظمات المجتمع المدني في مواجهة مباشرة مع أطراف الصراع قد يعرض هذه المنظمات للخطر. وكذلك قد تستعدي هذه المنظمات الأطراف المتحاربة وتشكيل تهديدا لبناء الثقة لعملية السلام الهشة خصوصاً إذا كانت هذه المنظمات تعتمد أسلوب التشهير [19]. ومع ذلك فإن العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني يرون أن مستوى انخراط هذه المنظمات المدنية في عملية التفاوض لا يزال مخيباً للآمال. وقد عبر أحد ممثلي هذه المنظمات أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه المفاوضات تعتبر مشاركة " اسمية فقط " وغالباً " ما تكون مخرجات هذه النقاشات محدده سلفاً حيث تعطى المنظمات المحلية القليل من الوقت والمساحة غير الكافية لتدرس مقترحات خبراء الأمم المتحدة من

وفي بعض الاحيان فإن الحقائق على الأرض تجبر المنظمات الدولية على تجنب الجوانب السياسية لعملية إصلاح قطاع الأمن من أجل ضمان استمرار أنشطتها الأخرى. فعلى سبيل المثال يرفض الحوثيون أي برامج لإصلاح قطاع الأمن تشتمل على حقوق الانسان، وهذا أجبر بعض المنظمات الدولية على مراجعة أنشطتها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون او إيقافها كلياً. ولهذا السبب فقد اقتصر دور كثير من منظمات المجتمع المدني على بناء القدرات وتقديم الخدمات على حساب الأنشطة المخصصة سياسيا والدفاع عن حقوق الانسان والمهام الرقابية. وقد كان مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة يعمل على تعزيز عدم تسييس دور منظمات المجتمع المدني في مفاوضات السلام، كإجراء من شأنه أن يكون مدخلا مهما لإصلاح قطاع الأمن.

قد لا يكون لديها معرفة عميقة بالمجتمع، ولعل هذا السبب في تهميش عدد كبير من المنظمات المحلية، حتى مع تسليمنا بأنها ذات قدرات مؤسسية أضعف. وهكذا فإن طريقة التفويض والاقتصار على المنظمات المهنية والنخبوية يقيد من نطاق أنشطة إصلاح القطاع الأمني لتبقى في المناطق الحضرية التي توجد فيها هذه المنظمات. بتشكيلها الحالية فإن أنشطة إصلاح القطاع الأمني تستبعد المناطق الريفية رغم أنها تشكل أكثر من 70% من حيث تعداد السكان وهي تعاني من انعدام الأمن مقارنةً بالمدن. [18] وهذا التوجه الذي يعطي الأولوية للخبرات التكنوقراطية على حساب المشاركة الشاملة ينظر إلى عملية إصلاح الأمن كنشاط تكنوقراطي وفقاً لنهج معالجة يسير من الأعلى إلى الأسفل" الذي من شأنه أن يقوض الديمقراطية في القطاع الأمني.

صوتها مسموعا ويصبح لها أثرا أكبر؛ مما سيؤدي إلى مساعدتها على أن يكون لها حضورا في مجال إصلاح قطاع الأمن. إن العمل ضمن تحالفات سيساعد منظمات المجتمع المدني على تحقيق الحرية ومحاسبة الجهات السياسية دون أن يتم استهدافها من قبل تلك الجهات. ويعتمد فاعلية ونجاح هذه الشبكة من التحالفات على قدرة هذه المنظمات على الترفع عن التنافس من أجل تمويل المانحين وعلى مدى استعدادها لمشاركة المعلومات والخبرات. هذا؛ علاوة على أن قوة المجتمع المدني تتأتى من استقلاليتها عن مختلف الجهات السياسية الفاعلة.

ولأن هناك العديد من الجهات المحلية التي تتنافس في تشكيل المشهد الأمني للبلد، فإن على الجهات الدولية دعم إدراج المجتمع المدني المحلي "الواعي" في عملية إصلاح قطاع الأمن. كما ينبغي أن لا

الفرص لتغيير الحقل الأمني. وإذا ما توفرت الإرادة لبناء قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة فإنه من الضروري أن يوظف المجتمع المدني بدوره في تهيئة الظروف اللازمة لتأسيسه. ونظراً لتدني مستوى اندماجه في إصلاح قطاع الأمن فإنه يتعين على المجتمع المدني أن يفرض نفسه في النقاشات الخاصة بالأمن وأن يقوم بتقديم المبادرات. وفي الوقت الراهن، يتم تنفيذ أنشطة الإصلاح الأمني بصورة عشوائية وممعزل عن الأنشطة التي تنفذها الجهات الدولية والمحلية. ولذا فإنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تضع إطاراً استراتيجياً موحداً بالاشتراك والتنسيق مع الجهات الدولية الفاعلة من أجل تحديد أولويات الإصلاحات في القطاع الأمني والعمل في هذا الإطار.

وسيتطلب ذلك إقامة شبكات وانشاء تحالفات مع مختلف شرائح المجتمع المدني كي يصبح

أجل تقديم رؤيتها". وقد عبرت ممثلة منظمة أخرى عن إحباط مماثل عند الحديث عن مشاركة المرأة في تلك المفاوضات: حيث أشارت إلى أن "المرأة لديها قدرة على التأثير في المفاوضات بصورة إيجابية، ولكن مشاركتنا نحن النساء لا تتعدى مجرد التأشير على حضورنا" [20]

وبالنظر إلى هذا فقد سعى مكتب المبعوث الأممي لدى اليمن إلى ضمان مشاركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني بعد أن كان مستوى مشاركتها ناجحاً في بداية المفاوضات. غير أن الكثير من العمل ما يزال مطلوباً من أجل ضمان إدماج وملكية المجتمع المدني لعملية السلام. [21]

المضي قدماً

ومع أن عملية تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الانسان قد تبدو غير مجدية في بيئة النزاعات، فإن هذه الفترة هي المواتية من أجل تهيئة

الخاص باليمن جاهداً لتمكين المجتمع اليمني في مقابل الجهات السياسية الفاعلة.

فمشاركة المجتمع المدني في المراحل الأولى لمحدثات السلام لا تضمن فقط اندماج الرؤى العامة في مخرجات تلك المحادثات؛ بل إنها، أيضاً، تعطي رسالة للممسكين بزمم السلطة مفادها ضرورة أن يكون للمجتمع المدني حيزاً في المفاوضات. ولهذا الغرض، فإن على المبعوث الخاص لدى اليمن أن يعقد مشاورات مع مختلف شرائح المجتمع المدني لتحديد كيفية انخراطها بفاعلية وأمان في مفاوضات السلام. ويجب أن تتخذ المزيد من الجهود لضمان أن تلك الفئات تمثل طيفاً واسعاً في المجتمع اليمني في مختلف المناطق الجغرافية اليمنية. ولذا، فإن نجاح عملية السلام يعتمد على كونها شاملة للجميع بما من شأنه ترسيخ شرعيتها في نظر المجتمع اليمني. [22]

سيتم إشراك منظمات المجتمع المدني مع الخبراء اليمنيين في أعمالهم من أجل اكتساب الخبرات والمعارف خلال عملية المشاركة. فالاشتراك الحقيقي هو وحده ما سيضمن انتقالاً فعالاً للمعرفة والخبرات وليس الدورات التدريبية القصيرة. والأهم من ذلك هو أن هذه المنهجية ستضمن ديمومة مخرجات مشاريع القطاع الأمني وكذلك الملكية المحلية المنصوص عليها في استراتيجيات الجهات المانحة فيما يخص إصلاح قطاع الأمن والاستقرار.

والمجتمع المدني اليمني كغيره في البلدان الأخرى، ليس كتلة متجانسة لديه اهتمامات ورؤى مشتركة، ولهذا السبب فإن من المهم إدراج نطاقاً واسعاً من الأصوات اليمنية في عمليات إصلاح القطاع الأمني من أجل ضمان الملكية المحلية ونجاح مشاريع إصلاح القطاع الأمني. كذلك ينبغي أن يسعى المبعوث الأممي

تكون هذه الشراكة سلبية، بل يجب أن تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل واسع في عملية إصلاح الأمن من بدء الإعداد إلى التنفيذ. ومن أجل تشجيع شراكة وملكية محلية حقيقية فإنه يتوجب على الجهات الدولية الفاعلة التعهد ببرامج إصلاحات أمنية على المدى الطويل التي يكون من شأنها أن تتيح لقطاع مهم من المجتمع المحلي المشاركة في هذه المبادرات. كما لا ينبغي أن نظل نتخذ من ضعف قدرات المجتمع المدني المحلي مسوغاً لعدم إشراكه في الأنشطة والبرامج التي تخص قطاع الأمن. وبالنظر إلى الظروف الراهنة التي انتقلت فيها مؤسسات الدولة من حكم استبدادي إلى دولة مجزأة تخوض حرباً أهلية، فإنه من المتوقع أن يكون المجتمع المدني ضعيفاً وقليل الخبرة في هذا المجال.

إن على المنظمات الدولية أن تعتمد منهجية التعلم بالممارسة التي بموجبها

يوليو، 2020م.
 [12] مقابلات مع رؤساء منظمات الغير الحكومية،
 تعز، 25 أكتوبر 2020، المقابلة رقم: 1
 [13] ليلى الزويني، دراسة سريعة لسيادة القانون
 في اليمن: الأفاق والتحديات، معهد لاهاي لتجديد
 القانون (هيل)، سبتمبر 2012، [https://www.hiil.org/](https://www.hiil.org/wp-content/uploads/2018/09/Rule-of-Law-in-Yemen.pdf)
 wp-content/uploads/2018/09/Rule-of-Law-in-
 Yemen.pdf

[14] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع رؤساء
 المنظمات غير الحكومية، حضرموت، 11 ديسمبر 2020،
 رقم المقابلة: 6
 [15] مقابلة المركز اليمني للرأي العام مع مسؤول
 الشؤون القانونية في منظمة غير حكومية بصنعاء، 11
 ديسمبر 2020م، رقم المقابلة: 5
 [16] نفسه.

[17] منظمة التنمية والتعاون في القطاع الاقتصادي
 (2007)، دليل عن إصلاح النظام الأمني، دعم قطاع
 الأمن والعدالة، باريس: منظمة التنمية والتعاون في
 القطاع الاقتصادي.

[18] جون باتريك، "المجتمع المدني في الموجه الثالثة
 للديمقراطية: الآثار المنعكسة على التعليم" 1996.
 [19] التصورات العامة لأعمال قطاعي الأمن والشرطة
 في اليمن: أهم النتائج، دراسة نشرها المركز اليمني
 لقياس الرأي العام 2013 تبين أن 24% من المناطق
 الحضرية و89% من المناطق الريفية تعاني من نقص
 أقسام للشرطة وسبع من المحافظات لا يوجد فيها
 تماماً.

[20] مقابلات المركز اليمني لقياس الرأي العام مع
 مدراء المنظمات غير الحكومية، صنعاء، 16 ديسمبر،
 2020، رقم المقابلة: 3

[21] مقابلات المركز اليمني لقياس الرأي العام مع
 رؤساء المنظمات غير الحكومية، عدن، 22 نوفمبر 2020،
 رقم المقابلة: 4

[22] ايبو هوتشفل، مواد إصلاح قطاع الأمن
 في اتفاقيات السلام، شبكة القطاع الأمني الأمريكي،
 2009م، https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/gfnss-r/0018026/f_0018026_15453.pdf

Yemen Policy Newsletter

Your email address

Facebook-square

Twitter-square

Copyright 2012 - 2020 ©

All Rights Reserved

Yemen Policy Center

Impressum - Legal Notice

Privacy Policy

We use cookies to ensure that we

(*) باحثة زميلة بالمركز اليمني للدراسات منذ
 2020م. ولدت وترعرعت في اليمن،
 (*) المحرر:مرايكا ترانزفيلد
 (*) محرر النسخة: جاتندر بادا
 (*) المترجم: موسى المظفري
 (*) المصور:احمد الباشا.
 (*) المانح: وزارة الخارجية ألمانيا الاتحادية..

المراجع:

[1] الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن 2005،
[https:// https://issat.dcaf.ch/Learn/SSR-Overview](https://issat.dcaf.ch/Learn/SSR-Overview)
 [2] ليوني نورثج (2017)، توفير الأمن في اليمن:
 تطبيق نموذج التركيز على الأمن البشري، المحرر:
 ماري كريستين هاينز، التعامل مع قضايا إصلاح
 الأمن في اليمن: التحديات والفرص للتدخل أثناء و
 ما بعد الصراع، مركز الأبحاث التطبيقية بالتعاون مع
 مؤسسة كونراد أديناور، تقرير 20، ديسمبر، [https://](https://carpo-bonn.org/en/addressing-security-sector-reform-in-yemen)
 carpo-bonn.org/en/addressing-security-sector-re-
 /form-in-yemen

[3] سيدرا مارك، مراقب إصلاح قطاع الأمن: تيمور
 ليست. واترلو: المركز الدولي لإبداع الحوكمة، 2011م،
[https://www.cigionline.org/sites/default/files/the_](https://www.cigionline.org/sites/default/files/the_future_of_security_sector_reform.pdf)
 future_of_security_sector_reform.pdf

[4] موسى عناية و هديل محمد، "منظمات المجتمع
 المدني و بناء السلام في اليمن لما بعد حكم الرئيس
 السابق على عبدالله صالح"، مجلة مركز الحكم و بناء
 السلام، سبتمبر 2018.

[5] موسى عناية و فيليمين فيكورين " المجتمع المدني
 أثناء الحرب: دراسة الحالة اليمنية، مجلة بناء السلام،
 المجلد 8، العدد 4 ديسمبر 2019. من ص 476 - 498.

[6] التقرير العالمي 2020: إتجاهات الحقوق في
 اليمن: هيومن رايتس ووتش، يناير 2020 doi:10.108
 0/21647259.2019.1686797، [https://www.hrw.org/](https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen)
 world-report/2020/country-chapters/yemen

[7] موسى عناية و فيليمين فيكورين، 2020

[8] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع المدراء
 التنفيذيين للمنظمات غير الحكومية، صنعاء، 16
 ديسمبر، رقم المقابلة: 3

[9] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع رؤساء
 المنظمات غير الحكومية، عدن، 22 نوفمبر، رقم
 المقابلة: 4

[10] مقابلات المركز اليمني للرأي العام مع
 المستشارين القانونيين للمنظمات غير الحكومية، صنعاء،
 11 ديسمبر، رقم المقابلة: 5

[11] مرايكا ترانزفيلد، وكمال مقبل، وشيماء بن
 عثمان، و حكيم نعمان، تقييم المؤسسات المختصة
 بسيادة القانون، المركز اليمني لقياس الرأي العام،

تهدف إلى الاسهام في: نشر فكر وثقافة المواطنة والمدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لهذه القضايا، وتعزيز الخدمة المعرفية بها.

قواعد ومحددات النشر في المجلة:

*تنشر المجلة "الناصية" الدراسات والأبحاث، والمقالات، والموضوعات المختلفة.. التي:
_ تتسم بالعمق والدقة والموضوعية، وتضيف جديداً للمعرفة.
_ تتواءم مع قضايا ومجالات أهتمام المجلة وتوجهاتها وسياساتها العامة.

جحم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

_ يشترط في البحث ألا يزيد حجمه عن "6000/50000، كلمة، وألا يكون منشوراً قبل.
_ يشترط في الدراسة ألا يزيد حجمها عن: 4500/3500، كلمة. والا تكون قد نشرت من قبل.
_ الموضوعات المترجمة" بحث، دراسة، تقارير "عن لغات حية.. ينطبق عليها من حيث الحجم الشرطان المحددان أعلاه.
_ يشترط في المقال.. ألا يزيد حجمه عن: 2500/2000 كلمة
_ موضوعات عرض ونقد الكتب، يشترط ألا تزيد حجمها عن: 1500/2500، كلمة، وإن لا يكون قد قضي على صورها أكثر من عامين.. بإستثناء الكتب التراثية، وذات الأهمية والقيمة المعرفية العالية والهامة.
* الدراسات والبحوث والمقالات.. والخ، يشترط أن تكون مطبوعة على الكمبيوتر، وتسلم إلى المجلة بقرص مضغوط، cd، أو ملف ورد. أو ترسل عبر البريد الإلكتروني للمجلة، مرفقة بأسم وعنوان الكتاب، وعمله ومؤهله العلمي.
* تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء تغييرات في النص بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر.
*الدراسات والأبحاث والمقالات والموضوعات.... التي ترسل إلى المجلة، لا تعاد إلى صاحبها، نشرت أو لم تنشر..
*البحث أو الدراسة التي نشرت في المجلة. يحق للكاتب إعادة نشرها في كتاب فقط، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر.

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

* مرجعيتنا :

_الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
_العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
_ المواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة. _
التشريعات اليمنية النافذة.

أهدافنا ومجالات عملنا

(1) قضايا الحق في التعليم والثقافة.
*الاسهام في تنمية وتعزيز حقوق الإنسان الثقافية، وتعزيز أعمال وانشطة المناصرة للحق في التعليم، والحقوق والحريات الثقافية، وحرية الفكر والابداع.
(_دراسة وتحليل السياسات العامة للدولة في مجال التعليم. _ دور الدولة ومؤسساتها في تجسيد حقوق الإنسان الثقافة"ومظاهر الانتقاص والانتهاك للحق في التعليم والحريات الثقافية، _المساواة الاجتماعية في مجال التعليم. _دور ومساهمة المجتمع المحلي في تقييم وصياغة السياسات والخطط التعليمية .

(2) قضايا التنوير والثقافة المدنية.

*الاسهام في نشر وتنمية ثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان.
(_نشر ثقافة وقيم المواطنة المتساوية، _وتنمية الثقافة الديمقراطية والحقوقية، وتعزيز أنشطة الخدمة المعرفية للتوعية والتثقيف بها. _الاهتمام بقضايا تنمية مفاهيم وسلوكيات التربية المدنية للشباب والطلاب، ونشر وتنمية ثقافة السلام والحوار والتسامح والقبول بالأخر. _الاهتمام بقضايا وثقافة السلام، والحوار بين الثقافات والحضارات..)

(3) قضايا الثقافة العامة.

*الاسهام في تعزيز التنمية الثقافية الشاملة، والمشاركة المجتمعية في قضايا التنمية الثقافية.

_عنواننا:

_اليمن. _ المقر الرئيس، عدن.
_هاتف260082_02.
_جوال 00967713807501
_00967733171039.
_البريد الإلكتروني.
a.gadfchv@yahoo.com

_رابط صفحة "مدونة" المؤسسة في الانترنت.
_https://www.facebook.com/مؤسسة-أمجد-الثقافية-والحقوقية-100990208428465/-

_الرئيس الدوري للمؤسسة:

محمد عبد الرحمن.
_هاتف +واتس، 00967777808724
_واتس.00967714367122.
_إيميل abdm8626@gmail.com

من نحن.؟

_مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية. هيئة مدنية اهلية ثقافية، فكرية بحثية انسابية، غير حكومية، وغير ربحية، مستقلة وليست لها أية إرتباطات حزبية أو سياسية.

_تعمل في مجال التنوير، والتنمية الثقافية، ومناصرة الحق في التعليم والثقافة، ونشر ثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان.

_تأسست بتاريخ 21 يونيو 2018م، وتم إشهارها وبدء ممارسة أنشطتها في 24 اغسطس أب 2020م

_ حاصل على تصريح التأسيس تحت رقم(297) بتاريخ 11 يناير 2021 م صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وتصريح مزاوله النشاط صادر عن وزارة الثقافة.

داخل اليمن، وخارجه، ومع الهيئات والمؤسسات الثقافية والتعليمية والأكاديمية، والبحثية... الأهلية والرسمية..

*برامجنا الرئيسية

- 1 - برنامج التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب
- 2 - برنامج المناصرة للحق في التعليم والثقافة.
- 3 - برنامج نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان.
- 4 - برنامج الأنشطة الثقافية العامة.

* البناء المؤسسي والهيكل للمؤسسة:

(مجلس الأمناء "الهيئة الاستشارية" - الإدارة التنفيذية. وتتكون من "الرئيس الدوري للمؤسسة، ونائبه، والوحدات التنفيذية المتخصصة" الدراسات والبحوث، البرامج والمشاريع، الإعلام والاصدار، التوثيق والمعلومات والمكتبة، الوحدة المالية والادارية . السكرتارية، الاتصال والتنسيق، انشاء وحدات وتكوينات اخرى مستقبلا.

* الوثائق المنظمة لعمل المؤسسة:

_النظام الأساسي،_اللائحة الداخلية، التنظيمية،_اللائحة المالية والنظام المحاسبي_ الإرشادات الادارية الأخرى.

(دراسة وتقييم السياسات الثقافية للدولة _ دور ومشاركة المجتمع المحلي في صياغة السياسات الثقافية للسلطات المحلية. _ دور المؤسسات والهيئات الرسمية للدولة في نشر وتنمية ثقافة المواطنة والمدنية. _دعم وتشجيع الإبداع والمواهب الإبداعية الأدبية والفنية والعلمية . والخ)

* وسائل عملنا"الانشطة"

_ اعداد ونشر الدراسات والبحوث وطبع الكتب المتخصصة

_ توثيق البيانات والمعلومات والتقارير المتصلة بأوضاع التعليم والثقافة.

_ إقامة وتنفيذ ورش التدريب، والندوات وحلقات النقاش، والقوافل الثقافية، والبرامج والمشاريع... وأنشطة دعم المواهب والابداعات الفنية والأدبية والعلمية للشباب والطلاب

_ اصدار وتوزيع المجلات والسلاسل الثقافية والفكرية، وإقامة مكتبة ثقافية في مقر المؤسسة، وتنظيم عملية الاستفادة منها.

_ إنشاء أندية التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب، ومنتدى الحوار الفكري ..

_ إقامة علاقة التعاون والتشبيك مع المؤسسات والهيئات الثقافية ومنظمات حقوق الإنسان

